

عمر عیسیٰ ابیادۃ الخیاتی

الحمد لله محمد بن عبد الله بن محمد بن عيسى

مدرس في قسم القانون العام
كلية الحقوق - الجامعة الأردنية

طبعة ثانیة

19A5

التاسع
مؤسسة شباب الجامعة
للطباعة والنشر
ت ٣٩٤٧٢ الإسكندرية



عمر عيتا إيبادة الخسيس والبشري

أ. ك. محمد سليم محمد عزوي

مدرس في قسم القانون العام
كلية الحقوق - الجامعة الأردنية

طبعة ثانية

١٩٨٢

الناشر
مؤسسة شباب الجامعة
للطباعة والنشر
ت ٣٩٤٧٢ - أ. ك. ك.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« قل سيرا في الارض فانظروا كيف كانت عاقبة المجرمين »

« قرآن كريم »

الامداء

**الى والدي رحمه الله
رمز اجلال ووفاء ومحبة**

خطبة الكتاب

كان انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية « ١٩٣٩ - ١٩٤٤ » معناه انتصار الديمقراطية على الفاشية (١) في ذلك الوقت « الفوهرر هتلر في المانيا وموسوليني في ايطاليا » .

فقد تم الاتفاق في ٨ من آب / اغسطس ١٩٤٥ بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي وفرنسا وبريطانيا والكثير من الدول التي قاست من ويلات الحرب العالمية الثانية على انشاء محكمة عسكرية دولية تكون مهمتها محاكمة مجرمي الحرب في بلاد المحور .

وفي ٢٠ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٥ اصدر مجلس الرقابة لدول الحلفاء ببرلين بصفة كونه ممثلا للحكومة الالمانية القانون رقم « ١٠ » والذي يأمر بمحاكمة الاشخاص المذنبين بجرائم الحرب المخلة بالسلام وضد الانسانية ، وكانت نتيجة ذلك أن قدم كبار مجرمي الحرب للمحاكمة العسكرية امام محكمة « نورمبرج » (٢) .

(٢) كلمة فاشية Fascisme بالمعنى الضيق تعني النظام الذي قام في ايطاليا على يد موسوليني Fasci Di Combattimento وهو مشتق من « ١٩٢٢ - ١٩٢٣ »

اسم حملة الفؤوس الذين كانوا يسيرون امام القناصل ، ولكن النظام الايطالي كان معينا لعدة اقتباسات « الحزب الوطني الاشتراكي في المانيا » ، نظام الجنرال السابق « فرانكو » في اسبانيا . . . الخ . وهكذا اتخذت الكلمة معنى خاصا بها واستعملت للدلالة على الدكتاتوريات الشمولية الالمانية Dictatures Totalitaires De Droit

مخللا من ذلك أصبح لها معنى ملغوما خاصة بعد عام ١٩٤٥ (يراجع في ذلك

André Hauriou : Droit Consitutionnel Et Institutions Politique,
ed, paris, 1975, p. 648

H. Donnedieu De Vabres : Traité De Droit Criminel Et De
Legislation penale compree, 3ed, paris, 1947, p. 102 et ss.

(٢)

وقد اهتمت دول العالم في ذلك الوقت بدراسة « جرائم اباداة الجنس البشري » (٢) التي قامت بها المانيا النازية والاثار التي تولدت عنها ، فشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيئة الامم المتحدة في آذار / مارس ١٩٤٨ لجنة من ممثلي سبع دول لاعداد مشروع اتفاقية دولية لمكافحة ما يرتكب من جرائم اباداة على ان تستأنس اللجنة في ذلك بالمشروع الذي اعدته السكرتارية العامة لهيئة الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ واستعانت فيه بمقترحات فقهاء القانون الجنائي الدولي .

(٢) وهي ترجمة لمعنى كلمة Génocide, Genocide التي تتألف من مقطعين الاول Genos اليوناني ويعني العرق البشري والثاني Caedere اللاتيني ويعني القتل باللسط اذن يعني قتل الجنس البشري « الدكتور عبد الوهاب حومد ، الاجرام الدولي ، ط ١ ، ١٩٧٨ ، الكويت ، ص ٢٢٧ » وأول من استعمل تعبير Génocide الفقيه البولوني الاصل الامريكي الجنسية « ليكسين R. Lemkin » مستشار وزارة الحرب الامريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك في مقال له بعنوان Crime De Genocide منشور في مجلة القانون الدولي ، ١٩٤٦ ، ص ٢١٢ « نبهنا الى هذا وأشار اليه الدكتور عبد الوهاب حومد ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ » .

هذا وقد اتخذت تلك الترجمة عنوانا لبحث موجز تفضلت نقابة المحامين المصرية بنشره في الاعداد « الاول والثاني والثالث والرابع » من مجلة المحاماة سنة ١٩٧٢ « ولما زلت مؤمنا بتلك الاراء التي حوّاها رايت - خاصة بعد الاضافات الكثيرة التي أضفتها والاراء غير القليلة التي أبديتها - ، اعادة طبعه « عسى الله ان يكف بأس الذين كفروا والله اشد بأسا واشد تنكيلا » (آية ٨٤ من سورة النساء) .

ومما يجدر ذكره في هذا الخصوص ان استاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي لم يقتنع بالترجمة السالفة الذكر فاطلق على اتفاقية الإبادة « اتفاقية الاثخان » (الغنيمي الوجيز في قانون السلام ، طبعة مصر ، ١٩٧٥ ، ص ٨٦) ، ولغظة ائخان وردت في الآيات الكريمة « ماذا لقيتم الذين كفروا مضرب الرقاب حتى اذا اثخنتموهم تشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب اوزارها (سورة محمد آية ٤) « ما كان لنبي ان يكون له اسرى حتى يثخن في الارض » (سورة الانفال آية ٦٧) ، وبالإرجوع الى لسان العرب لابن منظور ، الطبعة الاولى ، ١٣٠٢ هـ ، الجزء السادس عشر ، ص ٢٢٦ ، والمفردات في غريب القرآن للراغب الاصفهاني ، طبعة ١٩٦١ ، ص ٧٩ ، ومختار الصحاح ، طبعة ١٩٥٠ ، ص ٩٧ يبين لنا ان لفظة ائخان من ثخن ائخن اي بالغ واكثر . يقول الامشى الشاعر العربي :

عليه سلام امرىء حسازم مهمل في الحرب حتى ائخن

وائخن من الثخانة اي بالغ في اخذ العدو ، ويقال ائخن فلان في الارض تبلا اذا اكثرت .
ولما كان الامر كذلك فاننا سنخصص خاتمة هذا البحث لبيان الموقف الاسلامي .

وبعد ان انتهت اللجنة من مهمتها احوالت مشروع الاتفاقية الى اللجنة السادسة بالهيئة فقامت بمناقشته وادخلت عليه بعض التعديلات التي ارتأتها بعض الدول ثم تم التوقيع على الاتفاقية في ٩ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٨ (٤).

وقد اوضحت المادة العاشرة منها بان الصياغة الصينية والانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية متساوية في حجيتها لما جاء فيها « حررت هذه الاتفاقية باللغات الانجليزية والصينية والاسبانية والفرنسية والروسية وتعتبر كل منها لغة معتمدة . . . »

هذا وقد ضمنت الاتفاقية في المواد « ١١ » وما بعدها ما يتعلق بالتوقيع عليها والانضمام اليها ومدة العمل بها فالاتفاقية ظلت حتى ٣١ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٩ معروضة للتوقيع عليها من جانب كل دولة عضو في الامم المتحدة او أية دولة أخرى غير عضو تدعوها الجمعية العمومية الى ذلك ويعمل بها لمدة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذها وتستمر بعد ذلك نافذة لمدة خمس سنوات وهكذا قبل الدول المتعاقدة التي لا تبدي رغبتها في نقضها خلال ستة اشهر على الاقل قبل انتهاء هذه المدة ويتم نقض الاتفاقية باخطار كتابي يوجه الى امين عام هيئة الامم المتحدة ، واذا ترتب على نقض الاتفاقية من جانب الدول الاطراف فيها ان نقص عدد هؤلاء عن ست عشرة دولة كف العمل بها اعتبارا من التاريخ الذي ينتج فيه اخر نقض منها لهذه الاتفاقية اثاره ، وقد وافقت الاردن على هذه الاتفاقية في ٣ من نيسان / ابريل ١٩٥٠ (٥).

والجرائم التي ترتكب لابادة جنس من الاجناس ليست وليدة

(٤) الدكتور وحيد فكري رافت ، تقرير من اعمال اللجنة القانونية للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الخامس ، ١٩٤٩ ، ص ٥٢ وما بعدها .

(٥) كما وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥١ على ان يعمل به ابتداء من ٨ من ايسار / مايو ١٩٥٢ (الوثائق المصرية ، العدد ١٠٠ ، سنة ١٩٥٢ ، ص ٢

العصر الحديث فقد قام الملك « نابوخذ نصر » ملك بابل بالقضاء على مملكة اسرائيل في فلسطين سنة ٥٨٦ ق. م وشقت شملهم في الممالك المجاورة (٦) .

وبعد ان تولى الامبراطور « دقلديانوس » حكم الامبراطورية الرومانية سنة ٢٨٤ م وكان وثنيا امر بهدم الكنائس واحراق الاناجيل وعزل كل من يعتنق الدين المسيحي من الوظائف العامة . ولما اعترض اقباط مصر على هذه الاجراءات التعسفية امر بالقبض عليهم واعدامهم فاستشهد الكثيرون منهم ، لذلك اعتبرت الكنيسة القبطية في مصر سنة ٢٨٤ م وهي السنة التي تولى فيها « دقلديانوس » الحكم بداية للتقويم القبطي ، كما اطلق على عصره « عصر الشهداء » (٧) .

ولما تولى الامبراطور قسطنطين الحكم « ٣٢٤ — ٣٣٧ م » اعتنق الدين المسيحي واعتبره ديناً للامبراطورية (٨) .

وما بعدها) والعراق في ٣ من اذار / مارس ١٩٥٨ « الاستاذ حسين جليل ، حقوق الانسان والقانون الجنائي ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٧٥ » ومما يجدر ذكره ان بعض الدول قد نصت في قوانين عقوباتها الصادرة بعد عام ١٩٥٠ على معاقبة مرتكب جريمة الابادة « المواد ١٢٤ — ١٣٤ من قانون العقوبات اليوغسلافي ، والمواد ١٢٤ — ١٢٨ من قانون العقوبات التشيكوسلوفاكي ، كما ان البعض الاخر من الدول نصت على ذلك بقوانين مستقلة كإيطاليا ، القانون رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٠/٩/١٩٦٧ » .

(٦) الدكتور / جيمس هنري برستد « ترجمة داوود قربان » ، العصور القديمة وهو تهديد لدرس التاريخ القديم وأعمال الانسان الاول ، طبعة بيروت ، ١٩٣٦ ، ص ١٦١ ، كما تراجع الدكتور / محمد عبد المعز نصر — الصهيونية في المجال الدولي — طبعة القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٣ .

(٧) الاستاذ / زكي شنوده « موسوعة تاريخ الاقباط » ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، الجزء الاول ، ص ١٠٨ وما بعدها . الدكتور / أبو اليزيد المتيت « تطور الفكر السياسي » طبعة ، ١٩٧٠ ، ص ٥٠ ، هامش رقم ١ ، وانظر بصفة عامة من حكم « دقلديانوس » الدكتور / جيمس هنري برستد ، المرجع السابق ، ص ٤٥٩ وما بعدها .

(٨) Piganlol في كتابه « الامبراطور قسطنطين » طبعة باريس ، ١٩٣٢ وذلك نقلاً عن الدكتور / أبو اليزيد المتيت ، المرجع السابق ، ص ٥٠ و ٥١ ، ومع ذلك لم تنتصر المسيحية انتصاراً نهائياً لمقاومتها الامبراطور « يوليانس » ٣٦١ — ٣٦٣ م حتى ان الكنيسة لقبته بالجاحد لانه جحد الديانة المسيحية وبذل جهده في مقاومتها وارجاع الديانة الوثنية لولمه الكبير باداب اليونان وفلسفتهم الوثنية . (الدكتور / جيمس هنري برستد ، المرجع السابق ، ص ٤٦٤) .

ويذكرنا التاريخ بالحروب السليبية في القرن الحادي عشر على ارض فلسطين وجرائم الابادة التي ارتكبت في ذلك الوقت وما قام به الكاثوليك من ازهاق ارواح المسلمين في اسبانيا سنة ١٤٩٢ م وفرار من استطاع النجاة منهم الى شمال افريقيا ومصر .

كذلك حرب الافيون التي قامت بها بريطانيا ضد الصين سنة ١٨٣٩ ولكن بعد هزيمة الجيش الصيني سنة ١٨٤٢ م ابرمت بريطانيا مع امبراطور الصين معاهدة « نانكين » الزمته بمقتضاها شراء الافيون الذي تصدره اليه بريطانيا بغية ادمان الشعب الصيني على الافيون حتى تضعف روحه المعنوية ولا يستطيع مقاومة تغفل الاستعمار البريطاني في آسيا (١) ، وما قامت به فرنسا من محاولات في الجزائر العربية بعد استيلائها عليها في سنة ١٨٣٠ م وذلك باغلاق جميع المدارس العربية والاسلامية والاقتصار على التعليم والثقافة الفرنسيين الى ان تم استقلالها سنة ١٩٦٢ .

وعلى الرغم من توقيع الدول الاعضاء في المنظمة الدولية على اتفاقية « مكافحة جريمة ابادة الجنس البشري » Convention Pour La Prévention Et La Repression Du Crime De Génocide

(١) والمجيب ان هذه الحرب التي احاطت الحضارة الغربية وبوجه خاص سمة الدولة البريطانية بانطار من العار قد اعلنتها هذه الدولة على الصين باسم الدواع عن الشرف البريطاني (يراجع في ذلك جواهر لال نهرو « ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين » لمحات من تاريخ العالم » ، طبعة القاهرة ، ص ١٢٥ وما بعدها ، كما يراجع استاذنا الدكتور /عبد الحميد متولي « ازمة الفكر السياسي الاسلامي في العصر الحديث مظاهرها اسبابها ، علاجها » ، الطبعة الثانية ، اسكندرية ١٩٧٤ ، ص ١٩٢ وما بعدها ، بدير رنوفان « ترجمة الدكتور جلال يحيى » ، « تاريخ العلاقات الدولية » ، طبعة القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٥٢ وما بعدها . الاستاذ / محمد العزب موسى ، « حرب الافيون » ، القاهرة ١٩٦٨ ، Antoine Porot : Les Toxicomanies, ed, Paris, 1939 ; p. 27.

واعلان حقوق الانسان

La Déclaration Universelle Des Droit De L'Homme

في ١٠ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٨ ، الا ان بعض الدول ما زالت تنهج الموقف العدائي للانسانية وترتكب الجريمة التي حرمتها الاتفاقية ، كما تفعل الصهيونية مع عرب فلسطين والجماعات الكاثوليكية المتعصبة « ايلاجسا » مع المسلمين في الفلبين ، وحكومة الاقلية البيضاء مع الملونين في جنوب افريقيا . . . الخ .

وحتى يتسنى لنا ايضاح طبيعة الجريمة واثار تدخل المنظمات الدولية في مكافحتها نقسم موضوع البحث الى قسمين :

الاول : في خصائص جريمة اباداة الجنس البشري

الثاني : في مدى تدخل المنظمات الدولية للمحافظة على الجنس البشري .

القسم الاول فسي خصائص جريمة ابادة الجنس البشري

اوضحت المادة الثانية من الاتفاقية المعنى المقصود من عبارة « ابادة الجنس البشري Genocide بأنه الفعل الذي يرتكب بقصد القضاء كلا او بعضا على جماعة بشرية بالنظر الى صفتها الوطنية او العنصرية او الجنسية او الدينية ، ثم ذكرت المادة على سبيل الحصر الحالات التي تعتبر جريمة من جرائم الابادة بأنها :

- ا - قتل اعضاء هذه الجماعة .
- ب - الاعتداء الجسيم على افراد هذه الجماعة جثمانيا او نفسيا .
- ج - اخضاع الجماعة عمدا الى ظروف معيشية من شأنها القضاء عليها ماديا كلاً او بعضا .
- د - اتخاذ وسائل من شأنها اعاقة التناسل داخل هذه الجماعة .
- هـ - نقل الصغار قسرا من جماعة الى جماعة اخرى .

فجريمة ابادة الجنس البشري تتفق في طبيعتها مع الجرائم العمدية كافة التي تستلزم لتوافرها ركنين : ركن مادي وركن معنوي ، أي ارتكاب فعل من الافعال الواردة بالمادة الثانية سالفة الذكر بقصد جنائي كما يعاقب على الشروع فيها (١) .

لذلك يجب ان تراعى التفرقة بين الاعمال التحضيرية التي لا عقاب عليها وبين الشروع ، فالاعمال التحضيرية هي الاستعدادات التي يقوم فيها الشخص

(١) تراجع المادة « ٦٨ » مقوبات اردني والمادة « ٤٥ » مقوبات مصري .

لتنفيذ الجريمة ، وهي وان كانت تفصح الى حد ما عن نيتيه الاجرامية الا انها تعتبر افعالا بعيدة عن الجريمة ذاتها ولا توضح ما يبغيه الفاعل على وجه التحديد : كشراء الاسلحة والمواد السامة . . . الخ (٢) .

أما الشروع فهو البدء في تنفيذ الفعل بقصد جنائي ولكن لا يتسم التنفيذ بسبب خارج عن ارادة الفاعل (٣) ، وكذلك يعاقب على الاشتراك في ارتكابها سواء بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة « المادة ٣ من الاتفاقية » .

ونظرا لطبيعة الفعل المادي لهذه الجريمة فلم تدخلها الاتفاقية في نطاق الجرائم السياسية من حيث تسليم المجرمين « المادة ٧ من الاتفاقية » (٤)

(٢) القانون قد يعاقب على الاعمال التحضيرية اذا كونت بذاتها جريمة يعاقب عليها كالمادة (١٠٢/١) في قانون العقوبات المصري والمادة (٣٤٧) في قانون العقوبات الاردني والمادة (٤) من قانون الاسلحة النارية والذخائر الاردني « وتستثنى من هذه القاعدة جريمة تآليف جمعية أو عقد اتفاقات لارتكاب الجنايات على الناس أو الاموال وكذلك جريمة الجماعة الذين يجوبون الطرق العامة والارياف على شكل عصابات مسلحة بقصد سلب الماره والتعدي على الاشخاص أو الاموال « م ١٥٨ ع » هؤلاء يعاقبون جميعا ولو لم ينفذوا ما عقدوا العزم عليه . (انظر العقيد غازي جرار ، « شرح قانون العقوبات الاردني » القسم العام ، عمان ١٩٧٨ ، ص ٨٨) .

(٣) يراجع في تفصيل الشروع الدكتور / محمود مصطفى « شرح قانون العقوبات » ، القسم العام ، الطبعة الثامنة ، مصر ١٩٦٩ ، ص ٢٧٩ وما بعدها . الدكتور / رمسيس بهنام النظرية العامة للقانون الجنائي ، اسكندرية ١٩٦٨ ، ص ٦٤٩ وما بعدها . العقيد غازي جرار ، المرجع السابق ، ص ٨٦ وما بعدها .

(٤) تعتبر الجريمة سياسية *Infraction Politique* عندما ترتكب بقصد المساس بكيان الدولة او نظامها السياسي « يراجع عن اهمية التفرقة بين الجريمة السياسية والجريمة العادية » Garcon Emile : *Infraction De Droit Commun Code Penal Annote, T, 1, ed, Paris. 1952, p. 15.*

جندي عبد الملك « الموسومة الجنائية » ، الجزء الثالث ، طبعة ١٩٣٦ ، ص ٤٩ . الدكتور / محي الدين عوض « دراسات في القانون الدولي الجنائي » ، طبعة القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٤٦٦ وما بعدها . الدكتور / محمد الفاضل ، « محاضرات في الجرائم السياسية » طبعة معهد الدراسات العربية ١٩٦٢ ، وبحث له ايضا بعنوان « الجريمة السياسية وضوابطها » منشور بمجلة القضاء والقانون ، وزارة العدل المغربية ، السنة الخامسة ، العدد ٤٢ و ٤٤ ، ص ٦٧ وما بعدها . الاستاذ / شاكر العاني « تحديد الجرائم السياسية » مجلة القضاء والقانون ، وزارة العدل المغربية ، السنة العاشرة ، عدد ٩٤ ، سنة ١٩٦٨ ، ص ١٤٩ وما بعدها . الدكتور / أبو اليزيد المتيث ، « البحث العلمي عن الجريمة » ، اسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ٢١ وما بعدها .

فتسليم المجرمين غير جائز في الجرائم السياسية (هـ) .

وهذا يتفق مع المادة « ١/٢١ » من الدستور الاردني لعام ١٩٥٢ والتي تنص على أن « لا يسلم اللاجئين السياسيون بسبب مبادئهم السياسية او دفاعا عن الحرية » كما تحدد الاتفاقيات الدولية والقوانين اصول تسليم المجرمين العاديين « المادة ٢/٢١ » .

(هـ) جندي عبد الملك ، المرجع السابق ، وانظر اتفاقية تسليم المجرمين بين دول الجامعة العربية لسنة ١٩٥٢ ، « مجلة الحق » ، اتحاد المحامين العرب ، ص ١٧٤ . وما بعدها « قسم الوثائق » .

الباب الاول فسي ماهية الابادة

يتبين لنا من احكام المادة الثانية من الاتفاقية انها قسمت الابادة الى قسمين :

الاول : « الابادة المادية » اي الاستئصال المادي كالقتل او الاعتداء الجثماني او اعاقبة التناسل .

الثاني : « الابادة المعنوية » اي الاستئصال المعنوي كالاعتداء النفسي او الاخضاع لظروف معيشية معينة تؤدي الى نفس الغاية ، او نقل الصغار قسرا من جماعة لاخرى تختلف في اللغة والعادات والتقاليد من جماعتها الاولى .

وان كانت المادة سالفة الذكر قد ارجعت البواعث على ارتكاب الجريمة الى اسباب متعلقة بالوطن او العنصر او الجنس او الدين ، فان هذه الحالات ذات معان عامة تكني للدلالة على كل البواعث التي ترمي الى ابادة الجنس البشري .

اما اركان الجريمة فكما اوضحنا من قبل هي الركن المادي والنية الاجرامية (٦) فالركن المادي في جريمة الابادة قد تكون بافعال مادية كالقتل او اعاقبة التناسل ، كما قد تكون بافعال معنوية تؤثر على النفس البشرية تأثيرا يؤدي الى القضاء عليها كالوضع تحت الارهاب في معسكرات خاصة او التأثير على الاشخاص بعقائير ومواد مخدرة او الحد من حقوقهم الطبيعية

(٦) جاء في المادة « ٦٣ ع » اردني « ان النية هي ارادة ارتكاب الجريمة على ما مر بها القانون »

في المأكل والملبس والزواج . . . الخ ، أما فيما خص النية الإجرامية فيشترط أن يكون لدى الفاعل نية إجرامية تتجه الى تحقيق الإبادة لأنها جريمة تتفق في طبيعتها مع الجرائم العمدية كافة بل ويشترط فيها الى جانب القصد العام القصد الخاص وهو تحقيق الافناء (٧) فإذا ما توافر ذلك توافرت الجريمة في حق مرتكبها وفقا لاحكام الاتفاقية . ومهما تكن العوامل التي ساعدت على ارتكاب الجريمة أو البواعث التي أدت اليها فلا يكون ذلك سببا للاعفاء من العقوبة والا تعارضت احكام هذه الاتفاقية مع ميثاق الامم المتحدة واعلان حقوق الانسان (٨) .

(٧) الدكتور عبد الوهاب حويد ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ وما بعدها « يعرف القصد الخاص بأنه تلك الصورة من القصد الجنائي التي لا يقتنع فيها الشارع بهدف الارادة القريب أي بالغرض بل يعتمد بهدفها البعيد أي بالغاية » والقصد الجنائي الخاص يلعب في السياسة الجنائية أحد ادوار ثلاثة ، فقد يترتب على تخلفه عدم توافر الصفة الجنائية في الفعل وقد ينبني على عدم قيامه وقوع الفعل تحت نص آخر وأخيرا قد يلعب القصد الخاص دور الطرف المشدد ، « يراجع الدكتور محمود مصطفى »، المرجع السابق ، ص ٤١٤ وما بعدها . الدكتور جلال ثروت « دروس في القسم العام من قانون العقوبات اللبناني » ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ص ١٥٨ . الدكتور محمود نجيب حسني « شرح قانون العقوبات » ، القسم العام ، النظرية العامة للجريمة ، مصر ، ١٩٦٢ ، ص ٧٥٣ وما بعدها .

(٨) المواد « ١ و ٢ و ٣ » من اعلان حقوق الانسان « ١٠ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٧ »

الفصل الاول فسي الاستئصال المادي

الاستئصال المادي هو القيام بأفعال مادية تؤدي الى القضاء على الجماعة البشرية المضطهدة وذلك بازهاق ارواح افرادها كالمذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في دير ياسين سنة ١٩٤٨ ، وكفر قاسم سنة ١٩٥٦ ، ويرتكبونها الان في جنوب لبنان وغزة والضفة الغربية للاردن (٩) والمذابح التي ارتكبتها عصابات « ايلاجا » الكاثوليكية المتعصبة ضد المسلمين في الفلبين ، والمذابح التي ارتكبتها المانيا النازية ضد اليهود في الفترة من ١٩٣٣ - ١٩٣٩ وضد الاجناس غير الارية حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٤ ، كذلك بالتعقيم كما كانت تفعل المانيا النازية . وسنتعرض لذلك بشيء من التفصيل :

١ - مذبحة دير ياسين (١٠) التي وقعت في مساء ٩ من نيسان / ابريل ١٩٤٨ ، اذ فوجيء سكان قرية دير ياسين العربية بهجوم العصابات

(٩) صيري جريس « العرب في اسرائيل » ، ٢ ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٩ وما بعدها . الدكتور / يعقوب خوري « حقوق الانسان في فلسطين المحتلة » بيروت ، ١٩٦٨ . الدكتور / عز الدين لوده « الاحتلال الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام » ، بيروت ، ١٩٦٩ ، « سلسلة دراسات فلسطينية » .

(١٠) ولا تختلف من مذبحة بلدة الكرامة الاردنية التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في ٢١ من آذار / مارس ١٩٦٨ « يراجع عن مذبحة دير ياسين ، مناحيم بيغن من الارهاب الى السلطة » ، طبعة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٧ وما بعدها . دائرة المعارف العبرية العامة ، المجلد الثالث ، ص ٤٥ ، وذلك نقلا عن نشرة الهيئة العامة للاستعلامات ، طبعة القاهرة بعنوان « دير ياسين رمز لفساد الصهيونية ، السيطرة بالسطو والتحكم بالارهاب » ، وانظر كذلك الدكتور / عبد الفتاح الصبيحي « المجتمع القومي العربي مقوماته وامكانياته ومشكلاته » ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٢٩٨ وما بعدها . الدكتور / يعقوب خوري ، المرجع السابق ، ص ١٢ وما بعدها .

الصهيونية « ارغون وشترن » (١١) التي قتلت منهم « ٢٥٠ شخصا » ومثلوا بأجسامهم اما من بقي على قيد الحياة من النساء والبنات فقد جردوهن من ثيابهن ووضعوهن في سيارات حمل مفتوحة وطاقوا بهن في الشوارع اليهودية في القدس حيث تعرضن لسخرية الجماهير والاعتداء على حياتهن .

وقد هزت هذه الجريمة المروعة العالم بأسره فتسال مندوب الصليب الاحمر الدولي « كان الونسع مروعا » معبرا بذلك عن رعبه وهلعته عند زيارته لكان المذبحة ورؤيته للجثث ، كما صرح وزير الدولة البريطاني لشؤون المستعمرات انذاك في ١٢ من نيسان / ابريل ١٩٤٨ بأن هذا العدوان بربري دليل على الوحشية .

(١١) وقد أسست عام ١٩٣٧ ، وبإعلان قيام اسرائيل في ١٤ من ايار / مايو ١٩٤٨ تحولت منظمة الارغون الى حركة سياسية باسم حركة « أو حزب » حيرت ، وفي الفترة الاخيرة ظهرت منظمات اخرى مثل « منظمة الدوف أو سحق الخونة » « ومنظمة ارهاب ضد ارهاب » الموجهة أساسا ضد المواطنين العرب « ومنظمة معوز الارهابية » « ومنظمة الحركة من أجل اسرائيل الكاملة » « ومنظمة عصبة الدفاع اليهودي » ، وبعد حرب تشرين / رمضان عام ١٩٧٣ تجمعت هذه المنظمات في اوسع ائتلاف أطلق عليه اسم « الليكود » أو « التكتل » بقيادة زعيم الحيرت « مناحيم بيغن » ، كما برز الى جانب الليكود « منظمة الحشمونائين في أرض اسرائيل » ومنظمة « فوش ايمونيم » وفي انتخابات الكنيست « البرلمان » الاسرائيلي التي جرت عام ١٩٧٧ فازت كتلة ليكود بالاعلبية وتولى « مناحيم بيغن » رئاسة الوزارة في اسرائيل ، وقام بتعيين الارهابي « اميخاي ماجلين » مستشارا له كما تم انتخاب عضو منظمة الارغون « يتسحاق شمير » رئيسا للكنيست الاسرائيلي الذي يتولى رئاسة الجمهورية عند غياب الرئيس أو مرضه أو عند خلوها بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو عزله الى حين الانتهاء من انتخاب رئيس جديد . فأي دولة وأي مجتمع هذا الذي يحكمه ارهابيون وزعماء مصابات ؟ وما هو موقف المجتمع الدولي ؟ (يراجع النشرة السالفة الذكر ، ص ١٧ وما بعدها ، كما يراجع البحث القيم للاستاذ محمود شقير « نظرة على المنظمات الصهيونية المتطرفة » ، منشور بجريدة الراي الاردنية يوم ١٩٧٦/٧/٤ ، الصفحة الرابعة ، كما يراجع بصفة عامة استاذنا الدكتور / عبد الحميد متولي « نظام الحكم في اسرائيل » ، طبعة القاهرة ، ١٩٦٣ . الدكتور / شمران حمادي « ممارسة السلطات العامة في اسرائيل » ، طبعة القاهرة ، ١٩٧٥ .

بـ - مذبحسة كفر قاسم (١٢) التي ارتكبتها السلطات العسكرية الاسرائيلية في ٢٩ من تشرين اول / اكتوبر ١٩٥٦ ، وهي نفس الليلة التي ابتدا فيها العدوان الثلاثي على مصر .

ونكتفي هنا ان نورد ما نشرته صحيفة « هآرتز » الاسرائيلية بخصوص حوار جرى بين أحد الجنود الاسرائيليين الذين اشتركوا في مجزرة كفر قاسم وبين أحد الضباط المسؤولين عن المجزرة (١٣) :

سؤال : من « الجندي » وماذا تفعل بالاطفال والنساء ؟

جواب : من « الضابط » يجب أن يعاملوا كالأخرين بدون رحمة .

سؤال : وماذا تفعل بالسجناء ؟

جواب : يجب أن لا يكون هناك سجناء .

وازاء احتجاج الرأي العام العالمي شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة لبحث الظروف التي أدت الى ارتكاب هذه الجريمة ومدى مسؤولية رجال حرس الحدود الاسرائيليين ثم قدمت للمحاكمة العسكرية احد عشر شخصا ، وانتهت محاكمتهم بعد أن استمرت ما يقرب من السنتين بمعاينة البعض بالسجن وتبرئة البعض الآخر .

وما ان جاء عام ١٩٦٠ حتى أفرجت السلطات الاسرائيلية عن جميع الجناة ، وقامت بلدية مدينة الرملة في ايلول / سبتمبر ١٩٦٠ بتعيين

(١٢) انظر مبري جريس ، المرجع السابق ، ص ١٠ وما بعدها « ان مذبحسة كفر قاسم لا يسأل عنها القتل الذين ارتكبوا هذه المذبحة فقط بل الصحافة ايضا التي القت الستار على الجريمة وكذلك القيادة الدينية التي صمتت بلا مبالاة وكذلك القيادة الاكاديمية ، وكلنا نذكر عندما أُهرب اساتذة السوريون احتجاجا على القتل في الجزائر والاكاديميين الانجليز الذين صرخوا ضد المجازر في كينيا ، كما تسأل ايضا القيادة الادبية والفنية والاحزاب التي تدمي التورية » .

(١٣) وذلك نقلا عن الدكتور / عبد الفتاح الصبيحي ، المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

« جبرائيل دهان » الذي ادين بقتل ثلاثة واربعين عربيا ، رئيسا لادارة شؤون العرب في المدينة .

فان كانت مذبحه دير ياسين قد ارتكبت قبل التوقيع على الاتفاقية الدولية لمكافحة جريمة ابادة الجنس البشري الا ان مذبحه كفر قاسم والمذابح التي لا تزال ترتكب على عرب فلسطين كلها تمت بعد الاتفاقية الدولية ، ولم تتخذ هيئة الامم المتحدة ازاء اسرائيل جزاء رادعا يوقف من نشاطها الاجرامي او يحد منه ازاء هؤلاء الابرياء الذين لا يستطيعون الدفاع عن انفسهم .

وقد يكون الاستئصال المادي بالاعتداء الجسيم على افراد هذه الجماعة جثمانيا بالضرب أو الجرح أو الاذى والايذاء كالجرائم التي ارتكبتها الاطباء والضباط الالمان في الفترة من ١٩٣٩ - ١٩٤٥ على المعتقلين في معتقل Dachau و Sachenhousen و Natzweiler وذلك بالتجارب العلمية عليهم مما ادى الى موت البعض منهم واصابة البعض بعياهات مستديمة والبعض الاخر بعياهات مؤقتة كنقل ميكروب الملاريا الى مجموعة من الافراد والقيام بالتجارب العلمية بعد ذلك في علاجهم ، والتجارب على زرع العمود الفقري والعضلات والاعصاب من شخص لآخر والتجارب على الحمى الصفراء ومرض التيفوس والسموم والقنابل الحارقة . . . الخ من التجارب العلمية التي كانت تجريها المانيا النازية على المعتقلين أسرى الحرب (١٤) .

جاء في الحكم الصادر من المحكمة العسكرية الدولية بنورمبرج في ٣٠ من ايلول / سبتمبر ١٩٤٦ ما يلي : شهد Oswiecim قائد معسكر Auschwitz للتعذيب انه في هذا المعسكر فقط بين اول ايار / مايو ١٩٤٠ واول كانون

Le Proces Des Medecins Allemands a Nuremberge

111

منشور في :

Psyche : Revue International De Psychanalyse Des Sciences De L, Homme ;
Numero 6 ; 2annee ; ed ; Paris ; avril ; 1947 ; p.468 et ss.

أول / ديسمبر ١٩٤٣ أبيد ٢٥٠٠.٠٠٠ شخص ، ومات ٥٠٠.٠٠٠ آخرون
من تأثير المرض والمجاعة .

وقد وصفت عمليات القتل كما يلي : لقد استغرق قتل الناس في حجرة
الموت فترة من ٣ الى ١٥ دقيقة اعتمادا على الاحوال الجوية ، وكنا نعلم عن
موت الناس لان حرارتهم تقف وعادة ما ننتظر حوالي نصف الساعة قبل أن
نفتح الابواب ونجلي الجثث ، وبعد اجلائها يخلع الفدائيون التابعون لنا الخواتم
والاسنان الذهبية من الجثث ، وكان الضرب والمجاعة والتعذيب والقتل معهما
في « ٢٥٠ » معسكر اعتقال ، وكان الموجودون معرضين لتجارب قاسية
وكانت شعور النساء الضحايا تقص قبل قتلهن لاستخدامها في انتاج المراتب ،
وكانت الملابس والنقود والاشياء ذات القيمة ترسل لبيعها ، وكانت الاسنان
الذهبية ترسل الى بنك الرايخ وفي بعض الاحيان بذلت محاولات لاستخلاص
الدهون من الجثث لاستخدامها في صناعة الصابون .

وكان « أدولف أيخمان » المكلف بآبادة اليهود قد قدر القتلى بستة ملايين
يهودي ، قتل اربع ملايين منهم في معسكرات التعذيب وقتل الباقون جماعات
الايנזاتس (١٥) Einsatz

ومن حالات الاستئصال المادي كما سبق القول ما قامت به المانيا النازية
من تعقيم البعض من الرجال والنساء الذين يعانون من بعض الامراض بغيية
خلق جنس موفور الصحة والقوة . بتاريخ ١٤ من تموز / يوليو ١٩٣٣ اصدرت
المانيا النازية قانونا يبيح للدولة تعقيم الافراد الذين يعانون من امراض وراثية
عقلية او عضوية ، وقد تمكنت المانيا النازية من تعقيم ما يقرب من ٤٥ الف
شخص سنة ١٩٣٤ ، وفي ١٨ من تشرين أول / اكتوبر ١٩٣٥ صدر قانون

١٥٥ (١) يراجع في ذلك ملخص الحكم

Summary of the Judgement of International Military Tribunal; Nuremberg;
September; 30; 1949.

منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الثاني ، ١٩٤٦ ، ص ١٨ وما بعدها
« القسم الفرنسي والانجليزي » .

آخر في ألمانيا النازية يحرم الزواج من المرضى بأمراض عقلية أو وراثية ،
وقد عرف هذا القانون في ألمانيا باسم « قانون حماية الدم » « وقانون حماية
رعايا الرايخ » (١٦) الذي حرم الزواج بين اليهود والألمان (١٧) .

وإثناء انعقاد المؤتمر الدولي لقانون العقوبات بمدينة لييج Liège
ببلجيكا في تشرين أول / أكتوبر ١٩٤٩ اقترح أحد الأعضاء البلجيكيين الموافقة
على تطبيق عقوبة التعقيم على الذين ينغمسون في الشهوة البهيمية ، إلا أن
المؤتمر قد أجمع على رفض هذا الاقتراح لما للتعقيم من اعتداء على الكرامة
الإنسانية والحق في المحافظة على سلامة الجسم ولما ينجم عنه من أضرار
جسيمة (١٨) . يضاف إلى هذا أن الأخذ بمقترحات العضو البلجيكي سيؤدي
إلى تناقض بين قرارات المؤتمر وأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة جريمة
إبادة الجنس البشري وإيجاد ثغرة تستطيع منها الدول الإفلات من أحكام
الاتفاقية ، وبمرور الزمن تصبح غير ذات أثر .

(١٦) وتحت شعار تحديد النسل من طريق التعقيم القهري للرجال تم في الهند تعقيم سبعة
ملايين هندي من المسلمين والبوذيين ، وقاد هذه الحملة « سانجاي غاندي » نجل السيدة
انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند حتى قيل أن حملة التعقيم هذه كانت من الأسباب التي
ساعدت على هزيمة أنديرا غاندي وحزب المؤتمر الذي ترأسه في الانتخابات التي جرت
عام ١٩٧٧ « جريدة الاهرام المصرية يوم ٤/٤/١٩٧٧ » .

(١٧) في عهد هتلر كان قانون تنقية الدم الألماني يبرر محاكمة يهودي الذي يرتبط بعلاقة غير
شرعية مع فتاة ألمانية في تشيكوسلوفاكيا (انظر فيليب جيسوب « ترجمة الدكتور / ابراهيم
شمحانه » « قانون عبر الدول » ، القانون الدولي في أبعاد جديدة ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٦٤)

(١٨) الدكتور / أبو اليزيد المتيت « حقوق الإنسان الأساسية ومبدأ سيادة القانون » ، بحث
منشور بمجلة المحاماة المصرية ، السنة ٤٨ ، العدد ٨ ، أكتوبر ١٩٦٨ ، ص ٢٩ ، ٣٠ .

الفصل الثاني

في

الاستئصال المعنوي

الاستئصال المعنوي يعني التأثير على النفس البشرية واحاسيسها وشعورها واخضاعها لظروف معيشية معينة او نقل صفاتها الى جماعات اخرى تختلف عنها في الدين او في العادات او في التقاليد . وقد يكون الاستئصال المعنوي كذلك بالقضاء على المقومات اللغوية او الدينية او الثقافية لجماعة من الجماعات .

وان كانت المادة الثانية من الاتفاقية قد تكلمت عن الاعتداء النفسي والاختضاع لظروف معيشية معينة ونقل الصفات من جماعاتهم الاولى الى جماعة اخرى ، الا ان نصوص الاتفاقية لم تتضمن الاعتداءات التي قد تؤدي الى القضاء على المقومات اللغوية والدينية والثقافية .

ففي سنة ١٩٤٧ رأت اللجنة السادسة عندما اجتمعت لمناقشة المشروع التوسع في مدلول جريمة ابادة الجنس البشري بحيث تتناول ايضا الاستئصال الثقافي كالوسائل التي تقوم بها بعض الحكومات للقضاء على ثقافة اقلية من الاقليات المتوطنة في اراضيها او حرمانهم من القيام بشعائيرهم الدينية كما فعل الاتحاد السوفييتي بعد ثورة تشرين اول / اكتوبر الشيوعية سنة

١٩١٧ (١٩) ، وكما فعل « اتاتورك » في تركيا من ١٩٢٣ — ١٩٣٨ (٢٠) وكما فعلت فرنسا في الجزائر اثناء فترة الاحتلال .

وقد انقسمت الاراء حول هذا النقص التشريعي في الاتفاقية ، فقد نادى بعض الدول ومن بينها الباكستان وفنزويلا ومصر بوجوب تحريم الاستئصال الثقافي واللغوي والديني الا ان البعض الاخر من الدول كالولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ترى استبعاد النص في الاتفاقية على مثل هذه الحالات من الاستئصال .

وكان انضمام مصر الى الفريق الاول يرجع الى احداث فلسطين وما قام به اليهود في الارض المحتلة من القضاء على طابعها العربي . ولو اخذ بفكرة العقاب على هذه الحالات من الإبادة لمساعد ذلك على وضع حد لهذه المخططات الصهيونية في الارض المحتلة (٢١) .

ويرجع انضمام الباكستان الى الفريق الاول ايضا الى الاحداث الدامية التي كانت تدور بين الهندوس والمسلمين في الهند وكانت نتيجة هذا الصراع الدامي ان قتل « غاندي » في ٣٠ من كانون الثاني / يناير ١٩٤٨ والذي

(١٩) ان كل الحياة في الاتحاد السوفييتي كما يقول A. Hauriou رهن بالمنظمات الجماهيرية وبواسطتها يمتد تأثير الحزب الذي لا يضم الا ٦ ٪ من السكان ، النقابات اكثر من ١٢٧ مليون ، الكومسومول Komsomol « اتحاد الشبيبة اللينينية الشيوعية » اكثر من ٢٣ مليون منتسب . فهذه تتولى الفرد منذ نشأته حتى موته فهي التي تلقه وهي التي تستولي عليه وهي التي تكونه وفقا للاسلوب الشيوعي وفيما عدا التنظيمات الجماهيرية لا يوجد مكان للفرد ، المرجع السابق ، ص ٩١ ، كما يراجع رسالتنا للدكتورة « الحريات العامة في الاسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الغربية والماركسية » اسكندرية ، ١٩٧٧ ، استاذنا الدكتور / عبد الحميد متولي « الاسلام ومبادئ نظام الحكم في الماركسية والديمقراطيات الغربية » ، اسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢١ ، ٢٤٦ وما بعدها .

(٢٠) وفي هذا يقول ابو الاعلى المودودي : « ان تركيا اعلنت في القرن العشرين بكل جراءة انها دولة لا دينية لغيت قوانينها وافضلت حتى على قانون المسلمين للاحوال الشخصية تعديلات سافرة لم تكن قد تجرأت على مثلها ولا اي حكومة غير مسلمة في العالم ، فجزيت احكام القرآن الواضحة القطعية المطلقة بالنكاح والطلاق والارث . (نظرية الاسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور ، بيروت ، ١٩٦٩ ، هامش صفحة ١٢٩) .

(٢١) الدكتور وحيد مكري رافت ، البحث السالف الذكر ، ص ٥٦ .

كان يقول ان الهند لن تستطيع ان تعيش حرة من غير الوحدة بين الهندوس والمسلمين (٢٢) فقد قتله أحد الهندوس الذين كانوا يعارضون وحدة الهندوس والمسلمين (٢٣) .

هذا وفي ٢١ من آب / اغسطس ١٩٦٩ قامت اسرائيل باحراق المسجد الأقصى عن طريق العمد (٢٤) كما استمرت في ممارسة عمليات الضغط والارهاب

(٢٢) العدوان والعنف « التجارب الغائدية للقلب عليها » ، طبعة القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٥٣ .

(٢٣) نورمان د. بالمر « ترجمة الدكتور محمد فتح الله الخطيب » ، النظام السياسي في الهند ، طبعة القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ١٢٦ (يقول ج . ه . جانسن « الكاتب والصحفي الهندي » بأن حزب « جان سائغ » الهندي هو المسؤول عن مقتل « المهاتما غاندي » الذي اعتبروه منحازا للمسلمين ، (اسرائيل والدولة الامرواسيوية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٤٥) .

(٢٤) في ١٥ من ايلول / سبتمبر ١٩٦٩ أصدر مجلس الامن القرار رقم (٢٧١) لسنة ١٩٦٩ بشأن احراق المسجد الأقصى المبارك جاء فيه : « ان مجلس الامن اذ يشعر بالاسى للتلغف الكبير الذي سببته جريمة الاحراق للمسجد الأقصى المبارك في القدس بتاريخ ٢١ من آب / اغسطس ١٩٦٩ تحت احتلال اسرائيل العسكري واذ يضع في الاعتبار الخسارة الناجمة التي لحقت بتراث الانسانية ، وبعد أن استمع الى البيانات التي القيت أمام المجلس والتي تعكس السخط العالمي الذي سببه فعل التدنيس في واحد من أكثر أماكن العبادة تقدسا لدى البشرية ، واذ يستعيد قراره رقم (٢٥٢) لسنة ١٩٦٨ بتاريخ ٢١ من ايار / مايو ١٩٦٨ ورقم (٢٦٧) لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ٣ من تموز / يوليو ١٩٦٩ ، وقراري الجمعية العامة السابقين رقم (٢٢٥٣) « الدورة الطارئة الخامسة » ورقم (٢٢٥٤) « الدورة الطارئة الخامسة » بتاريخ ٤ و ١٤ من تموز / يرايو ١٩٦٧ على التوالي فيما يتعلق بالاجراءات والاعمال التي اتخذتها اسرائيل والتي تؤثر على وضع مدينة القدس ، واذ يعيد تأكيد البدء القائل بأن الاستيلاء على الاراضي بواسطة الغزو العسكري أمر لا يمكن قبوله :

١ - يعيد تأكيد قراره (٢٥٢) لسنة ١٩٦٨ و (٢٦٧) لسنة ١٩٦٩ .

٢ - يعترف بأن أي تدمير أو انتهاك لحرمة الأماكن المقدسة والمواقع والمباني الدينية في القدس أو أي تشجيع لأي عمل كهذا أو تواطؤ بشأنه يمكن أن يهدد السلام والامن الدوليين بخطر كبير .

٣ - يقرر أن عمل التدنيس الكريه وانتهاك حرمة المسجد الأقصى المبارك يؤكد ضرورة الملحة لتوقف اسرائيل عن التصرف في انتهاك للقرارات المذكورة والماء جميع الاجراءات والاعمال التي اتخذتها بقصد تغيير وضع القدس .

٤ - يدعو اسرائيل الى التقيد تماما بأحكام اتفاقيات جنيف والقانون الدولي فيما يتعلق بالاحتلال العسكري والامتناع عما يسبب أية اعاقة لقيام المجلس الاسلامي الاعلى في القدس بمهامه المعترف بها بما في ذلك أي تعاون قد يرغب المجلس فيه من قبل البلاد التي غالبية سكانها مسلمون ومن الجاليات الاسلامية فيما يتعلق بخططه للمحافظة على الأماكن المقدسة الاسلامية في القدس واصلاحها .

==

لإرغام المواطنين العرب على النزوح إلى الضفة الشرقية للأردن (٢٥) فقامت في ٢٩ من شباط / فبراير ١٩٦٨ بحمل أفواج من اللاجئين الفلسطينيين وألقت بهم على الطرف الشرقي للجسر (٢٦) ف اتخذت الحكومة الأردنية عدة إجراءات استهدفت إحباط خطط السلطات الإسرائيلية وقطع الطريق على مشروعاتها بأن أغلقت جسر الملك حسين « الموصل بين الضفتين » كما أصدرت وزارة الداخلية الأردنية بياناً بعد أن كشفت إسرائيل عن رغبتها في نقل وتهجير ٣٠٠.٠٠٠ مواطن عربي من سكان غزة إلى الضفة الشرقية للأردن جاء فيه « أن الحكومة الأردنية قررت عدم الموافقة على دخول القادمين من قطاع غزة المحتل إلى الضفة الشرقية للأردن إلا في الحالات الإنسانية الاستثنائية » .

٥ — يدين عدم انصياع إسرائيل للقرارات آتية الذكر ويدعوها إلى تنفيذ نصوص تلك القرارات حالاً .

٦ — يكرر العزم المنصوص عليه في الفقرة العامة السابقة من القرار رقم (٢٦٧) لسنة ١٩٦٩ من أنه في حالة الاستجابة السلبية أو عدم الاستجابة فإن مجلس الأمن سينتقد دون تأخير لبحث أي عمل آخر يجب اتخاذه في هذا الشأن .

٧ — يرجو السكرتير العام أن يتابع عن قرب تنفيذ القرار الحالي وأن يرفع ذلك تقريراً إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن .

(منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد ٢٥ لسنة ١٩٦٩ ، ص ٣٢٦ وما بعدها « قسم الوثائق ») .

(٢٥) لقد كان عدد اللاجئين في الضفة الشرقية للأردن قبل عدوان ١٩٦٧ « ٣٣٢.٠٠٠ » لاجيء ، وفي أوائل آذار / مارس ارتفع العدد إلى « ٦٠٠.٠٠٠ » لاجيء .

(يراجع الدكتور / يعقوب خوري ، المرجع السابق ، ص ٧٢ ، الأستاذ / جمال أبو حمدان ، « الخروج الثاني » ، نزوح ١٩٦٧ ، ص ٢٢٣ ، بحث منشور بكتاب فلسطينيات ٢ ، بيروت ، ١٩٦٦) .

(٢٦) الدكتور / يعقوب خوري ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

وتاريخ مصر القديمة يوضح لنا حالة هامة من حالات الاستئصال الثقافي ، فبعد أن استولى الاسكندر الاكبر على مصر سنة ٣٣٢ ق. م نشر الثقافة الاغريقية القديمة ، وظلت مصر تحت الحكم الاغريقي حتى الغزو الروماني في سنة ٣٠ ق. م فاضيفت الى الثقافة الاغريقية واللغة الاغريقية القديمة لغة اخرى هي اللغة الرومانية « اللاتينية » وبذلك اختفت تدريجيا اللغة الفرعونية « الهيروغليفية » والثقافة الفرعونية .

وبعد الفتح الاسلامي وانتشار الدين الاسلامي في مشارق الارض ومغاربها تعلم الناس اللغة العربية لغة القرآن الكريم ، وعلى ذلك أصبحت اللغة الفرعونية القديمة طلسمًا أمام رجال التاريخ ومكتشفي الآثار حتى جاءت الحملة الفرنسية الى مصر واكتشفت « حجر رشيد » المدون عليه اللغات الثلاث « الهيروغليفية » « واليونانية القديمة » « والقبطية » واستطاع العالم الفرنسي « شامبليون » الكشف عن أسرار اللغة الفرعونية وفك رموزها وايضاح تاريخ مصر القديم (٢٧) .

كذلك حال الجزائر العربية التي اعتبرتها فرنسا احدى محافظات الجمهورية الفرنسية ولم يبق أمام العشرة ملايين مسلم جزائري والذين يمثلون ٩٠ ٪ من سكان الجزائر سوى التمسك بتعاليم الدين الاسلامي وكان هذا وحده كافيا في احباط اهداف فرنسا وعودة الجزائر عربية بعد نضال مرير واستشهاد ما يقرب من مليون فرد في ساحة القتال .

(٢٧) انظر مزيدا من التفصيل من العالم شامبليون وحل الرموز الهيروغليفية « الدكتور / جيبس هنري برستد ، المرجع السابق ، ص ٧٢ وما بعدها ، وما يجدر ذكره ان جامعة « جرينوبل » الفرنسية ما زالت تحتفل مرة كل مائة عام بذكرى اليوم الذي اعلن فيه شامبليون في ايلول / سبتمبر ١٨٢٢ ، نجاحه في فك الرموز الهيروغليفية القديمة ومعرفة حروف هجائها كاملة على اعتبار انه في ذلك اليوم تحقق اعظم اكتشاف في التاريخ .

الباب الثاني فسي البواعث على الإبادة

كانت الإبادة في الماضي تتوقف على معيار القوة : فالجماعات القوية عددا وعدة كانت تحاول أن تقضي على الجماعات المناوئة لها كما فعلت قبائل « الاتريسك (٢٨) Etrusque » في القرن الثامن قبل الميلاد المقيمين على الضفة اليمنى لنهر التيبر مع سكان روما القديمة « اللاتين » المقيمين على الضفة اليسرى من النهر في سهل « لاتيوم » وقد أغاروا عليهم واستولوا على المدينة القديمة وانقسم الشعب الى قسمين : الاشراف وهم الغزاة الاتريسكيون ، والطبقة العامة وهم السكان الاصليون ، وكانت هذه هي النواة الاولى للامبراطورية الرومانية فيما بعد (٢٩) ، وما فعله الامبراطور « نكلديانوس » الوثني الديانة مع الاقلية المسيحية سنة ٢٨٤ م فقد كان يرى ان من اسباب ضعف الدولة مناوأة المسيحية للوثنية (٣٠)

Les Conflits Entre Le Christianisme Et Le Paganisme Une Cause De
Faiblesse De L, Etat.

(٢٨) وهم جماعة كما يقول « الدكتور / جيمس هنري برستد » من لصوص البحر البواسل ولا يعرف لهم اصل او منبست والراجع انهم كانوا يستوطنون غرب اسيا الصغرى ، (المرجع السابق ، ص ٢٤٧) .

(٢٩) Raymond Monier : Manuel Elementaire De Droit Romain, T. 1, ed, Paris, p/11
كما يراجع أيضا الدكتور / جيمس هنري برستد ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

(٣٠) R. Monier ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ . الدكتور / جيمس هنري برستد ، المرجع السابق ، ص ٥٩ وما بعدها . الأستاذ / زكي شنوده ، المرجع السابق ، الجزء الاول ، ص ١٠٠ .

والحروب الصليبية في القرون الوسطى حيث دعت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية بايحاء من ملوك أوروبا للعدوان الصليبي على فلسطين بزعم تخليص كنيسة القيامة وبيت المقدس من ايدي العرب . ففي الاجتماع الذي عقده البابا « اوربان الثاني » بمدينة « كيرمونفيران » سنة ١٠٩٥ نادى تلبية لرغبة الملوك بالحرب الصليبية الاولى التي ازهق فيها ارواح الالاف من المسلمين (٢١) .

وما فعله حكام اسبانيا الكاثوليك مع المسلمين في اوائل القرن السادس عشر ، والثورة الشيوعية مع الملك واصحاب الاراضي سنة ١٩١٧ وقد اطلق على هذه الفترة بالحرب الشيوعية (٢٢) لذلك صدر في ١٢ من كانون اول / ديسمبر ١٩١٧ قانون العقوبات السوفييتي الجديد بغية حماية النظام الاجتماعي الذي يمثل مصالح مجموع العاملين اي يمثل مرحلة دكتاتورية البروليتاريا للانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية .

وفي سنة ١٩٢٢ والسنوات التالية صدرت عدة قوانين من بينها تعديل قانون العقوبات السوفييتي الذي جاء في ديباجته « حماية حكومة العمال والفلاحين والنظام الثوري ضد كل العناصر الرجعية » (٢٣) .

(٢١) تراجع بصفة عامة الاستاذ / محمود كامل المحامي « الدولة العربية الكبرى » ، طبعة مصر ، ص ١٩٨ وما بعدها . الدكتور / جوزيف نسيم يوسف « العدوان الصليبي على مصر » ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٩ .

(٢٢) ان مقاومة الفلاحين كانت قوية ، وبالطبع لا يوجد احصاء حول كلفة تأميم الزراعة في الاتحاد السوفييتي من الارواح البشرية ولكن السيد / Chombart De Lauwe يقول في كتابه « الفلاحون السوفييت Paysans Sovietiques » ان مئات الالوف من الاشخاص وربما الملايين ماتوا بسبب التأميم « A. Hauriou » ، المرجع السابق ، ص ٥٥٨ ، كما تراجع ايضا استاذنا الدكتور / عبد الحميد متولي « مبادئ نظام الحكم في الاسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة » ، ط ٢ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ وما بعدها ، وقد ذكر الاستاذ الكبير انه قد تم في سنة ١٩٣٠ نفي « ٦ » مليون من الكولاك « طبقة الفلاحين والاثرياء » الى سيبيريا .

(٢٣) تراجع في ذلك J. Graven « قانون العقوبات السوفييتي » ، منشور بمجلة العلوم الجنائية باللغة الفرنسية سنة ١٩٤٨ ، ص ٢٣١ وما بعدها . الدكتور / محمود مصطفى ، « خصائص قانون العقوبات في الدول الاشتراكية » ص ٩٣ وما بعدها . الدكتور / حسن المرصاوي « بعض اتجاهات قوانين العقوبات في الدول الاشتراكية » ، ص ١٠٢ وما بعدها ، بحثان منشوران بمجلة المحاماة ، العددان الاول والثاني ، السنة ١٩٥٢ ، عام ١٩٧٢ ، القاهرة ، وانظر كذلك اسس التشريع لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهوريات المتحدة ، طبعة دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٤ ، ص ٢٩٢ وما بعدها .

والامثلة الدولية التي يمكن سردها في هذا الصدد عديدة ونكتفي بذكر هذا القدر الذي يوضح لنا أن البواعث على ارتكاب جريمة إبادة الجنس البشري قد تكون سياسية أو دينية أو اجتماعية .

الفصل الاول في البواعث الدينية

لم تعد البواعث الدينية واختلاف العقائد الدينية ذات اثر هام في المجتمعات الحديثة نحو استخدام القوة أو الإبادة (٢٤) باستثناء الحركة الصهيونية التي تركزت أخيرا في اسرائيل ، ونظام الرئيس « ماركوس » في الفلبين ، ورجال الفكر الشيوعي المتطرف . وهذا على عكس ما كان عليه الحال في الماضي وخاصة في القرون الوسطى كالحروب الصليبية وإبادة المسلمين في اسبانيا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر والانقسام الديني في أوروبا على أثر ظهور البروتستانتية بزعامة « مارتن لوثر » ١٤٨٣ - ١٥٤٦ وتصارعها مع الكاثوليكية التي كانت سائدة منذ قرون عديدة (٢٥) .

فإبادة الجنس البشري لبواعث دينية قد قلت في العصر الحديث عما كانت عليه في الماضي وأصبحت مقصورة على جماعات معينة الأمر الذي يحتم تدخل هيئة الأمم المتحدة بطريقة فعالة لردع العابثين بالعقائد الدينية . فقد تكلمنا عن مذبحة دير ياسين القرية العربية في فلسطين المحتلة والتي كانت تهدف منها اسرائيل طرد العرب الفلسطينيين من أرضهم وهو هدف تحقق تقريبا

(٢٤) تنص المادة « ١٤ » من الدستور أننا على أن تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في المملكة ما لم تكن مخلة بالنظام العام أو منافية لسلاداب .

(٢٥) يراجع بصفة عامة « جورج سباين » ترجمة الدكتور / راشد البراوي « تطور الفكر السياسي » ، طبعة مصر ١٩٧١ ، الكتاب الثالث ، ص ٤٩٣ وما بعدها .

بتمامه حين هرب حوالي ثلاثة ارباع مليون عربي من فلسطين (٢٦) .

وليست الابادة الاسرائيلية للعرب في فلسطين مقصورة على المسلمين فقط بل شملت أيضا المسيحيين (٢٧) لأنها تهدف توطين الاسرائيليين دون غيرهم لتحقيق الهدف في اعادة مملكة اسرائيل .

ولا يختلف ما قامت به عصابات « ارغون وشتيرن » الارهابية الصهيونية وتقوم به اسرائيل الان عما تقوم به عصابات « ايلاجا » الجماعات الكاثوليكية الفلبينية المتعصبة من اباداة للمسلمين الذين يعيشون في جنوب الفلبين تلك الابادة التي بدأت عام ١٩٧٠ كما ان الاسلوب لم يختلف ، فلم تكف عصابات ايلاجا بالقتل الجماعي للآلاف ممن تحاصروهم في المساجد والمدارس بل اتبعت أيضا اسلوب التمثيل والتشويه بالجثث كما بثت الرعب والغزع في صفوف المسلمين وذلك باختطاف الاطفال وقطع اطرافهم والقائم بعد ذلك في مداخل القرى ، وحرق البيوت ونهبها . . . كل ذلك لدفع المسلمين واجبارهم على الهجرة من مناطق تجمعاتهم وتفريغ الجنوب الفلبيني من سكانه المسلمين .

(٢٦) انظر في ذلك صبري جريس ، المرجع السابق ، ص ١٢ وما بعدها « يقول الاستاذ ارنولد توينبي » : ولا ريب ان جميع السكان المدنيين في منطقة حربية او في جو يهددهم بالمرت يتركون اماكن سكنهم وهم في هذا على صواب ومن حسن الحظ انه بعد استيلاء هتلر على السلطة في المانيا فان اقلية من اليهود استطاعت ان تغادر المانيا قبل فوات الوقت وبهذا انقذوا من القتل ، ولا يوجد من يرى ان اليهود الاوروبيين الذين خرجوا من المانيا في ذلك الوقت قد فقدوا حقوقهم الشرعية في ممتلكاتهم نتيجة استيلائهم عن حكمة وبعد نظر انقاذ حياتهم وحياة اسرهم بمغادرة البلاد قبل فوات الاوان ، وفي سنة ١٩٤٠ حينها فرأى الالمان فرنسا هرب بضع ملايين من افراد الشعب الفرنسي من شمال فرنسا الى جنوبها لنفس السبب الذي حدا بالسكان العرب في منطقة القتال في فلسطين عام ١٩٤٨ على الهرب من فلسطين، وليس هناك من يوالسق على أنهم قد فقدوا حقهم في ارضهم وممتلكاتهم ، ان القسم الاكبر من ارض اسرائيل لا يزال ملكا مشروعا لهؤلاء الفلسطينيين العرب الذين هربوا خلال الحرب العربية الاسرائيلية . (انظر المناظرة التي دارت بين سفير اسرائيل في كندا والاستاذ توينبي في موضوع « العلاقات العربية الاسرائيلية وسياسة اسرائيل بالنسبة للاجئين العرب » وذلك في مونتريال / كندا يوم ٣١ من كانون الثاني / يناير ١٩٦١) .

(٢٧) اراجع كتاب « محنة المسيحية في اسرائيل » ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٧ ، الدكتور / فايز صايغ « محنة العرب في الارض المقدسة » ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٦ ، كما اراجع استاذنا الدكتور / عبد الحميد متولي « نظام الحكم في اسرائيل » ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ وما بعدها . الدكتور / اسعد رزوق « الصهيونية وحقوق الانسان العربي » ، ٢ ، بيروت ١٩٦٨ . الدكتور / يعقوب خوري ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

وقد تحقق هذا الهدف بفرار سكان القرى وهجرها تماما ، كما تم تهجير أكثر من نصف مليون مسلم بالقوة الى مقاطعتي « كوتاباتو » « ولاناو » واحلت عصابات ايلاجا محل المهجرين اسرا اخرى نقلتهم من الشمال الفلبينسي (٢٨) .

كذلك الشيوعية ترى ان العقائد الدينية تحول بينها وبين اهدافها الاقتصادية والاجتماعية وفي هذا المعنى يقول الاستاذ / عباس العقاد (٢٩) في حديثه عن الاوطان والديانات في نظر الشيوعية تلخصه الكلمة المشهورة في مقال « كارل ماركس » عن هيجل « انه نفثة المخلوق المضطهد وشعوره بالدينيا التي لا قلب لها ، انه انيون الشعوب (٤٠) » ، ويستمر الاستاذ / العقاد في حديثه موضحا ذلك بعبارة « ماركس » . . . ان المسيحية تقرظ الجبن واحتقار النفسي واذلالها وتحبذ الخضوع والخسة وكل صفات الكلب الطريد .

(٢٨) وما يجدر ذكره في هذا الخصوص ان بعض الزعماء المسلمين في الفلبين الذين يواجهون عمليات الابادة قد جاءوا الى البلاد العربية والاسلامية تعرض مأساة المسلمين هناك ، ومن هؤلاء الزعماء « ساليادا بنداوتون » الذي حمل معه صورة لوجوه انتزعت منها العيون وصورا لجثث انتزعت منها الاحشاء والقلوب كدليل قاطع على عمليات الابادة للمسلمين في الفلبين ، وقد نشرت جريدة الاهرام المصرية بعضا من هذه الصور في الصفحة السابعة منها يوم ١٩٧٢/٢/٢٩ .

(٢٩) « الشيوعية والانسانية في شريعة الاسلام » ، بيروت ، ص ٢٩٨ ، كما يراجع تفصيلا ازيد من ماركس وموقفه من الدين استاذنا الدكتور / عبد الحميد متولي « الاسلام ومبادئ نظام الحكم في الماركسية والديمقراطيات الغربية » ، المرجع السابق ، ص ٣٢١ وما بعدها .

(٤٠) حاول بعض الماركسيين الدفاع عن كلمة ماركس « الدين انيون الشعوب » بقولهم : صحيح ان ماركس ينسب الى الدين دورا سلبيا واكتفى من نظريته الى الدين بهذا الجانب السلبي فبقيت نظريته جزئية ناقصة الا انه على الرغم من ان ماركس قصد من عبارة « الدين انيون الشعوب » فيما قصد ان الشعب يمثل بالدين كما يمثل بالخير لكي ينسى متاعبه وان الشعب يسعى هذا المخدر لكي ينسى مطالبه ودوره السياسي الا انه من وجهة اخرى لم ينكر ان الدين اساس مهيئ في حاجة الكائن المضطهد الى العزاء والفكر والروح والجمال ، (استاذنا الدكتور / عبد الحميد متولي « الاسلام ومبادئ نظام الحكم في الماركسية والديمقراطيات الغربية » ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢ . الدكتور / الياس فرج « تطور الفكر الماركسي » ، ص ٣٣٣) ، والصحيح ان هذا الدفاع ليس الا اسلوبا من اساليب الحيل والخداع يفنده تعليق الهيئات الرسمية السوفيتية في كتاب Marxism Philosophy بان عبارة ماركس السالفة الذكر تمثل حجر الزاوية لوجهة نظر ماركس بصدد الدين ، وما جاء في كتاب Fundamentals of Marxism - Leninism طبعة موسكو ، ١٩٦٤ ، ص ١٦ « بان ما يميز الماركسية اللينينية عن كل النظم الاخرى هو انها لا تعترف بوجود أي قوى خارقة أو فوق الطبيعية ولا أي خالق ، انها تصر على الانسانية مرة واحدة وإلى الأبد من الخرافة والقيود الروحية . ان الماركسية اللينينية تنظر الى العالم كما هو قائم دون أن تضيف اليه مخترعات الجنة أو النار » .

« كما يراجع أيضا رسالتنا للدكتورة السالفة الذكر ، ص ١٦٥ وما بعدها » .

الفصل الثاني

فسي

البواعث السياسية والاجتماعية

ورد بالفقرة الاولى من المادة الثانية من الاتفاقية ان البواعث على الابادة ترجع الى الصفة الوطنية او العنصرية او الجنسية او الدينية وقد تكللنا من الصفة الدينية ، اما البواعث الاخرى التي وردت بالمادة سالفة الذكر فهي تندرج تحت المعيار السياسي او الاجتماعي للفرد كمشكلة الملونين في جنوب افريقيا والزنوج في الولايات المتحدة الامريكية (٤١) .

ففي جنوب افريقيا تفرض سياسة الابارتهايد (Apartheid (٤٢

قيودا صارمة على حرية الحركة والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لغير البيض ، كما ان غالبية الارض بها في ذلك معظم المناطق الغنية بالمعادن تخصص للاقلية البيض بينما يعيش الافريقيون بعيدا في المعازل .

(٤١) اراجع بصفة عامة الدكتور / احمد سويلم العمري « التفرقة العنصرية » ، طبعة ١٩٦٤ ، ص ٦٧ وما بعدها .

(٤٢) ابارتهايد Apartheid هي الاسم الرسمي الذي تطلقه حكومة جنوب افريقيا على سياستها العنصرية كما انها تمكن البيض الذين يشكلون اقل من خمس تعداد السكان من الاحتفاظ بالسلطة الحقيقية ، فم ان ابارتهايد وفقا للرأي الذي نعتقه اغلبية اعضاء الامم المتحدة هي مهيا سياسة للتفرقة العنصرية قائمة على مبادئ التمييز العنصري (اراجع نشرة الامم المتحدة من الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، طبعة القاهرة ، ١٩٦٩ ، « نشرة الامم المتحدة عن اجراءات مناهضة التفرقة العنصرية » ، طبعة القاهرة ، ١٩٦٩) ، كما ان الصهيونية وفقا للقرار رقم ٣٣٧٩ (٢٠) الذي اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٠ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ هي ايضا شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري .

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات وصفت فيها سياسة التفرقة العنصرية « إبارتهايد » بأنها جريمة ضد الإنسانية كما وصفها مجلس الأمن بأنها تتعارض مع ضمير البشرية (٤٢) .

(٤٢) في حين تدعي حكومة جنوب افريقيا ان سياستها العنصرية ليست مما يدخل في اختصاص الأمم المتحدة فان الجمعية العامة ومجلس الأمن يريان أن سياسة التفرقة العنصرية « إبارتهايد Apartheid » تشكل خرقا للميثاق ، وعلى ذلك فهي تدخل في دائرة اختصاصها ، وقد بحثت الأمم المتحدة السياسات العنصرية في جنوب افريقيا منذ دورة الاجتماع الاولى للجمعية العامة في سنة ١٩٦٤ . ففي سنة ١٩٤٦ اثرت مسألة السياسات العنصرية في جنوب افريقيا بواسطة الهند على اثر اصدار حكومة جنوب افريقيا تشريعا ضد مواطني جنوب افريقيا من أصل هندي ، وفي سنة ١٩٤٧ شاركت الباكستان كطرف معني مباشرة في مناقشة المسألة ، وفي سنة ١٩٥٠ ، اعلنت الجمعية العامة أن سياسة الفصل بين المجموعات العرقية « إبارتهايد » تقوم على مبادئ التمييز العنصري ، وفي سنة ١٩٥٢ ادرج في جدول أعمال دورة الاجتماع السابعة للجمعية العامة بند بعنوان « مسألة النزاع العنصري في جنوب افريقيا الناجم عن سياسات التفرقة العنصرية » إبارتهايد » لحكومة اتحاد جنوب افريقيا ، كما اتخذ مجلس الأمن في أول نيسان / أبريل ١٩٦٠ قرارا بالأغلبية طالب فيه حكومة اتحاد جنوب افريقيا بالتخلي عن سياسة التفرقة العنصرية والتمييز العنصري ، وتبنت الجمعية العامة في ٦ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢ قرارا دعت فيه الدول الاعضاء الى فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على جنوب افريقيا ، كما اتخذت عدة قرارات فيما بين عام ١٩٦٥ و ١٩٦٧ ادانت فيه حكومة جنوب افريقيا على رفضها الامتنال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وعلى استمرارها في تطبيق التفرقة العنصرية « إبارتهايد » (انظر مزيدا من التفصيل حول هذا الموضوع « نشرات الأمم المتحدة بعنوان « لجنة حقوق الإنسان تدين بشدة سياسة التفرقة العنصرية واجراءات القمع المصاحبة في جنوب افريقيا » بقلم بوترنيد بايلو ، طبعة القاهرة ، ١٩٦٨ ، « الاضطهاد والتمييز العنصري في افريقيا الجنوبية » ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، « المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان » ، طهران ، من ٢٢ نيسان / أبريل الى ١٢ من أيار / مايو ١٩٦٨ ، و « الاتفاقات الدولية لازالة كافة أشكال التمييز العنصري » ، منشوران بمجلة الحق ، اتحاد المحامين العرب ، ١٩٧٠ ، « قسم المؤتمرات الدولية » ، ص ٢٠٤ ، ٢٢١ وما بعدها » .

هذا في مجال التنظيم الدولي المعاصر ، أما في الاسلام الذي ظهر وظهرت شريعته في القرن السابع الميلادي فقد تناول ما لم يصل اليه القانون الدولي الا حديثا بالضبط والتنظيم وكانت شريعة الاسلام خلاقة مبتكرة ، فهي ترى في الإنسانية أسرة كبيرة ووحدة واحدة « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساعلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا » (سورة النساء آية ١) ، « ومن آياته ان خلق السموات والارض واختلاف السنتكم والوانكم » (سورة الروم آية ٢٢) ، « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم » (سورة الحجرات آية ١٣) وقال النبي (ص) ليس لعربي على مجمي ولا لمجمي على عربي ولا لاحمر على ابيض ولا لابيض على احمر الا بالتقوى » (يراجع بصفة عامة الدكتور / عبد العزيز كامل « الاسلام والتفرقة العنصرية » ، القاهرة ، ١٩٧٠ . الاستاذ / محمد المدني « المجتمع الاسلامي كما تنظمه سورة النساء » ، الكتاب الاول ، طبعة المجلس الاعلى لشؤون الاسلامية ، ١٩٦٢) .

ففي جنوب افريقيا يجري تصنيف كل فرد حسب جنسه ويقيد في سجلات السكان وفقا لهذا التصنيف ، فالسكان هناك ينقسمون الى اربع فئات (٤٤) .

١ — البيض « ٣٥٦٣ر٠٠٠ » نسمة وهم الذين ينحدرون من اصل اوروبي .

٢ — البانتو « ١٢٧٥٠ر٠٠٠ » نسمة اي الوطنيون من سكان افريقيا الاصليين .

٣ — الاسيويون « ٥٦١ر٠٠٠ » نسمة وهم الذين ينحدرون من اصل اسيوي وخاصة الهند وباكستان .

٤ — الملونون « ١٨٥٩ر٠٠٠ » نسمة وهم الذين يرجعون الى اصل مختلط .

وعلى اساس هذا التقسيم تتحدد حقوق كل فرد وحرية والتزاماته في جنوب افريقيا فهذا التصنيف العرقي له اهمية عظمى بالنسبة لسكان جنوب افريقيا اذ انه يقرر سبل الحياة لكل منهم ونوع التعليم الذي يمكن ان يتلقوه والحقوق السياسية لكل منهم وبوجه عام مدى ما يكون لهم من حرية في العمل والتحرك .

والواقع ان كلمة الوطنية National الواردة بالمادة الثانية من الاتفاقية يدخل في مضمونها الباعث السياسي ، ومع ذلك اثناء مناقشة مشروع الاتفاقية عارضت الكتلة الشرقية وبدرجة خاصة الاتحاد السوفييتي اضافة الباعث السياسي وهدد مندوبها بان النص في الاتفاقية على الباعث السياسي سوف يؤدي الى رفض التوقيع عليها من جانب الاتحاد السوفييتي وانحصاره (٤٥) الامر الذي اضطر اعضاء اللجنة الى استبعاد هذه العبارة من الاتفاقية .

وقد نصت الاتفاقية على توافر جريمة ابادة الجنس البشري اذا ارتكبت بسبب الاحقاد الجنسية ، وكان ذلك على اثر المفاهيم التي تروجها المانيا النازية من ان الجنس الآري — وهو اصل الالمان — ارقى الاجناس البشرية ولذا يجب ان يسيطر على الاجناس الاخرى كافة . فقد قال « ادولف

(٤٤) نشرة الامم المتحدة من اجراءات مناهضة التفرقة العنصرية السالفة الذكر ، ص ٦ .

(٤٥) الدكتور / وحيد لكري رانت ، البحث السالف الذكر ، ص ٥٤ .

هتلر « في كتابه « كفاحي » (٤٦) Mein Kampf « ان كل ما تطالعنا به الحضارة البشرية من نتاج الفن والعلم والتكنيك يكاد يكون كله ثمرة النشاط الآري الخلاق ، لقد كان الآري ولا يزال المشعل الالهي الذي يضيء السبل امام البشر فاذا توارى الآري يغطى البسيطة ظلام دامس وتتلاشى الحضارة البشرية .

فعلى الرغم من النص صراحة في الاتفاقية على مكافحة جريمة ابادة الجنس البشري بسبب الاحقاد الجنسية او العنصرية ، فان المجتمع البشري لا يزال يعاني من هذه الجريمة كالتي ارتكبتها الولايات المتحدة الامريكية في فيتنام (٤٧)

(٤٦) « ترجمة لويس الحاج » ، طبعة بيروت ، ١٩٦٨ . « يقول استاذنا الدكتور / عبد الحميد متولي « رغم ايمان النازية بوجود هذا الجنس وتفوقه فقد اثبت المؤتمر الدولي الذي عقد في لندن سنة ١٩٤٤ من علماء الاجناس ان لا وجود لهذا الجنس في العصر الحديث « (نظام الحكم في اسرائيل ، المرجع السابق ، هامش رقم ١ ، ص ٦١) .

(٤٧) يراجع في ذلك « برتراند رسل » ، ترجمة الدكتور / يحيى موسى « جرائم الحرب في فيتنام » طبعة ١٩٧٠ ، « وقد نادى الاستاذ / رسل باقامة محكمة عالمية لجرائم الحرب وقبل هذه الدعوة عدد من الشخصيات البارزة في العالم » (ص ١٥٣ من المرجع السابق) . « يرى دافيد ميتشل الامريكي ان الولايات المتحدة الامريكية قد اقترعت جرائم ضد السلام وضد الانسانية بالمفهوم الذي جاء في محاكمات نورمبرج ويستشهد على ذلك باتفاقية جنيف الخاصة بجرائم الحرب واتفاقيات جنيف ١٩٥٤ ومعاهدة بريان كيلوج واتفاقيات لندن بشأن نورمبرج وميثاق الاسم المتحدة . وقد وقع رؤساء جمهوريات الولايات المتحدة الامريكية على كل من هذه الاتفاقيات تقريبا كما صدق عليها مجلس الشيوخ الامريكي و طبقا للدستور الامريكي تكون هذه الاتفاقيات ملزمة لجميع المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة وملزمة كذلك لكل مواطنيها ، ويبنى على ذلك « دافيد ميتشل » قوله بان ما اقترعته الولايات المتحدة من اعمال في فيتنام لا يعتبر مجرد انتهاك لمواثيق ومعاهدات ملزمة بل يعتبر جرائم حرب مثل تلك التي سبق ان اعدم بسببها عدد من الالمان ، فقد استخدمت الولايات المتحدة الغازات والكيماويات السامة والنابال والقنابل المنتشرة الشظايا والغازات المتلفة للجهاز العصبي . . . الخ والمعروف ان محكمة نورمبرج اصدرت احكاما بالاعدام على مواطنين عاديين من الالمان بسبب انهم لم يمتنعوا عن اطاعة اوامر حكومتهم انذاك واعتبروا بذلك شركاء في اقتراف جرائم ضد السلام والانسانية . وقد صرح قاضي المحكمة العليا الامريكي « روبرت جاكسون » في نورمبرج بان محكمة جرائم الحرب تستند في وجودها الى حقيقة ان جرائم حرب قد اقترعت فعلا ولا يهم ان يكون مرتكبوها من الالمان او من الامريكيين ، واضاف القاضي جاكسون انه اذا جاء اليوم الذي تقر فيه حكومة الولايات المتحدة مثل هذه الجرائم فانه يكون من واجب كل امريكي

=

وما ترتكبه الصهيونية في الارض المحتلة تجاه عرب فلسطين (٤٨) ، والعصابات الكاثوليكية المتعصبة « ايلاجا » ضد المسلمين في الفلبين ، وما تنتهجه حكومة جنوب افريقيا مع الملونين . فلم يكن للاتفاقية الدولية اي اثر فعال لدى هذه الحكومات لعدم اتخاذ هيئة الامم المتحدة ازاء هذه السدول اي اجراءات رادعة تحد من انتهاكها للقيم الاخلاقية والانسانية .

ان يرفض الاشتراك فيها وان يعارض هؤلاء الذين يمدرون الاوامر باتتزامها (المرجع السابق ، ص ١٥٩ وما بعدها) .

ومما يجدر ذكره ان « دافيد بيتسل » قد حوكم لرفضه الاشتراك في الجيش الامريكي في فيتنام لانه امتنع ان ذلك اليوم الذي اشار اليه القاضي « جاكسون » قد حل فعلا . وفي ١٦ من آذار / مارس ١٩٦٨ ارتكبت القوات الامريكية مذبحه « ماي لاي » وقد قتل فيها (٢٠٠) من اهالي هذه القرية في فيتنام الجنوبية وقد اثارته هذه المذبحة فجة كبيرة منذ وقوعها حتى الان ، ومثل هذه المذبحة مذبحه « ويريامسو » التي ارتكبتها القوات البرتغالية في موزامبيق وقد قتل فيها (٤٠٠) شخص .

(٤٨) في ٢٠ من ايلول / سبتمبر ١٩٦٨ ، تقدم سكان المناطق المحتلة بعريضة قام المندوب الدائم للاردن بهيئة الامم المتحدة بعرضها على مجلس الامن واشار الى الاجراءات غير الانسانية والتمسكية التي تبشرها السلطات الاسرائيلية ضد المدنيين في الاراضي المحتلة وتدنيس المقدسات الاسلامية والمسيحية والاعتداء على حرمتها وتغيير معالمها لاحكام المعابد اليهودية وتدمير المنازل ومصادرة الممتلكات واقتربت من الاعمال ما يؤدي الى افساد الشعب العربي في الاراضي المحتلة (الدكتور / عبد العزيز سرحان « القانون الدولي العام » ، ١٩٦٩ ، ص ٤٦٦ وما بعدها ، الدكتور / يعقوب خوري ، المرجع السابق ، ص ٧٢ وما بعدها ، وانظر القرار الذي اصدرته لجنة حقوق الانسان رقم (٦) في ٢٧ من شباط / فبراير ١٩٦٨ ، والبرقية التي بعثت بها اللجنة الى حكومة اسرائيل (الدكتور / عز الدين موده « الاحتلال الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام » ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٥٠ و ١٦١ وما بعدها) .

القسم الثاني

فسي

مدى تدخل المنظمات الدولية للمحافظة على الجنس البشري

لا يستطيع ان نؤكد حتى الان بان هيئة الامم المتحدة قد قامت بتنفيذ احكام الاتفاقية بطريقة فعالة على الدول التي لا تزال ترتكب جريمة ابادة الجنس البشري ويبدو ان ضعف المنظمة الدولية في اتخاذ الاجراءات الرادعة للحد من انتهاك بعض الدول لاحكام هذه الاتفاقية يرجع الى انقسام الدول ذات النفوذ الاقتصادي والعسكري الى معسكرين : المعسكر الشرقي « ويتزعمه الاتحاد السوفييتي » والمعسكر الغربي « ويتزعمه الولايات المتحدة الامريكية (١) » ، كذلك حق الدول الخمس الدائمة في مجلس الامن في استخدام حق الاعتراض « الفيتو (٢) » المادة ٣٧/٣ من ميثاق الامم المتحدة « هذا لسو طرحنا جانباً

١ « ان ما يطلق عليه بمصر الوفاق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية لا ينفي ما بينهما من هوة كبيرة حتى انه يصح القول بانها يمثلان عالين نقيضين من الرؤى والتصورات والمقائد والتطلعات والسياسات والمصالح (يراجع الدكتور / اسماعيل صبري مقلد « تحركات المبعثين على طريق الوفاق » ، ص ٧٠ وما بعدها ، بحث منشور بمجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٩ ، يناير ١٩٧٥ . السيد امين شلبي « هنري كيسنجر ودبلوماسية الوفاق الدولي » ، ص ٤٦ وما بعدها ، بحث منشور بمجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٦ ، اكتوبر ١٩٧٦ . »

٢ « وقد ثار الجدل حول هذا الحق لمسن الفقهاء من يرى ضرورة الاحتفاظ به للدول الكبرى وهم من يرى الغاءه ، كما ان البعض الاخر منهم يطالب بالابقاء عليه مع التقييد من مداه وآثاره ، وايا كان الرأي فان حق الاعتراض « الفيتو » كما يقول استاذنا الدكتور / حامد سلطان : يعتبر قيداً هاماً يرد على مبدأ السيادة الذي قرره المواد « ١/٢ ، ١/١٨ ، ١/٢٧ ، ١/٦٧ ، ١/٨٩ » من ميثاق الامم المتحدة ، وقد كان له اثر بالغ في ثل حركة مجلس الامن وفي وقف الدعوة الى تعديل احكام ميثاق الامم المتحدة كي تستجيب هذه الاحكام للاوضاع والملازمات الجديدة مما يهدد مستقبل الامم المتحدة . وقد اسرعت الدول الكبرى كما اسماعت استعمالها لهذا الحق فقد استعمل خلال السنوات العشرين الاولى من حياة المنظمة « ١١٦ » مرة (القانون الدولي العام في وقت السلم ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٩ ، ص ٩٧٣ وما بعدها ، كما يراجع الدكتور / محمد طلعت الغنيمي « الاحكام العامة في قانون الامم » ، « التنظيم الدولي » ، طبعة مصر ، ١٩٦٧ ، ص ٢٠٤ وما بعدها

دول العالم الثالث (٣) .

ويخشى على هيئة الأمم المتحدة أن تسير في نفس الفلك الذي سارت فيه عصبة الأمم وتصبح عاجزة عن اتخاذ أي إجراء الزامي ضد الدول المعتدية الأمر الذي قد يؤدي إلى اندلاع حرب عالمية أخرى فيها مناء للبشرية من الأسلحة الذرية والنووية الحديثة ، فقد مجزت عصبة الأمم من قبل أمام استخدام إيطاليا الغازات السامة في الحبشة سنة ١٩٣٥ واستيلاء ألمانيا على بولندا في أيلول / سبتمبر ١٩٣٩ والذي اعتبر الشرارة الأولى للحرب العالمية الثانية .

(٣) ومن التسميات الأخرى لهذه الدول « الدول المتخلفة » ، « الدول السائرة في طريق النمو » ، « دول الحياد الإيجابي » .

الباب الاول

فسي

الخطوات الايجابية التي قامت بها

المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستيلاء دول الحلفاء على المانيا بدأت هذه الدول في محاكمة مجرمي الحرب هؤلاء الذين تسببوا في اشعال الحرب العالمية الثانية واحداث الدمار في العالم وازهاق ارواح الملايين من الافراد . وبذلك تكون الدول الكبرى قد وضعت موضع التنفيذ الاتفاق المبرم في ١٨ من آب / اغسطس ١٩٤٥ والذي يقضي بانشاء محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب في بلاد المحور تلك التي انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمتها وقدم البعض من زعماء المحور للمحاكمة عملا بالمادة السادسة من اللائحة التنفيذية لهذه الاتفاقية التي تنص على ان الجرائم التي ترتكب ضد السلام وتشمل تدبير او تحضير او ابتداء حرب اعتداء او حرب مخالفة للمعاهدات او الاتفاقيات او المواثيق الدولية . . . الخ .

كما أصدر مجلس الرقابة لدول الحلفاء ببرلين بصفة كونه ممثلا للحكومة الالمانية بتاريخ ٢٠ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٥ القانون رقم (١٠) الذي يأمر بمعاينة الاشخاص المذنبين بجرائم الحرب المخلّة بالسلام وضد الانسانية وعلى ذلك قدم كبار مجرمي الحرب للمحاكمة امام محكمة نورمبرج (٤) .

(٤) Donnedieu De Vabres ، المرجع السابق ، ص ١٠١٢ وما بعدها ، كما يراجع عن محاكمة مجرمي الحرب امام محكمة نورمبرج ، المرجع السابق ، ص ١٠٢١ وما بعدها ، ولخص حكم المحكمة العسكرية الدولية السالف الذكر ، ويراجع نصوص اللائحة منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولي ، ١٩٤٥ ، ص ٢٧٦ - ٢٧٩ « وثائق » وبحث للمرحوم الاستاذ الدكتور / محمد عبد المنعم رياض ، ص ١٢١ وما بعدها .

وقد خطت هيئة الأمم المتحدة خطوة ايجابية هامة في تاريخ الانسانية وذلك باصدار الاتفاقية الخاصة بمكافحة جريمة ابيادة الجنس البشري في ٩ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٨ (٥) ، هذا بالاضافة الى محكمة العدل الدولية التي تتولى فض المنازعات بين الدول الاعضاء في المنظمة العالمية حتى تتجنب الصدام المسلح واستخدام القوة في حل مشاكلها ومنازعاتها .

ومن الخطوات الايجابية التي اتخذت ايضا في هذا الصدد « الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان والحريات الاساسية » التي تم التوقيع عليها في روما عام ١٩٥٠ من جانب الدول الاعضاء في مجلس أوروبا (٦) .

(٥) رأس المحامي « اللورد سنكي » جماعة وضعت مشروعا أعلنت فيه حقوق الانسان واقتрحت أن يكون دستور العالم بعد الحرب العالمية الأخيرة وتضمن احدى عشر مادة تتعلق اهمها بحرية الملك وحق التعلم وحرية العقيدة والحرية الشخصية وحق العمل . . . الخ وبمقتضى هذه الجماعة بمشروعها الى « المهاتما غاندي » « وجواهر لال نهرو » تسال رأيهما . . . فاجاب « غاندي » ما هي النتيجة العملية لاعلان هذه الحقوق ؟ ومن ذا الذي يربطها ويحرسها ؟ اما « نهرو » قال سمع الناس كثيرا من الاعجاب موافق وبيانات أعلنت حقوق الانسان وانتهت الى لا شيء واخمسها بالذكر ميثاق « بريان - كيلوج » الذي حرم الحرب ، ولقد نظرنا في بيانكم عن حقوق الانسان فازمجنى ان لا اجد فيه ما يهدي الى كيفية تحقيقه ، ان بيانكم ليس قابلا للتحقيق بحال من الاحوال ما دام النظام الاستعماري والراسبالي يسودان العالم (وذلك نقلا عن الاستاذ / عبد الرحمن عزام « الرسالة الخالدة » ، الكتاب ١٦ ، طبعة المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، مصر ، ١٩٦٤ ، ص ١٩٣ وما بعدها) .

ومما يجدر ذكره في هذا الخصوص ان للشريعة الاسلامية فضل السبق فقد اعترفت بحقوق الانسان وبالحرريات الاساسية التي يتمتع بها في زمان لم يكن للانسان فيه خارج دار الاسلام حق أو حرية تجاه السلطة لا كمواظد أخلاقية بل اوامر تشريعية ملبقة تطبيقا كاسلا زمن النبي (ص) وخلفائه الراشدين (يراجع في ذلك رسالتنا للدكتوراه « الحريات العامة في الاسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الغربية والماركسية » السالفة الذكر) .

(٦) يراجع الدكتور / عبد العزيز سرحان « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية » ، طبعة مصر ، ١٩٦٦ .

الفصل الاول فسي ماهية حقوق الانسان

اوضحت المادة الاولى والمادة الثانية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ ماهية حقوق الانسان بأن يولد الناس احرارا ومتساوين في الحقوق والكرامة ولكل انسان الحق في التمتع بكامل الحقوق والحريات دون اي تمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي او الاصل الوطني او الاجتماعي او الثروة او الميلاد .

فتبدا شخصية الانسان بتمام ولادته حيا وتنتهي بموته « م ٣٠ / ١ ق . م . اردني و م ٢٦ ق . م . مصري » فالشخصية هي التي تعطي للانسان الحق في مباشرة حقوقه وتحمل التزاماته سواء بنفسه اذا كان يتمتع بقواه العقلية او بواسطة من ينوب عنه اما لصغر سنه او لسفه او غفلة او جنون كالوصاية على المال والولاية على النفس او القوامه « المواد ٣ » وما بعدها من القانون المدني الاردني ، والمواد ٤٤ وما بعدها من القانون المدني المصري . فلكل فرد اذن الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه « المادة الثالثة من الاعلان » وتعاقب التشريعات على القتل وعلى الشروع فيه وتفرق في العقوبة بين القتل العمد والقتل باهمال وتفرض الجزاء على كل من لم يتقدم لمساعدة من يتعرض للخطر اذا كان من نكل عن تقديم المساعدة قادرا عليها (٧) ولكل فرد الحق في المحافظة على سلامة جسمه وان يدافع عن نفسه ضد اي اعتداء يتعرض له بالطرق التي تعارف عليها المجتمع .

(٧) الفقرة الثانية في كل من المادتين « ٢٢٨ و ٢٤٤ » من قانون العقوبات المصري ، والفقرة الثانية من المادة « ٦٣ » ، عقوبات فرنسي ، نقض فرنسي ، ٢١ من كانون الثاني / يناير ١٩٥٤ ، دالوز ، ١٩٥٤ ، ص ٢٤٤ ، محكمة استئناف الجزائر في ٦ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٣ ، دالوز ، ١٩٥٤ ، ص ٣٣٦ .

والدفاع عن سلامة الجسم لا يقصد به فقط الدفاع ضد الاعتداءات المادية كالضرب أو الجرح أو القتل ، وإنما يقصد به أيضا الدفاع ضد الاعتداءات الادبية كالقبض والحبس تماما كما جاء بنص المادة التاسعة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان من أنه « لا يجوز القبض على أي انسان أو حجزه أو نفيه تعسفا » ولم يكن ميثاق عصبة الامم يتضمن احكاما عامة بالنسبة لحقوق الانسان الا أن المادتين ٢٣ و ٢٥ منه تضمنتا رعاية حقوق الاقليات الوطنية سكان المستعمرات الألمانية السابقة في افريقيا والبلاد التي سلخت من الامبراطورية العثمانية ووضعت تحت الانتداب ، كذلك تشجيع منظمات الصليب الاحمر للعمل على تحسين الصحة ومقاومة الامراض وتخفيف ويلات الانسانية .

فاعلان الجمعية العامة للامم المتحدة لحقوق الانسان في ١٠ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٨ يعتبر خطوة ايجابية في تاريخ البشرية نحو وجوب احترام حقوق الانسان وحماية حريته في المجال الدولي ، ومع ذلك فإن الاعلان العالمي لحقوق الانسان ليس ملزما الزاما قانونيا للدول الاعضاء لانه صدر على شكل توصية من الجمعية العامة للامم المتحدة وبهذا اخذت المحكمة الدستورية النمساوية بتاريخ ٥ من تشرين اول / اكتوبر ١٩٥٠ وقررت ان الاعلان غير ملزم قانونا (٨) .

لذلك تنص المادة الثامنة منه على أن « لكل شخص الحق في أن يلجأ الى المحاكم الوطنية لانصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون . فالنص سالف الذكر يتكلم عن الاعتداء الداخلي وحقية

(٨) يقول الأستاذ / برينيه : ان هذا الاعلان ملزم قانونا لكافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة على اعتبار أنه مكمل لميثاق الامم المتحدة ، وبهذا اخذت محكمة استئناف كاليفورنيا في قضية « شاي نيجي » بتاريخ ٢٤ من نيسان / ابريل ١٩٥٠ ، ولا يعتقد الدكتور / محمد حافظ غانم أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان يكمل ميثاق الامم المتحدة لان قرارات الجمعية العامة تعتبر توصيات غير ملزمة كما أن هذا لا ينفي أن لاعلان حقوق الانسان قيمة ادبية كبيرة بامتباره المثل الاعلى الذي يجب أن تصل اليه الشعوب كافة . « مبادئ القانون الدولي العام » ، طبعة مصر ، ١٩٦٨ ، ص ٥٤٦ .

الفرد في الالتجاء الى القضاء لحمايته من تعسف الآخرين المقيمين معه في نفس الاقليم او من اساءتهم استعمال حقوقهم .

والواقع ان ما ورد بالنص هو احدى المهام الرئيسية التي تقع على عاتق الدولة فاذا كان من حق الدولة فرض الضرائب والرسوم على رعاياها والزامهم باداء الخدمة العسكرية ومحاربة الاعداء دفاعا عن استقلالها وحريتها « القانون المؤقت رقم ١ لسنة ١٩٧٦ بشأن خدمة العلم والخدمة الاحتياطية في المملكة الاردنية الهاشمية » فمن التزاماتها حماية رعاياها والمحافظة على الامن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وذلك ضد اي اعتداء خارجي او داخلي . فالسلطة التي تتمتع بها الدولة والامتيازات التي تمارسها ما هي الا وسائل لتحقيق الخدمات التي تتطلبها الحياة على اقليمها .

من ذلك يتبين ان نص المادة الثامنة من اعلان حقوق الانسان لم تتعرض الى الاجراءات او المحاكمات التي يمكن ان تكون على نطاق دولي لحماية حقوق الانسان وحياته وخاصة لو كان الاضطهاد او التعسف من جانب السلطة الحاكمة ضد اقلية من الاقليات كما يحدث في اسرائيل ضد الاقلية العربية وفي الفلبين ضد المسلمين ومشكلة الزوج في الولايات المتحدة الامريكية والملايين في جنوب افريقيا .

وقد يقال ان الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة قد وقعت على اتفاقية مكافحة اباداة الجنس البشري « بتاريخ ٩ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٨ وهو اليوم السابق على اصدار اعلان حقوق الانسان في ١٠ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٨ وان كلا منهما يكمل الآخر . والواقع خلاف ذلك لان جريمة الابادة تختلف في ركنها المادي اختلافا تاما عما قد يسفر عنه الاعتداء على حقوق الانسان .

الفصل الثاني

فسي

محاكمة نورمبرج

تضمنت معاهدة الصلح بفرساي سنة ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الاولى انشاء محكمة خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب وكان القصد من ذلك القضاء المسؤولية على عاتق الامبراطور « غليوم الثاني » وقادته العسكريين الذين خرقوا قوانين الحرب (١) ، فقد نصت المادة « ٢٢٧ » منها على ان السلطات المتحالفة والمنظمة تتهم علنا « غليوم الثاني » دوهو هنزولرن Guillaume II De Hohenzollern الامبراطور السابق عن الجريمة العظمى ضد الاخلاق الدولية وقديسية المعاهدات وتنشأ محكمة خاصة لمحاكمة

(١) وقبل فليوم الثاني كان « نابليسون بوناپرت » الذي ظل يشمل الحرب طمو الحرب ضد دول أوروبا قبل سابقة نابليون هذه تعد سابقة في القانون الجنائي الدولي بالمعنى الصحيح ؟ . في عام ١٨١٥ أعلنت دول الحلفاء وقررت في مؤتمر « فينا » بأنها سوف تقاضي نابليون « اذا وقع في ايديها » نظير ما اراق من دماء وأحدث من تخريب والحق من اضرار بأوروبا كلها طيلة ما يقرب من « ١٤ » عاما من الحروب التي كان يشعلها . وجاء في تصريح ١٣ من ديس / مارس ١٨١٥ ان بوناپرت محروم من حماية القوانين وانه قد ظهر أمام العالم بمظهر من لا يريد له العيش في سلام وطمأنينة وهدوء ولذلك فهو خارج على العلاقات المدنية والاجتماعية ، وباعتباره عدوا للعالم وسببا للاضطراب والانزعاج فيه فسيعهد به للقصاص العام « أي معاقبته عن جريمته ضد المجتمع » ولكن بعد الهزيمة النهائية لنابليون بوناپرت في « واترلو » في ١٨ من حزيران / يونيو ، ١٨١٥ ، لم يعزم احد من الحلفاء على اقامة الدعوى الجنائية عليه او عمل قضائية حقيقية وعقابه بربطه الى قائمة من الخشب وقتله رميا بالرصاص كما كانت تريد بروسيا او بشنقه كما كانت تطالب انجلترا واكتفت السلطات المتحالفة « انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا » بالابتلاء على الامبراطور نابليون كسجين واوكلت تلك السلطات بمقتضى اتفاق مقدسه في ٢ من آب / اغسطس ، ١٨١٥ ، الى الحكومة البريطانية امر حراسته واختيار مكان ابعاده واعتقاله وقد ابعده بريطانيا الى جزيرة سانت هيلانة ويلاحظ كما يقول الدكتور / محي الدين موسى أن سابقة نابليون لم تكن سابقة في القانون الجنائي الدولي بالمعنى الصحيح ، حقا ان المؤتمرين في فينا قد دمغوه بأنه اجرم في حق دول أوروبا وبأنه عكس سلامها الا انهم لم يحاكموه ليوقعوا جزاء جنائيا به باعتباره مجرما بل لجؤوا الى سلطة المنتصر على المهزوم نابعدوه ، ولذلك جرى الشراح على اعتبار ابعاد نابليون من قبيل الانتقام الذي يباشره المنتصر وليس من قبيل العقاب الذي يباشره القاضي بالنسبة للمجرم « دراسات في القانون الدولي الجنائي » ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ وما بعدها .

المتهم مع كفالة الضمانات الضرورية لمزاولة حق الدفاع وتكون هذه المحكمة من خمسة قضاة يعينون بمعرفة كل من السلطات الخمسة الآتية « الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان » وستدخل المحكمة في حسابها حين تقصى البواعث المستلزمة من المبادئ السامية للسياسة بين الأمم مع الاهتمام بتأمين وتأكيد احترام الالتزامات المعلنة رسمياً والتعهدات الدولية وكذلك الاخلاق الدولية ويوكل الى المحكمة تعيين العقوبة التي ترى وجوب تطبيقها وتقدم السلطات المتحالفة والمنضمة الى حكومة هولندا طلباً راجية فيه تسليم الامبراطور السابق لمحاكمته (١٠) ، الا ان « المادة ٢٢٧ » السالفة الذكر لم تطبق فلم يحاكم غليوم الثاني عن الجريمة العظمى ضد الاخلاق الدولية وعن اخلاله بقدسية المعاهدات كما لم تنشأ المحكمة الخاصة التي كان مزماً محاكمته امامها وذلك لعدم تسليم هولندا اياه للدول المتحالفة بعد فراره اليها ، وقد استندت هولندا في امتناعها عن التسليم الى ما يلي : (١١)

١ - ان جريمة الاخلال بالاخلاق الدولية و قدسية المعاهدات لم يرد ذكرها لا في قائمة الجرائم الجائز التسليم فيها في القانون الهولندي ولا في قوانين طالبة التسليم .

ب - ينص الدستور الهولندي في « المادة ١/٤ » منه على ان « لكل فرد يوجد على اقليم المملكة سواء كان مواطناً او اجنبياً ان يتمتع بالحماية المقررة قانوناً فيما يتعلق بشخصه وامواله » .

(١٠) وتعتبر هذه المادة وليد تقرير النقيبين « لارنود Larnaude ولابراند De La Pradelle » من المسؤولية الجنائية للامبراطور غليوم الثاني والاذان تقديماً به الى مندوبي السلطات المتحالفة المجتمعين في باريس في كانون الثاني / يناير ، ١٩١٩ (وذلك نقلاً عن الدكتور / محي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ ، ١٧١ وما بعدها) .

(١١) الدكتور / محي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ . في عام ١٩٧٧ « قامت السيدة / انالبره باخنتلاف زوجها « كابلر » الضابط الالماني السابق من ايطاليا الذي ادين فيها بتهمة قتل ٥٠٠ ايطالي اثناء الحرب الاخيرة ونقلته الى المانيا » ، وبما يلاحظ في هذا الخصوص ان المادة « ٢/١٦ » من القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية الصادر في ٢٣ من ايار / مايو ١٩٤٩ والمعدل في ١٩ من آذار / مارس ١٩٥٦ تنص على ان « لا يجوز ابعاد الماني الى خارج البلاد » مما يشكل ضماناً للضابط الالماني كابلر بعدم تسليمه لاطاليا .

جـ - انه مع الوضع الراهن للقانون الجنائي لا تكفي مجموعة النظريات
الفقهية لتبرير تسليم هذا الهارب او توقيع جزاء جنائي عليه .

وبعد وضع لائحة المحكمة الدائمة للعدالة الدولية اقترح البعض انشاء
محكمة جنائية دولية للفصل في الجرائم التي ترتكب ضد النظام الدولي العام
وحقوق الانسان الاساسية (١٢) ، وفي ١٦ من تشرين الثاني / نوفمبر وقعت
اتفاقيتان في جنيف بشأن انشاء محكمة جنائية دولية لمعاقبة هؤلاء الذين
يرتكبون جرائم الارهاب .

وفي ٨ من آب / اغسطس ١٩٤٥ وقعت اتفاقية بين دول الحلفاء
المنتصرة لانشاء محكمة عسكرية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الذين هدوا
السلام العالمي وارتكبوا جرائم ضد الانسانية وتعدى نشاطهم الاجرامي الحدود
الجغرافية لبلادهم على ان يكون مقر المحكمة « برلين » وان تعقد جلساتها
الاولى في مدينة « نورمبرج » المقر الرئيسي للحزب الوطني الاشتراكي الالماني
في عهد هتلر .

وفي ١٨ من تشرين اول / اكتوبر ١٩٤٥ صدر قرار الاتهام وقدمت نسخة
منه باللغة الالمانية لكل متهم في سجنه قبل المحاكمة بثلاثين يوما (١٣) ، وفي ٢٠
من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٥ بدأت المحاكمة بشرح تاريخ النظام النازي
« اصل واهداف قيام النازية حزبا ونظما » (١٤) واجراءات اعادة التسليح

(١٢) H. Donnedieu De Vabres ، المرجع السابق ، ص ١٠١٣ وما بعدها .

(١٣) Summary of the Judgement of the International Military Tribunal
الملخص السالف الذكر ، ص ٩٨ .

(١٤) تناولت المحكمة بعض النقاط الخاصة ببرنامج الحزب ككالب توحيد جميع الالمان والدور
الذي لعبه الحزب في الاحداث التي سببت الاستيلاء على النمسا وتشيكوسلوفاكيا والاعاء
معاهدة ترساي واقصاء اليهود وتكوين جيش قومي « الملخص السالف الذكر ، ص ٩٩ وما
بعدها » .

وموضوع الحرب العدوانية ضد بعض الدول والقانون المتصل بها (١٥) وناقشت موضوع المسؤولية الفردية فاعلنت ان مبدأ حصانة رؤساء الدول لا مكان له ، كما ناقشت جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية الذي كان مخططا لبعضها من فترة طويلة (١٦) ، ثم تناولت الجرائم الخاصة بقتل واساءة معاملة السكان المدنيين ووسائل اربابهم كاستخدام المعسكرات للتدريب واستغلال المناطق المحتلة بهدف اثراء المانيا وتقوية مجهودها الحربي على حساب البلدان المحتلة ، وسياسة العمل والسخرة التي جاءت خرقا لميثاق لاهاي (١٧) ، ثم تناولت بعد ذلك مسألة تعذيب اليهود ووصفتها على انها وثيقة وسجل للدفن الدائم والمنظم على مستوى كبير As A Record of Consistent and Systematic Inhumation on the Great Scale وفي ٣١ من اب / اغسطس ١٩٤٦ انتهت المحاكمة بمعاقبة اثني عشر (١٢) شخصا بالاعدام شنقا وسبعة آخرين بالسجن المؤبد والمؤقت وتبرئة ثلاثة من بينهم العالم الاقتصادي « شاخت » Schacht الذي كان وزيرا للمالية النازية .

والواقع ان احداث الحرب العالمية الثانية هي التي دعت الى محاكمة نورمبرج ولذلك لم تقيد المحاكمة اثناء المحاكمة بوسيلة معينة من وسائل الاثبات فاحداث الحرب والمهام التي كانت ملقاة على عاتق كل من المتهمين اثناء حكومة الرايخ الالماني كانت من الادلة الكافية امام المحاكمة للحكم بالادانة او البراءة .

(١٥) الملخص السالف الذكر ، ص ١٠٠ وما بعدها .

(١٦) الملخص السالف الذكر ، ص ١٠٦ وما بعدها .

(١٧) الملخص السالف الذكر ، ص ١٠٧ وما بعدها « قارن الاستاذ / توينبي بين موقف اسرائيل من العرب في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وبين قتل النازيين لليهود فقال : ان بعض المذاهب التي اقترفتها القوات المسلحة الاسرائيلية في فلسطين يمكن مقارنتها بما اقترعه الالمان فاذا قتلت - كما يقول - رجلا فلنا قاتل وايس من الضروري لان اصبح قاتلا ان يبلغ ضحاياي الالف او المليون » راجع المناظرة السالفة الذكر مع سفير اسرائيل بكندا ، كما راجع أيضا الدكتور / محمد المجذوب « اعمال اسرائيل الانتقامية ضد الدول العربية » ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٤ وما بعدها .

لذلك نلاحظ ان لائحة محكمة نورمبرج قد استبعدت مبادئ هامين من مبادئ قانون العقوبات وهما :

الاول : مبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص وعدم سريان النصوص الجنائية على الافعال السابقة على صدورها (١٨) .

ولا ينفي هذا المبدأ في القانون الدولي وانطباقه بالتالي على الجرائم الدولية القول بأن القانون الدولي قانون عرفي بينما يتطلب المبدأ قانوناً مكتوباً ذلك لان مبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص قائم على فكرة العدالة اي دفع الظلم ومنع التعسف والظلم.

ولما كان العرف الدولي يستند بدوره الى فكرة العدالة لذلك كان من اللازم كما يقول « جلاسر Glasser » اقرار روح هذا المبدأ في القانون الجنائي الدولي (١٩) ولا يعاقب الا على الافعال التي يخلع عليها القانون الدولي صفة الجريمة في وقت ارتكابها ، وعلى العكس فان « بـنـلا Bella » يرى الا يعهد بالحكم في الجرائم الدولية الى المحكمة الدائمة للعدل الدولي او الى قضاء آخر في المستقبل قبل وضع قانون جنائي للامم يجرم الافعال بنصوص صريحة وبالتالي ينادي بالآخذ بالمبدأ بمعناه الحرفي .

(١٨) تقابل المادة « ٣ و ٦ » عقوبات أرمني ، يراجع العقيد غازي جزار ، المرجع السابق ، ص ٦٥ وما بعدها ، والمادة الخامسة عقوبات مصري ، يراجع الدكتور / محمود مصطفى « أصول قانون العقوبات في الدول العربية » ، طبعة ١ ، مصر ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠ وما بعدها ، الدكتور / عبد الفتاح المسيني « القواعد الجنائية » ، دراسة تحليلية على ضوء الفقه الجنائي المعاصر ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٢٩١ ، ٣٠١ وما بعدها ، والمادة الرابعة عقوبات فرنسي ، يراجع De Vahres ، المرجع السابق ، ص ١٠٢٢ ، بنسب ١٨٨٦ .

(١٩) وهو من الفروع الرئيسية التي يتفرع لها القانون الدولي المعاصر اما الفروع الأخرى فهي القانون الدستوري الدولي والقانون الإداري الدولي وقانون العمل الدولي والقانون التجاري الدولي والقانون الدولي للتنمية الاقتصادية وقانون الضرائب الدولي ، يراجع في ذلك الدكتور / محمد طلعت الغنيمي « الأحكام العامة في قانون الأمم » ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ وما بعدها .

ويسري مبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية كما يرى « بلا »
« وجلاسير » على الماضي في القانون الجنائي الدولي باعتباره نتيجة
متفرعة على مبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص ، وهو من المبادئ
العادلة يجب ان يعترف به بالنسبة للجرائم الدولية والا لعوقب
الشخص عن فعل لم يكن معتبرا جريمة وقت ارتكابه (٢٠) .

وفي الاسلام وهو الدين العالمي احكامه تخاطب البشر جميعا
والجماعات كلها بلا تفرقة بين النطاق الداخلي والنطاق الدولي على
عكس ما يدعيه البعض — وهم قلة — من ان القانون الجنائي
الاسلامي لم ينص على مبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص ، فان هذا
المبدأ مقرر وواضح وضوحا شديدا في الشريعة الاسلامية ذلك
لان المصنف القانونية التي تصاغ بها قاعدتنا « لا جريمة ولا عقوبة الا
بنص وعدم رجعية النصوص الجنائية » ليست الا تعبيرا عن المبدأ
الذي نجده في القرآن الكريم « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا »
« سورة الاسراء آية ١٥ » « وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث
في امها رسولا يتلو عليهم آياتنا » « سورة القصص آية ٥٩ » .

وقد فات المنكرين ان قاعدة لا جريمة ولا عقوبة الا بنص قد
ملبقت تطبيقا دقيقا في جرائم الحدود ، فالآيات القرآنية بينت الفعل
المكون للجريمة وحددت العقاب « الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة » « سورة النور آية ٢٧ » « والذين يرمون المحصنات
ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » « سورة النور
آية ٤ » « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما » « سورة المائدة
آية ٣٨ » « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض
فسادا ان يقتلوا او يحلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا
في الارض » « سورة المائدة آية ٣٣ » .

(٢٠) وذلك نقلا عن الدكتور / محي الدين موسى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ وما بعدها .

كما توسعت الشريعة الإسلامية في تطبيق القاعدة السالفة الذكر على جرائم التعازير لان المصلحة العامة والبيعة التعزير يقتضي هذا التوسع ، وعرف الاسلام ما يتفرع عن المبدأ السالف الذكر الا وهو مبدأ عدم رجعية النصوص الجنائية والاستثناءات الواردة عايه سواء الجوازي منها كما في حالة الجرائم الخطيرة التي تمس الامن العام والنظام العام مثل « القذف » « والحراقة » « والظهار » او الوجوبي كلما كان ذلك في مصلحة الجاني كجريمة القتل (٢١) .

الثاني : كما استبعدت لائحة المحكمة مبدأ اباحية الفعل اذا ارتكب تنفيذا لامر صادر من رئيس وجب عليه اطاعته او اعتقد انها واجبة عليه (٢٢) . يعتبر موضوع اطاعة الاوامر « او الامر الاعلى » « او امر الرئيس The Question of Obedience » من المواضيع التي اثارت الجدل واختلف فيها الرأي ، فقد ذهب البعض الى ان عمل الرؤوس يكون مباحا على اساس انه مكلف بتنفيذ الامر وليس له ان يقدره او يناقش فيه ، كما ذهب البعض الاخر الى العكس اي ان على الرؤوس ان يرفض تنفيذ الامر غير المشروع فلا طاعة لرئيس على رؤوس في معصية ، وقد لوحظ ان هذا الرأي قد يرتب نتائج خطيرة وعلى الاخص في مجال القوات المسلحة ، ومن ثم اتجه رأي ثالث الى التفرقة بين امر واضح مخالفته فلا يقبل من منفذه التفرع بالاباحية وبين امر لا يظهر فيه ذلك فتتبعه يكون مبررا (٢٣) .

(٢١) يراجع فيما تقدم « رسالتنا للدكتورة » ، الحريات العامة في الاسلام . مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الغربية والماركسية ، السالفة الذكر ، والمراجع المشار اليها ، ص ٢١ وما بعدها .

(٢٢) تقابل « المادة ٦١ ع . اردني و ٢٦٢ ق . م . اردني والمادة ٦٢ ع . مصري والمادة ١٦٧ ق . م . مصري » نقض جنائي ١٩٥٧/١/٢٨ « مجموعة المكتب الفني لاجتماع النقض » ، السنة الثامنة ، ص ٧٦ ، رقم ٢٢ ، العقيد / غازي جرار ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ وما بعدها .

(٢٣) الدكتور / محمود مصطفى « اصول قانون العقوبات في الدول العربية » ، المرجع السابق ، ص ٤٧ وما بعدها .

وخلص الدكتور / محي الدين عوض (٢٤) « بعد أن بين الأمر إلا أن في القانون الداخلي باعتباره سبب إبادة وباعتباره نافيا من نوافي الاسناد المنشوي في حالة الجهل أو الغلط في القانون وفي حالة ما إذا كان هذا الأمر تتوافر فيه شروط الاكراه المعنوي » إلى القول أن الأمر الأعلى لا يعتبر سببا من أسباب الإباحة في القانون الجنائي الدولي فهو لا يزيل صفة عدم المشروعية عن الفعل المجرم ومع ذلك فهو يعتبر في القانون الدولي سببا نافيا للاسناد المعنوي كما هو الحال في القانون الداخلي في الأحوال التي يتوافر فيها غلط في القانون أو اكراه معنوي وفي حالة الضرورة إذا كان هناك نص في القانون الدولي يجيز اتيان الفعل على خلاف القواعد الدولية في احوال الضرورة .

وقد تناول موضوع اطاعة الاوامر عام ١٩١٨ لجنة Borkendead عندما شكلت من قبل الحكومة البريطانية لاستقصاء جرائم الحرب فأوصت باجماع الاراء بعدم قبول أي دفع أو عذر بالاوامر العليا في محاكمة مجرمي الحرب الا ان امكن اثبات أن التهمة الموجهة تخالف بطريقة آثمة وواضحة قوانين وتقاليد الحرب .

وفي ٢٥ من كانون الثاني / يناير ١٩١٩ شكل مؤتمر السلام الاول في باريس لجنة مكونة من خمسة عشر عضوا لدراسة مسؤوليات مثيري الحرب وتوقيع العقوبات فتصدت لموضوع اطاعة الاوامر وذكرت في تقريرها الذي قدمته في ٢٩ من اذار / مارس ١٩١٩ أن من اختصاص المحكمة أن تقرر ما إذا كان التلرع بحجة الاوامر العليا يكفي لكي يعفي الشخص المتهم من المسؤولية .

ولم تتعرض معاهدة السلام في فرساي عام ١٩١٩ « كما أخذ بها مؤتمر السلام » صراحة لموضوع اطاعة الاوامر ، وفي ٦ من

(٢٤) « دراسات في القانون الدولي الجنائي » ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ وما بعدها .

شباط / فبراير ١٩٢٢ وقعت معاهدة « واشنطنون » وعدلت مادتها الثالثة التي ترفض The Doctrine of Respondeat Superior الا ان فرنسا رفضت التصديق على هذه المعاهدة فوئدت « كما قيل » في مهدها It Failed to Nature and Remined Obartive وقد اشار الاستاذ / Genet الى ان نص المادة الثالثة ساففة الذكر هو الذي ادى الى امتناع فرنسا عن التصديق على المعاهدة ذلك لان قادة الفواصات « كما رأت فرنسا » لا يمكن ان يعدوا مسؤولين شخصيا عن اوامر من Their Herarchie Superiors وعلى العكس فان الاستاذ Glueck يقول بصراحة ان امتناع فرنسا عن التصديق على المعاهدة كان لاسباب لا صلة لها برفض قبول الدفع بالاوامر العليا .

وفي ٢٢ من نيسان / ابريل ١٩٣٠ وقعت معاهدة لندن وجاءت خالصة من نص مماثل لنص المادة الثالثة من معاهدة واشنطنون السالفة الذكر ، وفي ٤ شباط / فبراير ١٩٣٢ قرر مؤتمر واشنطنون الحد من التسليح فالف لجنة من الفقهاء لاعادة النظر في قوانين الحرب وحدد مجال المهمة الموكلة الى اللجنة السالفة الذكر بعمل يتصل بالحرب الجوية واستخدام الراديو في زمن الحرب ، وفي مجموعة القواعد للرقابة على الاذاعة في زمن الحرب نصت المادة الثانية عشر منها على انه لا يترتب اية مسؤولية شخصية للمذيعين على اساس انهم يعدون الاوامر التي يتلقونها اثناء اداء واجباتهم كمذيعين ذلك لان عامل التلفزيون يعمل داخل كابينته حيث ينفذ الاوامر الملقاة امامه وبالتالي فان من الطبيعي ان لا يترتب على هذا اية مسؤولية شخصية لانه نفذ الاوامر التي تلقاها اثناء تاديته لواجباته .

وفي الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٢ — ١٩٤٥ احتل موضوع اطاعة الاوامر العليا مكانا اساسيا في كل من قرارات لجان الامم

المتحدة ، ففي سنة ١٩٤٢ قدم « لوترباخنت » مذكرة الى اللجنة التي شكلتها اللجنة الدولية للانشاء والتعمير حازت قبولا عاما وقد رفض Both Extreme Doctrine of Respondeat Superiour and Absolute Libility

وفي عام ١٩٤٣ "The Resolution of London International Assembly Brings the Real Issue Into Facus by Denging the Status of a Obedience to Orders"

وفي نفس العام درست لجنتان مختلفتان موضوع اطاعة الاوامر وهما « اللجنة القانونية » « ولجنة فرض العقوبات » .

وفي عام ١٩٤٥ نصت المادة الثامنة من ميثاق المحكمة العسكرية الدولية على ان « الحقيقة القائلة بأن المتهم تصرف طبقا لاوامر حكومته او رئيسه لن تعفيه هذه الحقيقة من المسؤولية ولكن يمكن وضعها في الاعتبار عند تخفيف العقوبة اذا ما قررت المحكمة ان العدالة تتطلب هذا » .

وفي ١٦ من حزيران / يونيو ١٩٤٧ نصت المادة الخامسة من مسودة الاتفاقية الخاصة بابطال الجنس البشري « على ان امر القانون او الاوامر العليا لن يبرر الابادة Shall not Justify Genocide ولكن اتفاقية ٩ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٨ جاءت خالية من اي نص خاص بموضوع ادعاء الاوامر .

في اتفاقيات السليب الاحمر لسنة ١٩٤٩ الخاصة بحماية ضحايا الحرب هناك فقرة واحدة تتصل وبشكل غير مباشر بموضوع ادعاء الاوامر . ل « تتعهد الاطراف المتعاقدة ان تسن اي تشريع يحد الضرورة جزاءات عقابية فعالة للأشخاص الذين يقتربون او يؤثرون باقتراح اي خرق خطير للمعاهدة الحالية التي حددتها المادة التالية . . . » .

اما عن موضوع اطاعة الاوامر في مبادئ نورمبرج فقد نصت
المادة الرابعة على ان « الحقيقة القائلة ان الشخص الذي يتصرف
طبقا لاوامر حكومته او طبقا لاوامر رئيس لا يعفيه من المسؤولية
في ظل القانون الدولي بشرط ان يكون في الامكان اعطائه الاختيار الاخلاقي
The Fact that a Person Pursuant to Order of His Gouvernement
or of a Superiour does not Relieve Him from Responsibility
Under International Law Provided a Moral Choice was in
Fact Possible to Him.

ويشبه النص السالف الذكر نص المادة الرابعة من مشروع
قانون الجرائم ضد سلام وامن البشرية لسنة ١٩٥١ وقد اصبح
في شكله النهائي عام ١٩٥٤ كما يلي : ان الحقيقة القائلة بان
الشخص المتهم بتهمة محددة في هذا القانون وتصرف تبعا لامر من
حكومته او من رئيسه لا يعفيه من المسؤولية في ظل القانون
الدولي اذا كانت الظروف في ذلك الوقت تجعل في امكانه الا يدعي
لهذا الامر (٢٥)
The Fact that a Person Charged with
an Offence Defined in His Code Acted Pursuant to an Order
of His Gouvernement or of His Gouvernement of a Superiour
does not Relieve of His Responsibility in International Law
It in the Circumstances at the Time It was Possible for Him
not to Comply with that Order.

(٢٥) يراجع فيما تقدم

Yoram Dinstein : The Defence of Obedience to Superiour
Order in International Law., lyden, p. 93

الباب الثاني

في

طبيعة المسؤولية عند ارتكاب جريمة إبادة الجنس البشري

اقتضت محاكمة نورمبرج على بحث اتهامات معينة وجهت لكبار رجال الدولة في عهد الرايخ الألماني الذين تعدت جرائمهم الحدود الإقليمية لألمانيا أو الذين ارتكبوا جرائمهم على أقاليم معينة كانت تقيم في ألمانيا .

أذلك شملت محاكم عسكرية إقليمية في كل دولة من الدول التي قاست من ويلات الحرب العالمية الثانية لمحاكمة رعاياها الذين هددوا السلم والأمن داخل بلادهم أو الذين تعاونوا مع القوات النازية أثناء الحرب . فحاكمت فرنسا « الماريشال بيتان » رئيس الحكومة الفرنسية من عام ١٩٤٠ — ١٩٤٤ وقضت بهاعقبته بالإعدام في ١٥ من آب / أغسطس ١٩٤٥ ، ولكن أمام استياء الرأي العام الفرنسي من العقوبة الصادرة ضد بطل معركة « فردان » أثناء الحرب العالمية الأولى عدلت العقوبة الى السجن مدى الحياة .

وقد ناز الجدل بعد توقيع اتفاقية مكافحة جريمة إبادة الجنس البشري في ٩ من كانون أول / ديسمبر ١٩٤٨ حول طبيعة المسؤولية على ارتكابها ومتى تعد دواية ومتى تستبر إقليمية ومدى مسؤولية الدولة عن أعمال رعاياها أو القائمين على أرضها إذا وجهت المسؤولية الى فرد من الأفراد . فالمسألة السادسة من الاتفاقية تنص على أن يحال الأشخاص المتهمون بارتكاب جريمة الإبادة أو بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة الى المحاكم المختصة في الدولة التي ارتكب الفعل في أراضيها أو الى محكمة جنائية دولية تكون مختصة بقتلرة أو بالنسبة للدول المتعاقدة في هذه الاتفاقية اذا ما أثير

بينها خلاف حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها أو تنفيذ أحكامها أو أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة يحال امره الى محكمة العدل الدولية وذلك بناء على طلب الدولة صاحبة الشأن .

فمن هاتين المادتين يتبين ان الاختصاص يكون اما للمحاكم الوطنية او لمحكمة جنائية دولية اذا كان مرتكب الفعل فردا من الافراد او جماعة من الجماعات وان الاختصاص يكون لمحكمة العدل الدولية اذا كانت الدولة ذاتها هي المسؤولة عن ارتكاب الفعل الاجرامي . ويتولد عن هذه المسؤولية الجنائية حق للمجني عليه او ذويه في المطالبة بالتعويض عن الاضرار البدنية والمادية والادبية التي لحقت بهم .

والباعث على الجريمة لا يعني من المسؤولية لان الباعث هو السبب الذي يدفع الانسان الى ارتكابها فلا يعتد بالباعث في تكييف الفعل من الوجهة القانونية ، وعلى ذلك لا يدخل الباعث في الارقان المكونة للجريمة (٢٦) ، وقد يكون الباعث دينيا او سياسيا او اقتصاديا او عنصريا . . . الخ ، فهذه البواعث لا تبيح ارتكاب الجريمة التي حرمتها الاتفاقية .

ولا جدال في ان الاجراءات التي تتخذ ضد الفرد او الجماعة التي ترتكب احدى جرائم الابادة ومحاكمتهم امام المحاكم الوطنية تسري في حقهم اجراءات التقاضي كافة التي تسري على المتهمين كافة في الجرائم العمدية والمنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية .

والمجني عليه هو الذي يقع عليه الفعل او يتناوله الترك المؤثم قانونا سواء اكان شخصا طبيعيا او معنويا وان كان الاصل ان المطالبة بالتعويض عن الاضرار مقصور على المضرور الا انه يجوز ان ينتقل الى غيره ومن بينهم الورثة لكونهم خلفه العام (٢٧) .

(٢٦) جندي عبد الملك « الموسوعة الجنائية » ، الجزء الثالث ، ص ٦٩ ، بند ٨١ ، ٨٢ .

(٢٧) « تراجيع المادة » ٢٦٧ « من القانون المدني الاردني » .

أما إذا كانت الدولة بما لها من سيادة على إقليمها هي التي اتخذت عملاً من أعمال الإبادة المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاقية فلا يجوز للمحاكم الوطنية النظر في مثل هذه الأعمال لأنه يعتبر بالنسبة للدولة عملاً من أعمال السيادة (٢٨) .

ولما كان ذلك فقد نصت المادة التاسعة من الاتفاقية على أن المنازعات الخاصة بمسؤولية الدولة عن أعمال إبادة الجنس يحال أمره إلى محكمة العدل الدولية .

الفصل الأول

فسي

مدى مسؤولية الدولة عن أعمال الإبادة

بالرجوع إلى أحكام الاتفاقية يتبين لنا أنها لا تسري إلا في حق الدولة الموقعة عليها وهذا واضح من مادتها الأولى التي استهلكت بعبارة « تؤكد الأطراف المتعاقدة » والمادة الخامسة التي تنص على أن « تتعهد الأطراف المتعاقدة » كما تضمنت الاتفاقية طرح النزاع أمام محكمة العدل الدولية بناء على طلب الدولة ذات الشأن بمعنى أن الاتفاقية قد أعطت جريمة الإبادة طابعاً لخلال الدولة المعتدية بالتزاماتها التعاقدية قبل الدولة المعتدى عليها ، وعلى ذلك لا يجوز لغير الدول المتعاقدة إثارة المنازعات بشأن ارتكاب هذه الجريمة ، فلا يجوز مثلاً لأقليات معينة مضطهدة أن تطالب بحقوقها الطبيعية المستدى عليها من إحدى الدول ، كما لا يجوز مساءلة أي دولة غير موقعة على الاتفاقية عن جرائم الإبادة التي ترتكبها .

(٢٨) (مراجع عن سامية أعمال السيادة استاذنا الدكتور / محمد نؤاد منها « مبادئ وأحكام القانون الإداري في ظل الاتجاهات الحديثة » ، دراسة مقارنة ، طبعة مصر ، ١٩٧٨ ، ص ٦٤٧ وما بعدها . الدكتور / ماجد الطاو « القضاء الإداري » ، اسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٣٤ وما بعدها . الدكتور / مصطفى أبو زيد فهمي ، القضاء الإداري ومجلس الدولة ، طبعة ٣ ، مصر ١٩٦٦ ، ص ٢٣٦ وما بعدها . الدكتوران / سعد هـ صبور ومحسن خليل « القضاء الإداري » ، اسكندرية ، ص ١١٣ وما بعدها .

يضاف الى ما تقدم ان المادة الثامنة من الاتفاقية مد ترخت الهيئات المختصة التابعة لهيئة الامم المتحدة اتخاذ ما يلزم من تدابير ملائمة للوقاية او العقاب ، فالوقاية والعقاب امران قد تركا للسلطة التقديرية للهيئات المختصة التابعة لهيئة الامم المتحدة .

وعلى ذلك يمكن القول ان الاتفاقية لم تحدد الجزاء الذي يفرض على الدولة المعتدية فهل يرجع هذا الى ان الدولة كشخصية اعتبارية تفرض عليها جزاءات من نوع خاص تختلف في طبيعتها عن الجزاءات التي تفرض على الاشخاص الطبيعيين .

الواقع ان الدولة كشخص اعتباري لا ترتكب الجريمة وانما يرتكبها ممثلوها والقائمون بأعمال السلطة فيها تماما كما فعلت محكمة نورمبرج مع مجرمي الحرب من القادة والساسة الالمان لذلك يجب ان تثبت أولا مسؤولية الاشخاص الذين يعملون ويتصرفون باسم الدولة ، والدولة كشخص اعتباري تعتبر مسؤولة مدنيا عن أعمال تابعيها ، ومبدأ المسؤولية المدنية للدولة في حالة ارتكابها جرائم دولية كما يقول الاستاذ جلاسر Glaser مبدأ مقبول حتى في القانون الدولي الوضعي (٢٩) Le Principe De La Responsabilite Civil Et Prevoir Certaines Mesures D, Ordre Economique Et Administratif De Point De Vue Est Aussi Celui Du Droit International Postif

والقانون الجنائي الدولي لا يقبل الا مسؤولية الفرد ويرفض فكرة مسؤولية الاشخاص القانونية او المعنوية ولا يسأل الدولة جنائيا كما يرى الاستاذ De Vabres الذي يتزعم الرأي القائل بان الدولة مسؤولة جنائيا استنادا الى شخصيتها القانونية والتي هي فكرة حقيقية لا خيالية (٣٠) . N,Est Pas Une Fiction Mais Une Notion

Stefan Glaser : Introduction A L'Etude Du Droit International Penal, (٢٩) ed, paris, p. 70.

H. Donnedieu De Vabres : Les Principes Modernes Du Droit Penal (٣٠) International, ed, paris, 1948, p. 48, 427.

واستنادا على المادة الثالثة من اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ وكذلك معاهدة « واشنطن » (٢١) ، الا ان المادة السالفة الذكر كما يقول الاستاذ Daniel لا تنص الا على المسؤولية المدنية Ne Vise Que La Responsibilite Civil كما ان معاهدة واشنطن لا تنص الا على عقوبات فردية (٢٢) Ne Parle Que De Chatiments L,Individuels ويقول الاستاذ « جلاسير » ان موثيق المحاكم العسكرية الدولية ومشروع قانون الجرائم ضد سلام وامن البشرية ترفض مسؤولية الدولة بصفاتها شخصية معنوية وتقبل المسؤولية الفردية باسم الدولة ولحسابها (٢٣) . كما ان فكرة المسؤولية الجنائية للأشخاص القانونية او المعنوية التي كانت مقبولة في الماضي فقها وعملا ليست الا امرا مبنيا على المسؤولية المترتبة على النتيجة وليست كالفكرة الحديثة مبنية على الخطا ودرجة هذا الخطا .

بالاضافة الى ما تقدم يرفض القانون الجنائي الدولي وبشكل قاطع « في حالة جرائم الدولة » فكرة المسؤولية الجنائية الجماعية ولا يقبل الا المسؤولية الفردية للذين يعملون باسم ولحساب الدولة « كمسؤولية الامبراطور غليوم الثاني » « م ٢٢٧ من معاهدة فرساي » (٢٤) . كما ان الاستاذ دانييل Daniel ضد فكرة المسؤولية الجماعية ويقول بجواز مساعلة الدولة مسؤولية سياسية ومدنية او مادية كما يقول الاستاذ « ترينين Trainin (٢٥) » .

H. Donnedieu De Vabres : Les Principes Modernes Du Droit Penal (٢١) International. op. cit., p.427 et ss

J. Daniel : Le Probleme Du Chatiment Des Crimes De Guerre, le caire. (٢٢) 1948, p.123, et ss.

(٢٣) Glaser ، المرجع السابق ، ص ٧٠ « وما يجدر ذكره ان نص المادة الثانية من مشروع الميثاق الخاص بالجرائم ضد سلام وامن البشرية قد نص على نفس الاعمال الواردة بالمادة الثانية من اتفاقية الإبادة وهي المادة التي حددت على سبيل الحصر الاعمال المكونة لجريمة الإبادة » (يراجع S. Glaser : Infraction Internationale Ses Elements Constitutifs Et Ses Aspects Juridiques, ed, paris, 1957, p.205

S. Glaser : Introduction A L'Etude Du Droit International Penal, op. cit., (٢٤) p. 112.

J. Daniel (٢٥) ، المرجع السابق ، ص ١٢٤

وان كان ذلك فائنا نرى ان المسؤولية السياسية والمسؤولية المادية
تؤثران على حقوق افراد المجتمع وبالتالي يتاثر الجزاء عن الجريمة التي
ارتكبها قاداته ورجال السلطة فيه دون ان يكون له اي دخل فيها .

ويرى الاستاذ ليفي Livi ان الاشخاص الذين يرتكبون الجرائم
هم المسؤولون فعلا لا الشعوب او الامم كما لا يجوز معاقبة شخص على
جريمة ارتكبها غيره « تفريد التهمة » هذا وان فكرة المسؤولية الجنائية
الجماعية فكرة بدائية مستبعدة بشكل مطلق من القانون الجنائي للدول المتمدينة(٢٦)

الفصل الثاني

فسي

هل للفرد كيان دولي ليسال امام محكمة دولية

لا تقوم الدولة عادة بتسليم من يرتكب جريمة على ارضها لمحاكمة امام
محاكم اجنبية . جاء في المادة السابعة من قانون العقوبات الاردني « تسري احكام
القانون الاردني على جميع الجرائم المقررة في الارض الاردنية (٢٧) » .

هذا بالاضافة الى ان الدولة لا تستطيع ان تسلم من اجرم من رعاياها في
دولة اجنبية وعاد اليها عملا بالمادة « ١/٩ » من الدستور الاردني التي تقرر
عدم جواز ابعاد اردني من ديار المملكة « وقد ثارت ازمة سياسية بين المغرب
وفرنسا التي طالبتها بتسليم وزير داخليتها السابق « بوفقيير » لمحاكمته في فرنسا
عن جريمة اغتيال « المهدي بن بركة » ، زعيم المارضة بالمغرب (٢٨) قيل
بانه أحد المشتركين فيها سنة ١٩٦٥ .

(٢٦) J. Daniel ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢٧) ومثل ذلك المادة الاولى من قانون العقوبات المصري والمادة « ١٥ » من قانون العقوبات
السوري « يراجع بصفة عامة العقيد غازي جرار ، المرجع السابق ، ص ٧٥ وما بعدها .

(٢٨) يراجع عن هذا الموضوع بصفة عامة الاستاذ / سعد زغلول مواد « بن بركة » ان العالم
الثالث ، طبعة القاهرة ، ١٩٦٦ ، « وقد مات بوفقيير منتحرا في عام ١٩٧٢ وذلك بعد
مؤامرة ماثلة لاغتيال الملك الحسن الثاني ملك المغرب » .

ومع ذلك أجازت المادة السادسة من الاتفاقية إحالة الاشخاص المتهمين بارتكاب جريمة إبادة الجنس البشري الى محكمة جنائية دولية اذا قبلت الدول المتنازعة والموقعة على الاتفاقية مثل هذا الاختصاص ، فهل يعد هذا تسليم للرعايا او للمجرمين السياسيين على خلاف النصوص سالفه الذكر بغض النظر عما اذا كانت المحكمة التي تطلب محاكمتهم امامها مشكلة تشكيلا دوليا ام لا ؟ .

والواقع ان هذا لا يعد تسليمها لرعايا او تسليمها للمجرمين السياسيين لان الدولة لا تقوم بتسليمهم الى دولة أخرى وانما ترتضي محاكمتهم امام هيئة قضائية دولية يشعر الطرفان المتنازعان بالاطمئنان اليها ، فالامر متروك للدولة المتعاقدة ومن ثم لا يكون هناك تعارض بين نصوص الاتفاقية ونصوص القانون الوضعي .

ولمعرفة ما اذا كان الفرد مسؤولا عن جريمة دولية ام لا علينا ان نطرح السؤال التالي ونجيب عليه : هل يجوز ان يكون الفرد صاحب حقوق وواجبات دولية ؟

اثار هذا الموضوع جدلا وانقسم الفقه الدولي حياله الى فريقين او مدرستين (٢٩) .

١ - المذهب الوضعي « المدرسة التقليدية » يتزعمه « تريبل وهيلبورن وانزيلوتي » كما يضم الفقهاء السوفييت ، ومن رأي هذا الفريق ان الفرد لا يتمتع بالشخصية الدولية ، فالفرد شخص القانون الداخلي لا

(٢٩) تراجع في ذاك الدكتور / محمد طلعت الفخيمى « الاحكام العامة في قانون الالم » ، قانون السلام ، المرجع السابق ، ص ٧٠٤ . الدكتور / علي صادق أبو هيف « القانون الدولي العام » ط ٨ ، مصر ، ١٩٦٦ ، ص ٢٨٧ وما بعدها ، « لقد اتخذ بعض الكتاب موقفا وسطا وهر ان الفرد ليس موضوعا للقانون الدولي وليس شخصا من اشخاصه ولكنه يعتبر المستفيد من احكامه وهذا الرأي لا يضيف جديدا للمذهب الوضعي الذي ذكرناه في المتن لان هذا المذهب لا ينكر ان الفرد هو الهدف لغير المباشرة للقواعد القانونية (راجع الدكتور / محمد حاتم هاشم « مبادئ القانون الدولي العام » ، المرجع السابق ، ص ٧١١ ، الدكتور / محمد سامي عبد الحميد « اصول القانون الدولي العام » طبعة مصر ، ١٩٧٢ ، ص ٢٢٨ وما بعدها) .

يعتبر شخصا من اشخاص القانون الدولي ولكن يمكن أن تصل اليه احكامه من ثانيا القانون الداخلي .

بـ المذهب الواقعي « المدرسة الحديثة » يتزعمه « ديجي وجورج سل » يرى في الافراد الاشخاص الوحيدين للقانون الدولي تخاطبهم قواعده مباشرة .

ومع ذلك فان الاعتراف بالشخصية الدولية للفرد تبلوره وتترجمه الامور الاتية (٤٠) : الاحكام الخاصة بمنع القرصنة حيث يعتبر مرتكب هذه الجريمة مجرما دوليا « وما تضمنه الاتفاق الخاص بالمعاقبة على جريمة ابادة الجنس البشري » يعاقب كل من يرتكب جريمة ابادة او اي فعل من الافعال المنصوص عليها في المادة الثالثة سواء اكان الجاني من الحكام او من الموظفين ام من الافراد « المادة الرابعة من الاتفاقية » « يحال الاشخاص المتهمون بارتكاب جريمة الابادة او اي فعل من الافعال المنصوص عليها في المادة الثالثة الى المحاكم المختصة في الدولة التي ارتكب الفعل في اراضيها او الى محكمة جنائية دولية تكون مختصة بنظره وذلك بالنسبة الى الدول المتعاقدة التي تقبل مثل هذا الاختصاص « المادة السادسة من الاتفاقية » .

كما يوضح الشخصية الدولية للفرد ايضا ما قرره محكمة نورمبرج وطوكيو ونظام الحماية الدبلوماسية ، نظام الحد الأدنى لحقوق الاجانب ، والاعتراف بحقوق الانسان واهلية التقاضي امام بعض المحاكم الدولية . هذه كلها خطوات نحو الاعتراف للفرد بالشخصية القانونية الدولية . اما الاسلام فقد اعترف للانسان الفرد بهذا الوصف منذ خمسة عشر قرنا وذلك بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الاقليم ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ولما كان الاسلام دينا عالميا فان احكامه تخاطب البشر جميعا والجماعات كلها بغض النظر عن اي اعتبار اخر ، فالشريعة الاسلامية في احكامها الخاصة

(٤٠) انظر الدكتور / محمد طلعت الفنبلي « الاحكام العامة في قانون الامم » ، قانون السلام ، المرجع السابق ، ص ٧٠٦ وما بعدها .

بتنظيم العلاقات الانسانية لا تفرق بين النطاق الداخلي والنطاق الدولي وينبغي على ذلك نتيجة حتمية وهي ان الشخصية القانونية في نطاق الشريعة الاسلامية واحدة وان من يكتسب هذا الوصف في نطاقها يعد شخصا قانونيا وانه يتمتع بهذا الوصف على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي (٤١).

خاتمة

نخلص من كل ما تقدم ان الاتفاقية الدولية لمكافحة جريمة ابادة الجنس البشري وان كانت تعتبر خطوة ايجابية للحد من الاجراءات التعسفية والارهابية التي كانت تقوم بها بعض الدول ضد الانسانية والاقليات المقيمة على ارضها ، فالدول الكبرى هي التي لا تزال تنتهك احكام هذه الاتفاقية ولا تكثر ادروس الماضي في الماضي النازية . فالاخلال بهذه الاتفاقية الدولية من جانب كبرى الدول العالمية اقتصاديا وعسكريا يؤدي الى عدم استقرار الامن والسلام في العالم ويقود العالم الى حروب نووية فيها فناء للبشرية . وقد يرجع هذا الى ان الاتفاقية الدولية وان كانت قد بينت خصائص جريمة الابادة وطبيعة المسؤولية الا انها لم تتضمن الجزاء الواجب التطبيق ضد الدول التي تخل بالتزاماتها الدولية وتركزت ذلك لتقدير المحكمة المختصة بنظر النزاع وان كان ذلك فان الهيئات الدولية لم تتخذ اي اجراءات او قرارات حاسمة ضد الدول التي ترتكب الائم الامر الذي اضعف من فاعلية الاتفاقية لذلك يخشى على هيئة الامم المتحدة وفروعها ان تسير في نفس الفلك السذي سارت فيه من قبل عصبة الامم لتنتهي بنفس النهاية التي انتهت بها .

(٤١) اراجع في ذلك الدكتور / حامد سلطان « احكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية » ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٧٨ وما بعدها .

ان الاحداث العالمية التي ادت الى محاكمات نورمبرج تكفي وحدها لاجماع الدول الاعضاء في المنظمة الدولية والموقعة على الاتفاقية على اتخاذ التدابير الاحترازية الكفيلة بضمان حقوق وحریات كل فرد من افراد المجتمع الانساني .

« عسى الله ان يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة والله قدير والله غفور وحيم » « سورة المتحنة آیه ٧ » .

الخاتمة في الموقف الاسلامي

« وبخاصة دفع الزعم القائل بأن الاسلام تغلب عليه نزعة الاثخان (١) »
« او الإبادة ».

من المفيد في ختام الحديث عن جريمة الإبادة ان ندفع ما يزعمه البعض من ان الاسلام تغلب عليه نزعة الإبادة ، وهو زعم يثير التساؤلات التالية :

اولا : ماذا عن معاملة المسلمين لغيرهم ؟ أهى إبادة ؟ لما ورد في القرآن الكريم « ما كان للنبي أن يكسبون له أسرى حتى يثخن في الأرض » « آيه ٦٧ من سورة الانفال » « فإذا لقيتم الذين كفروا فعذبوا الرقاب حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق » « آيه ٤ من سورة محمد » أم غير ذلك ؟.

معاملة المسلمين لغيرهم بينها القرآن الكريم وأوجب رعايتها لا كمواظظ اخلاقية بل واوامر تشريعية طبقت تطبيقا كاملا زمن النبي « ص » وخلفائه الراشدين وتتلخص في الآتي (٢) :

أ - احترام الكرامة الانسانية في السلم والحرب على سواء
« ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا » « وفي الحديث الشريف » « اياكم والمثله » « استوصوا بالأسارى خيرا »

ب - الاخوة الانسانية « كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس »

(١) هذا لو سلمنا جدلا بأن تعبير اثخان يؤدي نفس المعنى الذي يؤديه تعبير إبادة .

(٢) الدكتور / حامد سلطان « أحكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية » ، المرجع

السابق ، ص ٧٢ وما بعدها .

فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم « سورة البقرة آيه ٢١٢ » وتأسيسا على هذه الاخوة الانسانية لا يباح في الحرب الا قتل من يقاتل او يكون له رأي في تدبير الحرب ومكايدها ، والقتال ذاته لم يشرع الا للدفاع ومنع الظلم « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبزؤهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين » « سورة الممتحنة آيه ٨ » .

ج - حق العدالة ولو كانوا محاربين « يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على الا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون » « سورة المائدة آيه ٨ » .

د - الحق في المعاملة بالمثل « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله لا يحب المعتدين » « سورة البقرة آيه ١٩٠ » .

هـ - الوفاء بالعهد ما دام الطرف الاخر وفيا بعهده « واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم » « سورة النحل آيه ٩١ » .

ثانيا : مانا عن الحرب في الاسلام (٣) وبخاصة فيما يتعلق بحرب النبي (ص) مع اليهود ؟

الحرب وفقا للاحكام الكلية في الشريعة الاسلامية لا يمكن قبولها بوصفها سياسة وطنية او وسيلة لحسم نزاع او وسيلة لاشباع

(٢) يراجع بصفة عامة رسالتنا للدكتوراة « الحريات العامة في الاسلام مع المتارنة بالمبادئ الدستورية الغربية والماركسية » ، السالفة الذكر ، ص ٥٨ وما بعدها .

روح السيطرة أو وسيلة لكسب المغنم مهما اختلف نوعها ، ولا تستباح
الا اذا كانت ثمة ضرورة ملجئة اليها ، ولا يسوغ للمسلم ان يتمناها
او يدعو اليها حتى مع المعتدين فان امكن دفع الاعتداء بدونها كفى
الله المؤمنين القتال ولذلك قال النبي « ص » : لا تتمنوا لقاء العدو
وسلوا الله العافية لماذا لقيتموهم فاثبتوا وانكروا الله كثيرا ، والحرب
امر مكروه في الاسلام ولا يجوز ان يبادر المسلمون اعداءهم بالقتال
حتى يدعواهم الى خصال ثلاث (٤) : ا - اما العهد ، ب - واما الاسلام ،
ج - واما الحرب ، وليس في هذا اكراه على الاسلام لان التخيير
بين امور ثلاثة لا يعد اكراها في الدين الذي نهى عنه القرآن الكريم
« لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » « سورة البقرة آية ٢٥٦ »
واذا وقعت الواقعة وكان القتال فان الحرب في الاسلام كانت مقيدة
بامور اربعة :

- ا - الا يقاتل غير المقاتل فلا يقتل احد لا يشترك في القتال فعلا .
- ب - منع اتلاف الاموال الا اذا كانت لها قوة مباشرة في الحرب .
- ج - وجوب احترام مبادئ الانسانية والفضيلة في اثناء الحرب .
- د - اجازة الامان في ميدان القتال منعا لاستمرار القتال كليا او جزئيا
ما امكن المنع ويصور النبي « ص » الضوابط التي تحكم الحرب
في الاسلام من حيث مشروعيتها وقيودها بقوله « اغزوا باسم
الله ، قاتلوا من كفر بالله ، ولا تقتلوا وليدا ، ولا تغلوا ، ولا
تغدروا ، ولا تمثلوا ، واذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعواهم
الى الاسلام فان اسلموا فاقبلوا منهم وكفوا عنهم » .

(٤) الدكتور / حامد سلطان « احكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية » ، المرجع السابق ،
ص ٢٤٧ وما بعدها .

واما عن اساليب القتال فانه يروى عن ابي بكر قوله لاحد قادة الجيوش « واني موصيك بعشر لا تقتلن امرأة ولا صبيا ولا كبيرا هرما ولا تقطعن شجرا مثمرا ولا نخلا ولا تحرقها ولا تخربن عامرا ولا تعقرن شاه ولا بقرة الا لماكلة ولا تجبن ولا تغفل » .

ولقد امر الاسلام الرفق بالاسرى قال تعالى « ويطعمون الدلعام على حبه مسكينا ويقيموا واسيرا » سورة الانسان آية ٨ « وفي الحديث الشريف « استوصوا بالاسارى خيرا (٥) » .

وقد اوصى الرسول « ص » اصحابه يوم بدر ان يكرموا الاسرى ، وفيما خص معاملة الاسرى يقول تعالى « فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب اوزارها » سورة محمد آية { « فهذا النص كما يقول الاستاذ محمد ابو زهرة (٦) يخبر بين امرين اثنين لا ثالث لهما اما ان يمن القائد او ولي الامر في المسلمين على الاسرى بالحرية اذا لم يكن فداء من مال او نفس واما ان يفتدي الاسرى بمال او باسرى مثلهم وهذا ما يسمى في لغة العصر الحاضر « تبادل الاسرى » وان ذلك النوع من الفداء اولاهها بالاتباع لان فيه اطلاق الحرية لطائفتين كبيرتين من بني الانسان مسلمين وغير مسلمين فان دين الحرية يقدر الحرية في غير اتباعه كما يقدرها في اتباعه اذ ان الداعي الى الحرية اذا كان حرا لا يخص بها اقلية دون اقلية ولا جنسا دون جنس ولا دينا دون دين لان الحرية كالماء والغذاء

(٥) جلال الدين السيوطي « الجامع الصغير في احاديث البشير النذير » ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٣٧ .
(٦) تعليق على السير الكبير للشيباني ، طبعة ١٩٥٨ ، الجزء الاول ، ص ٧٤ ، كما يراجع مبد الكريم الخطيب « التفسير القرآني للقرآن » ، مجلد ٢ ، ص ٦٧٦ و ٦٧٧ . سيد قطب « في ظلال القرآن » ، بيروت ، ١٩٧٣ ، مجلد ٣ ، ص ١٥٥٠ ومجلد ٦ ، ص ٣٢٨١ و ٣٢٨٢ . ابن كثير « تفسير القرآن العظيم » ، ج ٢ ، ص ٣٢٥ و ج ٤ ، ص ١٧٣ .

والهواء حقوق طبيعية لكل انسان ، وهنا نجد النص القرآني ليس فيه امر ثالث وهو استرقاق اولئك الاسرى .

اما فيما يخص حرب النبي « ص » مع اليهود لم يبادرهم المسلمون بالقتال ولكن عندما هاجر النبي الى المدينة اخذ ينظم الدولة الوليدة فكتب كتابا « معاهدة المدينة » (٧) بين المهاجرين والانصار ووادع فيه اليهود وعاهدهم واقربهم على دينهم واموالهم وشرط لهم واشترط عليهم ولم يفكر النبي « ص » في نقض هذا العهد بل استمر على عهده نحو ثلاث سنوات ، ولم يستبج دماء اليهود بل جاءت الخيانة من اليهود فاعتدوا وحاولوا فتنة المسلمين عن دينهم وهاجموا النبي واصلوا الحرب عليه فكان لا بد من دفع الاعتداء .

وكان بنو قينقاع كما يقول الطبري (٨) اول من نقض العهد مع المسلمين لمحاول النبي معهم بالحكمة والموعظة الحسنة واستمروا مظهرين عداوتهم ونابذين للعهد واصلوا الحرب على النبي واصحابه فلم يكن امام النبي محمد « ص » الا ان يحاربهم خاصة وان الحرب كانت في ذلك الوقت الوسيلة السائدة لفرض ما يستعصي فذه سلميا فاجلأهم النبي عن المدينة (٩) .

(٧) وهي ذات طبيعة دستورية تتكون من « ٤٧ مادة » منها حوالي خمس عشرة مادة تبين حقوق وواجبات اليهود « انظر في نثر المعاهدة على شكل مواد » . الدكتور / محمد حميد الله العيدر ابادي « مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة » ، القاهرة ، ١٩٤١ ، ص ١ - ٧ ، « السيرة النبوية لابن هشام » ، مصر ، ١٩٣٦ ، ص ١٤٧ وما بعدها ، كما يراجع الدكتور / مصطفى كمال وصلي « محمد وبنو اسرائيل » ، طبعة المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، ١٩٧٠ ، ص ٢٨ وما بعدها . الدكتور / محمد طلعت الفخيمي ، في محاضراته لقسم الدكتوراة ، دبلوم القانون العام ، اسكندرية ، ١٩٦٩ بعنوان The Muslim Conception of International Law and the Wester Approach, p. 42

(٨) « تاريخ الامم والملوك » ، القاهرة ، ١٩٣٩ ، ج ٢ ، ص ١٨٢ .

(٩) القرظي « امتاع الاسماع » ، مصر ، ١٩٤١ ، ج ١ ، ص ١٠٣ وما بعدها . أبو الحسن الشيباني « الكامل في التاريخ » ، القاهرة ، ١٣٤٩ هـ ، ج ٢ ، ص ٦٦ وما بعدها : كما يراجع الدكتور / محمد حسين هيكل « حياة محمد » ، طبعة ١٠ ، مصر ، ص ٦٩٢ وما بعدها . الدكتور / مصطفى كمال وصلي ، المرجع السابق ، ص ٨٦ وما بعدها .

وتلا بنو قينقاع بنو النضير في نقض العهد واعلان الحرب على النبي وحاولوا قتله عندما خرج الى بني النضير يستعين في دية « الكلابيين » فاجلأهم النبي الى خيبر والشام (١٠) .

ورغم جلاء اليهود عن المدينة لم تنته عداوتهم للاسلام والمسلمين فتحركوا هذه المرة على نطاق واسع يدعون قريش لقتال المسلمين ونجحت دعوتهم هذه وسارت الاحزاب المتعاهدة لقتال النبي ، فحفر المسلمون خندقا وبينما هم على خندقهم والاحزاب تحاصرهم جاء الخبر بنقض بني قريظة للعهد الذي كان بينهم وبين النبي ، ورحلت الاحزاب دون ان تنال من النبي واصحابه (١١) .

وسار النبي بعدئذ الى بني قريظة التي نقضت العهد وقت الشدة — ولولا حكمة النبي وذكاء اصحابه لثم أمر في غير صالح المسلمين — وانزلهم على حكمه ، وحكم سعد بن معاذ بينهم وبين المسلمين فحكم عليهم بما جاءت به شريعة موسى عليه السلام ، ولو تركوا الامر للنبي لعاملهم كما عامل بني قينقاع وبني النضير . يقول الدكتور / الغنيمي (١٢) كان بنو قريظة يقيمون بجوار المدينة ويشكلون هكذا خطرا محدقا بالمسلمين ويمكن عن طريق الخيانة ان يسيروا للاعداء على نقط الضعف بالمدينة كما يجب ان نتذكر ان جريمة هؤلاء الرجال كانت الخيانة العظمى للدولة اثناء فترة الحصار والذين يدركون يجدر بهم الا يندهشوا للقضاء النوري على هذه العشيرة الخائنة ، وقد اثبت الطرد انه اجراء غير حكيم حيث ان بني

(١٠) القرظي ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٧٨ وما بعدها . الطبري ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ وما بعدها .

(١١) القرظي ، المرجع السابق ، الجزء الاول ، ص ٢١٧ وما بعدها . الشيباني ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ وما بعدها .

(١٢) المحاضرات السالفة الذكر ، ص ٧٥ وما بعدها ، كما يراجع ايضا عبد الحميد جوده السحار « وعد الله واسرائيل » ، مصر ، ص ٨٨ .

النضير منذ خيبر استمروا بالتآمر باتفاق ضد محمد « ص » ولقد لعبوا دورا فعالا في اتمام المؤامرة الكبرى التي سبقست هجوم الخندق ، ومن الواضح ان بني قريظة على عكس بني قينقاع وبني النضير لم تترك مصيرها في يد النبي الذي كان يمكن ان يكون بالتأكيد أكثر لينا ورحمة ولكنهم اصرروا ان يحكم بينهم رئيس عشيرتهم العربية المتآمرة علاوة على ذلك فان اليهود حكم عليهم طبقا لقوانينهم الخاصة وهي « سفر تثنية الاشتراع » ويعتبر هذا تطبيقا حقيقيا للمادة « ٢٥ » من معاهدة المدينة التي تنص على ان « لليهود دينهم وللمسلمين دينهم » وبمعنى اخر فان هذا القرار يهودي وليس بالاسلامي .

وبقي يهود خيبر في الشمال فأراد النبي ان يقضي على شوكتهم قبل ان تحرك الثارات القديمة في نفوسهم فسار اليهم وطلبوا الصلح فصالحهم (١٣) .

في ضوء ما تقدم نستطيع ان نقرر ان لا مكان لجريمة الاثخان او الابادة في علاقة النبي « ص » باليهود ، ولكي نكون أكثر عمقا ووضوحا في دعم ما رايناه وتفنيد ما يتهم به النبي والاسلام لا بد ان نعرض لمسائل تفرضها علمية البحث كما يفرضها واجب البعد عن التعصب الذي هو شذوذ في جوهره .

١ - المعاهدات في الاسلام (١٤)

اجاز الاسلام المعاهدات بغرض :

١ - ابقاء على السلم كحالة أصلية « يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في

(١٣) الدكتور / مصطفى كمال وصفى ، المرجع السابق ، ص ١١٦ وما بعدها .

(١٤) انظر مزيدا من التفصيل عن المعاهدات في الاسلام . الدكتور / محمد طلعت الغنيمي « الاحكام العامة في قانون الامم » ، قانون السلام ، المرجع السابق ، ص ٤٩٣ وما بعدها .

المسلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين «
« سورة البقرة آيه ١٠٨ » « ولا تقولوا لمن اتى اليكم السلام
لست مؤمنا » « سورة النساء آيه ١٤ » .

بـ او وقف الحرب وقفا دائما او مؤقتا او بغرض التحالف الحربي .
ومعاهدة المدينة كانت اول معاهدة مكتوبة واول لبنة في بناء الدولة
الاسلامية واول علاقة سياسية تقرر حرية التدين في العقائد والعبادة
وتحافظ على الامن والسلام ، والرسول « ص » لم يفكر في نقض هذا العهد
لان الوفاء بالمعاهدات يعد واجبا دينيا وسياسيا ايضا لقول الله تعالى
« واطفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وقد
جعلتم الله عليكم كفيلا ان الله يعلم ما تفعلون ولا تكونوا كالتى نقضت
غزوها من بعد قوة انكاثا تتخذون ايمانكم دخلا بينكم ان تكون امة هي
اربى من امة انما يبلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه
تختلفون ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ولكن يضل من شاء ويهدي
من يشاء ولتسألن عما كنتم تعملون ولا تتخذوا ايمانكم دخلا بينكم فتزل
قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب
عظيم » « سورة النحل آيه ٩١ - ٩٤ » .

ولكي يعتبر الوفاء بالمعاهدات فعلا واجبا دينيا يجب ان يحافظ
عليه الطرف الاخر ولا تبد من جانبه الخيانة كما يجب ان لا تتغير الظروف
التي وضعت المعاهدة بمقتضاها .

الدكتور / حامد سلطان « احكام القانون الدولي في الشريعة الاسلامية » ، المرجع السابق ،
ص ٢٠٦ وما بعدها . الامام الاكبر الاستاذ / محمود شلتوت « الاسلام عقيدة وشريعة » ،
طبعة ١٩٥٩ ، مصر ، ص ٣٨٥ ، وما بعدها . الاستاذ / محمد ابو زهره « العلاقات
الدولية في الاسلام » مصر ، ١٩٦٤ ، ص ٤٠ وما بعدها . الدكتور / محمد عبد الله
دراز « القانون الدولي العام والاسلام » ، بحث منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولي ،
المجلد الخامس ، ١٩٤٩ ، ص ١ وما بعدها .

والذي لا شك فيه أن معاهدة المدينة قد فقدت حرمتها لأن اليهود لم يحافظوا عليها ، نقضوا العهد ، غدروا وخانوا ، كما حاولوا قتل النبي والبسوا الأعداء على المسلمين بالمال والسلاح والتدبير والراي والهجوم على المسلمين .

٢ — اعلان الحرب

بيننا منذ لحظة أن معاهدة المدينة فقدت حرمتها وصار العمل بها يوقع الأمة في مفسد تربو على ما فيها من خير ، ولم ينته الوضع عند هذا الحد بل اعلن اليهود الحرب على الرسول واصحابه وكانت عادتهم عند اعلان الحرب ان يتحصنوا في آطامهم — وهي ابنية مرتفعة — فامام هذا الخطر لم يبق امام النبي واصحابه الا ان يدافعوا عن انفسهم كما كان لا بد من منع الاعتداء على حرية الفكر والعقيدة .

٣ — الدفاع عن النفس

اعلن النبي « ص » الحرب على اليهود لا ليكرههم على اعتناق الاسلام وابادة من لا يقبل ذلك (١٥) بل اعلنها ليدافع بها عن الاسلام والمسلمين لانها هكذا شرعت في الاصل (١٦) « اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز الذين ان مكناهم في الارض اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة واهمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور » « سورة الحج آيه ٣٩ — ٤١ » .

(١٥) يراجع عن حرية العقيدة وكفالة الاسلام لها « رسالتنا للدكتوراة » السالفة الذكر ، ص ٥٠ وما بعدها .

(١٦) انظر مزيدا من التفسير « رسالتنا للدكتوراة » السالفة الذكر ، ص ٥٨ وما بعدها .

والدليل على أن النبي « ص » لم يبدئهم بقاء الاعداد الكثيرة منهم في المدينة وهذا رد على الرأي الذي يقول به بعض العلماء الاوروبيون انه في العام الثاني بعد الهجرة اتخذ محمد « ص » سياسة اقضاء كل اليهود خارج المدينة لسبب أنهم يهود وأنه نفذ هذه السياسة بشدة متناهية (١٧) .

والمستقري لقتال النبي « ص » يجده كان لاحد أمرين :

أ - اعتداء سابق وقع فعلا من المشركين .

ب - أن يقف الملوك والامراء محاجزين دون الدعوة الاسلامية .

لهذا فان حروب النبي مع الكفار كانت كلها دفاعا ولقد اشتبه الامر على بعض الباحثين حين وجدوا المسلمين هم البادئين باثارة بعض الغزوات ولكن فاتهم ان هناك حالة حرب سابقة وقائمة بين المسلمين والمشركين بسبب عدوان المشركين بالاضافة الى ان المسلمين كانوا مهددين بالهجوم عليهم من جيرانهم الذين كانوا ينظرون للاسلام والمسلمين نظرة العداء كما كانوا يتفنون منهم موقف التحفز للهجوم (١٨) .

يقول الاستاذ محمد ابو زهرة (١٩) « كان قتال الاسلام الذي شرعه الله ونفذه النبي دفاعا وليس اعتداء ولكن من الدفاع ما يلبس لبوس الهجوم فانه بمجرد أن انتصر الاسلام في البلاد العربية وجاء بمبادئ الاخوة الانسانية العامة والمساواة بين الخلق والتكافل الاجتماعي ومنع القوي من أن يتحكم في الضعيف توجس الملوك الظالمون خيفة من

(١٧) الدكتور / محمد طلعت الغنيمي ، المحاضرات السالفة الذكر ، ص ٧٠ .

(١٨) الوحي المحمدي للاستاذ محمد رشيد رضا ، ص ٢٧٢ . استاذنا الدكتور / عبد الحميد متولي « مبادئ نظام الحكم في الاسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة » ، طبعة ٢ ، المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

(١٩) « الجهاد في الاسلام » ، ص ١٦٣ وما بعدها ، بحث منشور بمجلة لواء الاسلام ، عدد ذو القعدة ١٣٧٩ هـ ، مايو ١٩٦٠ م .

ذيوه وانتشاره في ديارهم وبين رعاياهم فوقفوا له بالمرصاد فكسرى
هم بان يقتل النبي وهرقل قتل الذين دخلوا في الاسلام من اهل الشام
وبذلك صار الاسلام في وسط مذابة من الارض يراد به السوء وينال
بالاذى وتنتهز الفرص للانقضاض عليه وما كان من شأن القائد المتدبر
ان ينتظر عدوه حتى يغزوه وقد اخذ الالهية واعد السدة ولم يبق الا
الغزو ومن هنا لبس الدفاع ثوب الهجوم وما كان في الحقيقة هجوما
بل كان طلبا للسلم .

ثالثا : ماذا عن اجلاء عمر بن الخطاب لفصارى نجران عن شبه الجزيرة
العربية ؟ وهل يعد — كما يزعم البعض — مبررا لما تقوم به اسرائيل
من تفريغ للارض العربية ؟

دعنا لهذا الزعم ولحسن الفهم ارى ان القي الضوء على كلا
الموقفين ، موجزا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي قتلت بحثا
لم نحوها الضمير العالمي الذي كان في حالة ضياع . دعامة لا بأس
بها ولكن ، بكل اسف لم يستطع كما لم تستطع المشكلة الفلسطينية
برمتها ان تنقذ العالم العربي من ازمة فكرية سياسية يعيشها وما زال
لها دلائلها ومظاهرها .

١ — الموقف الاسرائيلي

ان ما تقوم به اسرائيل اتجاه عرب فلسطين يستند
على صفتها ووجودها كدولة فمن ادعائها لشرعية هذا الوجود
يمكن ان تتضح لنا صورة واقعية ، فاسرائيل ترى في الروابط
التاريخية الدينية ، وفي تصريح بلفور ٢ من تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩١٧ وسك الانتداب ٢٤ من تموز / يوليو ١٩٢٢ وقرار
التقسيم ٢٩ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، سندا وفلسطين
وطننا قوميا لها ، كما تستند الى حالة الامر الواقع واعتبار

اموال اللاجئين في اسرائيل مالا متروكا وحق السيادة والمحافظة على الامن الداخلي وتوطين اللاجئين في البلاد العربية المجاورة بقصد التحلل من التزاماتها الدولية حيال شعب فلسطين (٢٠) .

ولا مجال هنا للحديث عن القيمة القانونية لما تزعمه وتدعيه اسرائيل كسند لها (٢١) فقط سنتعرض لما تضمنته هذه الاسانيد لنستكشف من خلالها مركز عرب فلسطين :

١ - تصريح بلفور « ٢ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧ »
نقتطف منه العبارة التالية :

It Being Clearly Understood
that Nothing shall be Done which may Pre-
Judice the Civil and Religious Right of Existing
Non-Jewish Communities in Palestine.

وترجمتها الحرفية « وليكن مفهوما بوضوح انه لن يعمل شيء يكون من جرائه الاضرار بالحق المدني والديني للجماعات غير اليهودية الموجودة حاليا في فلسطين » .

وفي عام ١٩٢٢ جاء في الكتاب الابيض الذي أصدره وزير المستعمرات « تشرشل » تفسيرا لهذه الضمانة « فحكومة صاحب الجلالة لم تفكر قط باخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم بفلسطين » .

(٢٠) الدكتور / محمد طلعت الغنيمي « الحقوق القومية لشعب فلسطين » ، بحث منشور بمجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٠ ، السنة السابعة ، يوليو ١٩٧١ ، ص ٤ وما بعدها .

(٢١) يراجع في ذلك الدكتوران / محمد طلعت الغنيمي ومحمد سامي عبد الحميد « قضية فلسطين أمام القانون الدولي » ، الطبعة الثانية ، اسكندرية ١٩٦٧ . الدكتور / محمد حافظ غاتم « العلاقات الدولية العربية » ، مصر ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٦ وما بعدها . الاستاذ / شفيق الرشيدات « العدوان الصهيوني والقانون الدولي » ، من مطبوعات الامانة العامة للمحامين العرب . الدكتور / فايز صايغ « فلسطين واسرائيل والسلام » ، بيروت ، ١٩٧٠ . تابينا بيطران ، ترجمة نبيل زكسي « فلسطين والعرب والصهيونية » ، بحث منشور بمجلة الكاتب ، السنة العاشرة ، العدد ١٠٨ ، مارس ١٩٧٠ ، ص ٦ وما بعدها .

٢ - صك الانتداب « ٢٤ من تموز / يوليو ١٩٢٢ » جاء في المادة الثانية منه « وتكون مسؤولية - اي الدولة المنتدبة - ايضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين » كما جاء في المادة السادسة منه « على ادارة فلسطين - مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالي الاخرى - ان تسهل هجرة اليهود » .

٣ - قرار التقسيم « ٢٩ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ » جاء في (اولا) من الجزء الاول لمشروع التقسيم عام ١٩٤٧ « انتهاء الانتداب والتقسيم وفترة الانتقال التي تنقضي بين تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالتقسيم وانشاء الدولتين المستقلتين » كما تضمن (ثانيا) من الجزء الاول « التدابير التحضيرية للاستقلال وتكفل الامم المتحدة ما تضمنه اولا وثانيا ولا يمكن تغييرهما بغير موافقة الجمعية العامة » وجاء في (ثالثا) من الجزء الاول ايضا بعنوان « تصريح » تقدم الحكومة المؤقتة في كل من الدولتين المشروعتين قبل الاعتراف باستقلالهما تصريحاً الى الامم المتحدة يشتمل على الاحكام الاتية ضمن احكام اخرى « في الاماكن المقدسة والمباني والامكنة الدينية » « في الحقوق الدينية وحقوق الاقليات » خاصة بصفة المواطن وبالاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية . كما جاء تحت عنوان « حكم عام » وتعتبر الاحكام الواردة في التصريح من قوانين الدول الاساسية ولا يجوز ان يكون اي قانون او اية لائحة او اي اجراء رسمي مناقضا او متعارضا مع هذه الاحكام او ان يقف في وجهها ، كما لا يجوز ان يفضلها اي قانون او اي لائحة او اي اجراء رسمي .

وعليه فان ما تعتبره اسرائيل اساسا لشرعية وجودها وتستند عليه بكل ما تقوم به تجاه عرب فلسطين من تهجير ونقل وتشريد يدينها ويبلور بالمقابل حق الشعب العربي في ارضه وعدم المساس بحقوقه وحرياته ، كما ان المجتمع الدولي يؤكد هذا الحق « قرارات مجلس الامن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية منع ومعاقبة جريمة الاثخان ومشروع التقنين الخاص بالجرائم ضد سلام وامن البشرية واتفاقيات لاهاي وجنيف » وهي في مجموعها تشكل ضمانة دولية لحق الشعب العربي في فلسطين .

هذا بالاضافة الى ان انشاء دولة اسرائيل في ١٤ من ايار / مايو ١٩٤٨ كما يقول الاستاذ « توينبي » ترتب عليه فقدان اكثر من نصف مليون عربي ومقتذاك دورهم لا لسبب الا لان مظالم وقعت على اليهود خلال الفترة من ١٩٣٣ — ١٩٤٥ وان على العرب تعويض اليهود عن هذه المظالم بأن يتركوا دورهم وارضيتهم لليهود ، ويستطرد قائلا ان هذه المظالم لم ترتكب ضد اليهود في الشرق الادنى بل ارتكبت ضدهم في اوروبا ولم يوقعها بهم العرب بل اوقعها بهم الالمان ، وعن طريق الامم المتحدة قدم العالم الغربي الى الصهاينة صك انشاء دولة اسرائيل في فلسطين تكفيرا عن اضطهاد الالمان لليهود فكان ذلك الصك مبررا لانتهاك حقوق اناس لم يكن لهم شان في المذابح التي حاقت بيهود اوروبا ، ويعتبر الاستاذ / توينبي ان تشريد غالبية سكان فلسطين بفعل العدوان الصهيوني وما تلاه من اذلال العرب كان انعكاسا لضعف الدول العربية السياسي الذي يعكس بدوره فساد احوال العرب الاجتماعية ،

ويلقي الاستاذ / توينبي على الطبقة العربية الحاكمة مسؤولية
ما آلت اليه امور العرب من هوان ومذلة (٢٢) .

بـ الموقف الاسلامي

وبخاصة موقف عمر بن الخطاب وما قام به من اجلاء
لنصارى نجران عن شبه الجزيرة العربية فائني ارى ان اقدم
بايجاز عن مركز هؤلاء قبل خلافة عمر .

بعد ان هاجر النبي « ص » من مكة الى المدينة صالح
نجران فآثر اهلها فيها على شروط اشترطها عليهم واشترطوها
هم وكتب لهم بذلك كتابا (٢٣) وفي عهد ابي بكر كتب لهم على
نحو كتاب رسول الله واقربهم وعاهدهم على ما عاهدهم
النبي محمد (٢٤) .

اما في عهد عمر بن الخطاب فعندما استخلف دعا اليه
« يعلى بن امية » والقى عليه ان يجلي نصارى نجران وقال
له « ايتهم ولا تفتنهم عن دينهم ثم اجل من اقام منهم ثم خيرهم
البلدان واعلنهم انا نجليهم بأمر الله ورسوله الا يترك بجزيرة
العرب دينان فيخرج من اقام على دينه منهم ثم نعطيهم ارضا
كارضهم اقرارا لهم بالحق على انفسنا ووفاء بذيهم فيما امر
الله من ذلك بدلا بينهم وبين خيرائهم من اهل اليمن وغيرهم

(٢٢) انظر الاستاذ / فؤاد محمد شبل « حضارة الاسلام في دراسة توينبي للتاريخ » ، طبعة
القاهرة ، ص ٨٠ وما بعدها ، كما يراجع طارق خوري ومحمد برمات « من المبادرة
الى المعاهدة » ، تدورات الاحداث وردود الفعل ، طبعة عمان ، ١٩٧٩ .

(٢٣) يراجع نس الكتاب ابو يوسف ، كتاب الخراج ، ط ٢ ، مصر ، ١٣٨٢ هـ ، ص ٧٢
وما بعدها . ابو الحسن البلاذري / فتوح البلدان » ، مصر ، ١٩٥٩ ، ص ٧٥ وما
بعدها . الدكتور / محمد حسين هيكل « حياة محمد » ، المرجع السابق ، ص ٢٥١ وما بعدها .

(٢٤) « ابو يوسف » ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

فيما صار لجيرانهم من الريف (٢٥) فاجلاهم « رضي الله عنه »
عن نجران اليمن واسكنهم بنجران العراق وكتب لهم :

بسم الله الرحمن الرحيم : هذا ما كتب به عمر أمير
المؤمنين لأهل نجران من سار منهم آمن بأمان الله لا يضره
أحد من المسلمين وفاء لهم بما كتب لهم محمد النبي « ص »
وأبو بكر رضي الله عنه أما بعد :

فمن مروا به من أمراء الشام وأمراء العراق فليوسقهم من
حرث الأرض فما اعتملوا من ذلك فهو لهم صدقة لوجه الله
وعقبة لهم مكان أرضهم لا سبيل عليهم فيه لأحد ولا مفرم .

أما بعد فمن حضرهم من رجل مسلم فلينصرهم على من
ظلمهم فانهم اقوام لهم الذمة وجزيتهم عنهم متروكة أربعة
وعشرين شهرا بعد أن يقدموا ولا يكلفوا إلا من صنعهم
البر غير مظلومين ولا معتدى عليهم (٢٦) .

ان عمر أشار الى حديث الرسول « لا يجتمع بجزيرة
العرب دينان » والرواية الصحيحة أن هذا الحديث صدر عن
رسول الله في مرضه وهذا يفسر عدم تنفيذه له ثم ان الأحداث
الخطيرة التي تلاحقت في حكم أبي بكر القصير لم تسمح له
بوضعه موضع التنفيذ (٢٧) .

ومهما يكن الأمر فان تصرف عمر هذا كما يقول الدكتور /
محمد حسين هيكل « خليق بالحمد غير خليق بالتحامل ولا باللوم »

(٢٥) الدكتور / محمد حسين هيكل « الفاروق عمر » مصر ، ١٩٦٣ ، الجزء الاول ، ص ١٠٢ .

(٢٦) أبو يوسف ، المرجع السابق ، ص ٧٣ ، ٧٤ . البلاذري ، المرجع السابق ، ص ٧٧
وما بعدها .

(٢٧) وقد ذكر ذلك الدكتور / سليمان الطماوي في كتابه « عمر بن الخطاب وأصول السياسة
والإدارة الحديثة » ، دراسة مقارنة ، طبعة مصر ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧٨ .

فالسبب في اجلاء نصارى نجران عن شبه الجزيرة العربية يرجع الى تكييف عام لسياسة الدولة اقتنع به عمر فنفذه في حزم وعدل ، ولكي نقدر هذا التكييف يجب ان ننفي عن عمر نهمة التعصب كما يلقيه عليه المستشرقون ، فهم يذكرونها متخذين من اقتناع اهل هذا السمر الحاضر بمبدأ حرية العقيدة حجة اهم في مؤاخذه عمر بما صنع ، وهذا خطأ ادى اليه نجاهل الواقع ، فالواقع من عصر عمر ان العقيدة كانت اساسا جوهريا في حياة الجماعة فكان المخالفون لعقيدة الجماعة او الخارجون عليها يعدون في حكم الاجانب من الجماعة بل في حكم الخارجين عنها ، كانت حربهم لذلك حلا لصاحب الامر بل واجبا عليه ، لهذا حارب محمد « ص » في دعوته الى الله والى دين الله ولهذا شبت حروب بين الروم والفرس بسبب العقيدة وفي سبيل العقيدة شبت الحروب الصليبية كما حدثت المآسي والمجازر بين الكاثوليك والبروتستانت .

فالرسول « ص » عاهد نصارى نجران لان شبه الجزيرة العربية لما تكن وحدتها السياسية قد تمت ، وفي عهد ابي بكر كانت اليمن في طليعة من انتقض على سلطان المدينة وارقد عن الاسلام فكان طبعيا ان يعاهد الصديق ابو بكر نصارى نجران على ما عاهدهم رسول الله عليه ، وقد قضت حروب الردة على الانتقاض والرده واصبحت بعدها شبه الجزيرة العربية كلها دولة واحدة ، وعندما تولى عمر امر المسلمين كانت الاسباب التي ادت الى معاهدة نجران في عهد النبي وابو بكر قد زالت ، فكانت نقطة البداية في تنظيماته هي ان الاسلام هو الدين الوحيد المسموح به في الجزيرة العربية ، وتمشيا مع هذا فقد طرد من بين اخرين اليهود والمسيحيين والنقطة الثانية في سياسة عمر هي تنظيم العرب وقد أصبح

كلهم الان مسلمين في اتحاد ديني وعسكري متماسك جاعلا من
اعضاء هذا الاتحاد مسلمين خالصين دون أن يختلط معهم
ديانات أخرى (٢٨) ، وكان أهل الذمة يتمتعون بحماية الدولة
ويطبقون قوانينهم المشتركة بينهم ويعفون من الخدمة العسكرية
ولكن كان عليهم أن يدفعوا الجزية (٢٩) .

فلم يكن عجباً أن يصر عمر على ألا يترك بجزيرة العرب
دينان وقد أصبح للعرب في شبه الجزيرة العربية كلها دين
واحد ارتضوه في عهد رسول الله وعادوا اليه بعد ما ارتد
بعضهم في عهد أبي بكر ، فوحدة الدين هي الكفيلة بطمأنينتهم
وبالآ تقوم بينهم وبين من لم يكونوا على دينهم ثائرات تجني
على الطمأنينة أو تعبت بالوحدة وهذا ما فعل (٣٠) .

نخلص ودون خروج عما تتطلبه عقد مثل هذه المقارنة من
استقلال في الفكر والرأي بأن ما يرى لشبه وامكانية لقياس بين
موقف عمر وما قامت وتقوم به الصهيونية من تفريغ لفلسطين العربية
من شعبها هو اختلال مؤسف للمقارنة والموازنة ورؤيا تلبس الحق
ثوب الباطل ، أن ما يرى هو اجهاد للنفس لا يبرر ولا يشفع
للهيوية التي استبدلت كما قال « المهاتما غاندي » (٣١) شعب اصلي
بجماعة من المهاجرين الاجانب وفرضت نفسها بمساعدة اجنبية
وارهاب مكشوف .

لقد اهتم عمر رضي الله عنه بوحدة بلاد العرب السياسية
والدينية وارادها سليمة تصفو من كل شائبة ، وعهد الرسول لم يكن

(٢٨) الدكتور / محمد طلعت الغنيمي « المحاضرات السالفة الذكر » ، ص ٥١ .

(٢٩) يراجع في ذلك « رسالتنا للدكتورة » السالفة الذكر ، ص ٦٧ وما بعدها .

(٣٠) الدكتور / محمد حسين هيكل ، الفاروق عمر ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ وما بعدها .

(٣١) ج ٠ هـ . جانشين ، المرجع السابق ، ص ١٩ وما بعدها .

سنة تثبت حكما بسل سياسته وكذلك عهد ابي بحر ، ان مواصلة اليهودية والنصرانية في عهدهما كانت سياسة قضت بها مصلحة الدولة وفي عهد عمر رأى ان مصلحة الدولة العليا لا تستقيم بها فهناك ما اقتضى تغييرها فغيرها .

ولا يفوتنا في هذا الصدد كما يقول الاستاذ / عباس العقاد (٢٢) امران مقترنان بخطة الاجلاء التي لجأ اليها عمر وأيقن بصوابها وضرورتها : فاول الامر ان الجزيرة حرم الاسلام الذي كان يحيط به اعداؤه ويتربصون به الدوائر ويثيرون الفتنة على اطرافه كما صنع الفرس بالعراق والروم بالشام ولا امان على حرم يسكنه اناس بينهم من يغدر بأهله بل فيهم من هؤلاء كثيرون ، وثاني الامر ان عمر قد سوى بين الاسلام والنصرانية في هذه الخطة لمحفظ حرم النصرانية ببית المقدس للمسيحيين لا يسكنه معهم من لا يقبلونه ، كما حفظ حرم الاسلام بالجزيرة العربية للمسلمين لا يسكنه معهم من يحذرون غدره .

اما الصهيونية وهي الحركة الاستعمارية التوسعية الحاقدة فقد استباححت الارض وقتلت الاطفال والنساء في دير ياسين وكفر قاسم ودنست المقدسات « قرار مجلس الامن رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٩ » عنصرية المذهب متعصبة الديانة « قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ (٣٠) في ١٠/١١/١٩٧٥ » شردت اكثر من مليون ونصف من اهل البلاد الشرعيين عاشوا عليها قرونا واجيالا (٢٣) ، وفي ٥ من حزيران / يونيو ١٩٦٧ شنت حربها الائمة على ثلاث دول عربية فشردت مئات الالوف من ابنا الشعب الفلسطيني (٢٤) .

(٢٢) اشار الى ذلك الدكتور / سليمان الطماوي « عبر بن الخطاب » ، المرجع السابق ، ص ٢٧١

(٢٣) يراجع الاستاذ / محمود كامل المحامي « الدولة العربية الكبرى » ، المرجع السابق ، ص ٢٦٦ وما بعدها .

(٢٤) وعلى اثر ذلك اي في آب / اغسطس انعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم وقرر بان لا اعتراف ولا صلح ولا مفاوضات مع اسرائيل ، الا ان الاحداث توالى بعد ذلك وتم في

رابعاً : وأخيراً ماذا عن محاكمة ((أدولف ايخمان (٢٥) « وبخاصة فيما يتعلق بمدى مشاركة إسرائيل في الجهد الدولي للمحافظة على الجنس البشري .

في حزيران / يونيو ١٩٦٠ قامت إسرائيل باختطاف « أدولف ايخمان » الضابط الألماني السابق من الأرجنتين ، وأعلن بن جوريون أن الدولة اليهودية فقط هي صاحبة الحق في محاكمته باعتباره إسرائيل الوريث الوحيد لليهود الذين قتلوا ، وفي ٢٥ من كانون أول / ديسمبر ١٩٦١ ، حكمت المحكمة المركزية الإسرائيلية بأعدامه وفي ٢٩ من أيار / مايو ١٩٦٢ ، تم تنفيذ الأعدام فماذا عن المحاكمة والتهم الموجهة لايخمان ؟ هل تعتبر المحاكمة التي قامت بها إسرائيل لايخمان مشاركة فعالة في الجهد الدولي الذي يبذل للمحافظة على الجنس البشري ؟ .

لا بد أن ننبه أولاً الى أن السلطة القضائية بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد المدنيين — المتضمنة في محاكمات نورمبرج السالفة الذكر الرئيسية والاجراءات المتفرعة عنها — كانت نابعة من مفهوم الجرائم المرتكبة ضد الضحايا وضد اخوتهم في الدين فقط ، فقد رسخ بقوة في القانون الدولي بفضل المحاكمات الرئيسية في نورمبرج وغيرها

٢٦ من آذار / مارس ١٩٧٦ توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، « يراجع ملاري خوري ومحمد برمات » من المبادرة الى المعاهدة « ، تطورات الاحداث وردود الفعل ، المرجع السابق » .

(٢٥) يراجع في ذلك الاستاذ / مصطفى عبد العزيز « اسرائيل ويهود العالم » ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٩١ وما بعدها . و . ت . مالبسون ، ترجمة مواد البستاني ، « الولاء المزدوج الذي تفرضه الصهيونية واسرائيل في ضوء القانون الدولي العام » ، طبعة القاهرة ، ص ٩٤ وما بعدها . الدكتور / محمد حافظ غانم « العلاقات الدولية العربية » ، ص ٣١٤ وما بعدها ، كما يراجع على الخلاف حول ما اذا كانت اليهودية التي توصف بها اسرائيل دين ام دين وقومية والنتائج المترتبة على ذلك . استاذنا الدكتور / عبد الحميد متولي « نظام الحكم في اسرائيل » ، المرجع السابق ، ص ٣٣ وما بعدها .

من المحاكمات التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية وان السلطة
المنبثقة عن الجرائم المرتكبة ضد البشرية لهي سلطة واسعة وتعرف
باسم عالمية القضاء الذي يخول لأي دولة يكون المتهم في حوزتها
أن تحاكمه بشرط ألا تطبق عليه قواعد تمييزية على أساس شخصيته
القومية أو شخصية الضحية .

فماذا عن محاكمة ايخمان ؟ لقد كانت التهم الموجهة للضابط
الالماني « ايخمان » هي ارتكاب جرائم ضد البشرية ومن ثم يجب
تطبيق مبدأ العالمية « عالمية السلطة القضائية » وذلك دون أي اعتبار
لشخصية القومية للمتهم أو للضحايا . ولكن حيثيات حكم المحكمة
المركزية الاسرائيلية في قضية ايخمان بلسورت الوضع على شكل
مختلف (٢٦) لقد ركزت جهدها الرئيسي على المفهوم الصهيوني
للجرائم ضد الشعب اليهودي وأدعت بأن ضحايا «ايخمان» (٢٧) يشكلون
شعبا يهوديا له كيان جنسي ولم تعر مفهوم الجرائم ضد البشرية
إلا اهتماما ضئيلا فلم تفهم المحكمة الفارق بين تعريف الجريمة على
أساس توحيد الذات للضحايا وبين تعريفها على أساس أنها ارتكبت
ضد الإنسانية جمعاء .

(٢٦) جاء في حكم المحكمة التي نظرت الدعوى The Connection Between the State of
Israel and The Jewish People Needs Us Explanation the State of Israel
was Established and Recognised as the State of the Jews. It would
appear that is Hardly Need for any further proof of the Very Abvious
Connection Between the Jewish People and the State of Israel. This
is the Sovereign State of the Jewish People.

« وذلك نقلا عن الدكتور / محمد طلعت الغنيمي « نظرات في العلاقات الدولية العربية » ،
الطبعة ١٩٨٠ ، ص ٦٠ وما بعدها » .

(٢٧) ، وقد سجلت وثائق نورمبرج عددهم - كما بينا في الصفحة « ٢٢ » - ستة ملايين ، إلا أن
هذا الرقم مشكوك فيه ذلك لأن عدد جميع اليهود في ذلك الوقت لم يكن يتجاوز الأربعة
ملايين في ألمانيا وأوروبا الوسطى .

كما ان المحكمة فضلت اساسا اسناد دعواها القضائية لمحاكمة « ايخمان » على الصلة القانونية المزعومة بين دولة اسرائيل والشعب اليهودي بدلا من اسنادها لعالمية السلطة القضائية . « يقول الدكتور / برسال روجان » : ان محاكمة ايخمان كان يجب ان تتم امام محكمة دولية وقرار اسرائيل باجراء هذه المحاكمة عن الجرائم التي ارتكبتها ضد اليهود بدلا من تقديمه امام محكمة دولية نزيهة لمحاكمته عن الجرائم التي ارتكبتها ضد البشرية يعتبر على وجه التحديد نوعا من القرارات التي تؤخر الجهود التي تبذل لتطبيق القانون في المجتمع الدولي ، وكان على اسرائيل وقد اعدت دعواها ضد ايخمان ان تدعو العالم لاقامة محكمة دولية لتفصل فيها .

ان محاكمة « ايخمان » تجاهلت وضع الجنسية القانونية لليهود من ضحايا النازي وبرزت جنسيتهم المدهاه باعتبارهم افرادا في الشعب اليهودي ، وكان هدف الصهيونية ان تظهر بان دولة اسرائيل الصهيونية هي وحدها التي تسعى الى حماية ضحايا النازي من اليهود وان المحاكمات الرئيسية لفورمبيرج تثبت ان مفهوم الجرائم التي ارتكبت ضد البشرية وما ترتب عليها من مالمية القضاء استخدم دون اي تمييز قائم على اساس الشخصية الدينية او القومية للضحايا او المتهمين .

المحق

- اتفاقية الإبادة
- الاعلان العالمي لحقوق الانسان
- معاهدة المدينة « او كتاب الرسول » ص « بين المهاجرين والانصار واليهود »

اتفاقية

مكافحة جريمة ابادة الجنس البشري والجزاء عليها
« ٩ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٨ »

الاطراف المتعاقدة

من حيث ان الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة قد اعلنت في قرارها رقم ١٦ بتاريخ ١١ من كانون اول / ديسمبر سنة ١٩٤٦ ان اباداة الجنس جريمة في نظر القانون الدولي تتعارض مع أغراض ومقاصد الامم المتحدة ، كما ان العالم المتهددين ينكرها .

وحيث ان جريمة اباداة الجنس قد كبدت الانسانية في مختلف العصور خسائر مادية .

وحيث انه لتحرير الانسانية من هذا الشر المستكد لا بد من تعاون الدول كافة .

انتهت على ما يأتي :

المادة الاولى

تؤكد الدول المتعاقدة من جديد ان الافعال التي ترمي الى اباداة الجنس سواء ارتكبها في زمن السلم او في زمن الحرب تعد جريمة في نظر القانون الدولي وتتعهد باتخاذ التدابير لمنع ارتكابها والعقاب عليها .

المادة الثانية

يقصد باباداة الجنس في هذه الاتفاقية اي فعل من الافعال الاتية يرتكب بقصد القضاء كلا او بعضا على جماعة بشرية بالنظر الى صفاتها الوطنية او الانتوجرافية او الجنسية او الدينية :

ا - قتل اعضاء هذه الجماعة .

ب - الاعتداء الجسيم على افراد هذه الجماعة جثمانيا او نفسيا .

ج - اخضاع الجماعة عمدا الى ظروف معيشية من شأنها القضاء عليها ماديا كلا او بعضا .

د - اتخاذ وسائل من شأنها اعاقبة التماسل داخل هذه الجماعة .

هـ - نقل الصغار قسرا من جماعة الى جماعة أخرى .

المادة الثالثة

تعتبر الافعال الآتية معاقبا عليها :

- أ - إبادة الجنس .
- ب - الاتفاق بقصد ارتكاب إبادة الجنس .
- ج - التحريض المباشر والعلني على ارتكاب إبادة الجنس .
- د - الشروع في إبادة الجنس .
- هـ - الاشتراك في إبادة الجنس .

المادة الرابعة

يعاقب كل من يرتكب جريمة إبادة الجنس أو أي فعل من الافعال المنصوص عليها في المادة « ٣ » سواء أكان الجاني من الحكام أو من الموظفين أم من الأفراد .

المادة الخامسة

تتعهد الدول المتعاقدة بأن تتخذ وفقا للاوضاع الدستورية الخاصة بكل منها التدابير التشريعية اللازمة لتحقيق تطبيق أحكام هذه الاتفاقية وعلى الاخص النص في تشريعاتها على العقوبات الجنائية الكفيلة بمعاقبة كل من يرتكب جريمة إبادة الجنس أو أي فعل من الافعال المنصوص عليها في المادة « ٣ » .

المادة السادسة

يحال الاشخاص المتهمون بارتكاب جريمة إبادة الجنس أو أي فعل من الافعال المنصوص عليها في المادة « ٣ » الى المحاكم المختصة في الدولة التي ارتكب الفعل في اراضيها أو الى محكمة جنائية دولية تكون مختصة بنظره وذلك بالنسبة الى الدول المتعددة التي تقبل مثل هذا الاختصاص .

المادة السابعة

لا تعتبر جريمة إبادة الجنس والأفعال المنصوص عليها في المادة « ٣ » من الجرائم السياسية فيما يتعلق بتسليم المجرمين .

وتتعهد الدول المتعاقدة في هذه الحالة بإجراء التسليم وفقا لتشريعاتها وللمعاهدات القائمة في هذا الشأن .

المادة الثامنة

لكل دولة متعاقدة أن ترفع الأمر إلى الهيئات المختصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة لكي تتخذ وفقا لأحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة ما يلزم من تدابير ملائمة للوقاية أو العقاب على أفعال إبادة الجنس أو أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة « ٣ » .

المادة التاسعة

كل نزاع ينشأ بين الدول المتعاقدة في شأن أو تفسير تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية بما في ذلك المنازعات الخاصة بمسؤولية الدولة عن أعمال إبادة الجنس أو أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة « ٣ » يحال أمره إلى محكمة العدل الدولية وذلك بناء على طلب الدولة ذات الشأن .

المادة العاشرة

حررت هذه الاتفاقية باللغات الانجليزية والصينية والاسبانية والفرنسية والروسية وتعتبر كل منها لغة معتمدة ويكون تاريخها هو

المادة الحادية عشر

تظل هذه الاتفاقية لغاية ٣١ من كانون أول / ديسمبر ١٩٤٩ معروضة للتوقيع عليها من جانب كل دولة عضو في الأمم المتحدة أو أية دولة غير

عضو تدعوها الجمعية العمومية الى ذلك . يصدق على هذه المعاهدة وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لهيئة الامم المتحدة ويجوز ابتداء من اول كانون الثاني / يناير ١٩٥٠ الانضمام الى هذه الاتفاقية من جانب كل عضو في هيئة الامم المتحدة او من اية دولة غير عضو فيها تسلمت الدعوة السالفة الذكر . وتودع وثائق الانضمام لدى الامين العام لهيئة الامم المتحدة .

المادة الثانية عشر

يجوز لكل دولة متعاقدة في اي وقت ان تطلب باخطار توجهه الى الامين العام لهيئة الامم المتحدة ببسط احكام هذه الاتفاقية على كل او بعض الاقاليم التي تتولى ادارة شؤونها الخارجية .

المادة الثالثة عشر

ابتداء من اليوم الذي يتم فيه ايداع العشرين الاول من وثائق التصديق او الانضمام يحرر الامين العام محضرا بذلك ويتولى ارسال صورة من هذا المحضر الى كل الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة والى الدول غير الاعضاء المنصوص عليها في المادة « ١١ » ويعمل بهذه الاتفاقية ابتداء من اليوم التسعين التالي لتاريخ ايداع الوثيقة العشرين من التصديق او الانضمام .

وكل تصديق او انضمام يتم بعد ذلك التاريخ يصبح نافذ المفعول بعد مضي تسعين يوما من تاريخ وثيقة التصديق او الانضمام .

المادة الرابعة عشر

يعمل بهذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذها وتستمر بعد ذلك نافذة لمدة خمس سنوات وهكذا قبل الدول المتعاقدة التي لا تبدي رغبتها في نقضها خلال ستة اشهر على الاقل قبل انتهاء هذه المدة .

ويتم نقض الاتفاقية باخطار كتابي يوجه الى امين عام هيئة الامم المتحدة .

المادة الخامسة عشر

إذا ترتب على نقض الاتفاقية من جانب الدول الأطراف فيها أن نقص عدد هؤلاء من ست عشرة دولة كف العمل بهما اعتباراً من التاريخ الذي ينتج فيه آخر نقض منها لهذه الاتفاقية اثره .

المادة السادسة عشر

يجوز لأي طرف من أطراف هذه الاتفاقية في أي وقت يشاء أن يطلب إعادة النظر فيها باخطار كتابي يوجهه إلى الأمين العام .
وتبت الجمعية العمومية عند الاقتضاء في التدابير التي يقتضيها مثل هذا الطلب .

المادة السابعة عشر

- يخطر أمين عام هيئة الأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة وكذلك الدول غير الأعضاء المشار إليها في المادة « ١١ » بما يأتي :
- أ - التوقيع والتصديق والانضمام المبلغ إليه وفقاً للمادة « ١١ » .
 - ب - الاخطارات المبلغة إليه وفقاً للمادة « ١٢ » .
 - ج - التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية نافذة وفقاً للمادة « ١١ » .
 - د - نقض هذه الاتفاقية وفقاً للمادة « ١٥ » .
 - هـ - إلغاء الاتفاقية وفقاً للمادة « ١٥ » .
 - و - الاخطارات المبلغة إليه وفقاً للمادة « ١٦ » .

المادة الثامنة عشر

يودع أصل هذه الاتفاقية في محفوظات هيئة الأمم المتحدة وترسل منها صورة دليقية الأصل مصدق عليها إلى جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة وإلى الدول غير الأعضاء المشار إليها في المادة « ١١ » .

المادة التاسعة عشر

يسجل الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة هذه الاتفاقية في تاريخ نفاذها .

(ب)

الجمعية العمومية

من حيث أن بحث الاتفاقية الخاصة بالوقاية من إبادة الجنس والعقاب عليها قد أثارت موضوع ما إذا كان ممكن ومن المرغوب فيه إحالة الأشخاص المتهمين بارتكاب جريمة إبادة الجنس إلى محكمة دولية .

وحيث أنه خلال التطور الذي شهدته العائلة الدولية ازداد الشعور يوما بعد يوم بالحاجة إلى إنشاء هيئة قضائية دولية للنظر في بعض جرائم القانون الدولي .

ولذلك تطلب الجمعية إلى لجنة القانون الدولي أن تبحث ما إذا كان من الممكن ومن المرغوب فيه إنشاء هيئة قضائية تتولى محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم إبادة الجنس أو غيرها من الجرائم التي يمكن أن تختص بها هذه الهيئة بمقتضى المعاهدات الدولية وتطلب إلى لجنة القانون الدولي في بحثها هذا أن تنظر بعين الاعتبار إلى إمكان إنشاء دائرة جنائية في محكمة العدل الدولية .

(ج)

توصي الجمعية العمومية الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بالوقاية من جريمة إبادة الجنس والعقاب عليها التي تتولى شؤون اقاليم غير مستقلة باتخاذ التدابير اللازمة والممكنة لسحب أحكام هذه الاتفاقية على تلك الاقاليم في اقرب وقت .

الاعلان العالمي لحقوق الانسان
« ١٠ من كانون اول / ديسمبر ١٩٤٨ »

الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم .

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضى الى أعمال همجية أذت الضمير الانساني وكان غاية ما يرنو اليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة .

ولما كان من الضروري ان يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء آخر الامر الى التمرد على الاستبداد والظلم .

ولما كانت شعوب العالم للأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد ايمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبها للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

ولما كانت الدول الاعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها .

ولما كان للادراك العام لهذه الحقوق والحريات الاهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد فان الجمعية العامة تنادي بهذا الاعلان العالمي لحقوق الإنسان . على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي ان تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسمى كل فرد وهيئة في المجتمع واضعين على الدوام هذا الاعلان نصب أعينهم الى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ اجراءات مطردة قومية وعالمية لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الاعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطاتها .

المادة الاولى

يولد جميع الناس احرارا متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم ان يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء .

المادة الثانية

لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق او الحريات الواردة في هذا الاعلان دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي او أي رأي اخر او الاصل الوطني او الاجتماعي او الثروة او أي وضع اخر دون اية تفرقة بين الرجال والنساء .

ومفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز اساسه الوضع السياسي او القانوني او الدولي للبلد او البقعة التي ينتمي اليها الفرد سواء كان هذا البلد او تلك البقعة مستقلا او تحت الوصاية او غير متمتع بالحكم الذاتي او كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود .

المادة الثالثة

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه .

المادة الرابعة

لا يجوز استرقاق او استعباد أي شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة اوضاعها .

المادة الخامسة

لا يعرض أي انسان للتعذيب ولا للعقوبات او المعاملات القاسية او الوحشية او الحاطة بالكرامة .

المادة السادسة

لكل انسان اينما وجد الحق في ان يعترف بشخصية القانون .

المادة السابعة

كل الناس سواسية امام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة
منه دون اية تفرقة كما ان لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد اي تمييز
يخل بهذا الاعلان وضد اي تحريض على تمييز كهذا .

المادة الثامنة

لكل شخص الحق في ان يلجا الى المحاكم الوطنية لانصافه من اعمال فيها
اعتداء على الحقوق الاساسية التي يمنحها له القانون .

المادة التاسعة

لا يجوز القبض على اي انسان او حجزه او نفيه تعسفا .

المادة العاشرة

لكل انسان الحق على قدم المساواة التامة مع الآخرين في ان تنظر قضيته
امام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا للفصل في حقوقه والتزاماته
واية تهمة جنائية توجه اليه .

المادة الحادية عشر

- ١ — كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا الى ان تثبت ادانته قانونا بمحاكمة
عادلة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه .
- ٢ — لا يدان اي شخص من جراء اداء عمل او الامتناع عن اداء عمل الا اذا
كان ذلك يعتبر جرما وفقا للقانون الوطني او الدولي وقت الارتكاب
وكذلك لا توقع عليه عقوبة اشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت
ارتكاب الجريمة .

المادة الثانية عشر

لا يعرض احد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة او أسرته او مسكنه او مراسلاته او حملات على شرفه وسمعته ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل او تلك الحملات .

المادة الثالثة عشر

- ١ — لكل فرد حرية التنقل واختيار محل اقامته داخل حدود كل دولة .
- ٢ — يحق لكل فرد ان يغادر اية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة اليه .

المادة الرابعة عشر

- ١ — لكل فرد الحق في ان يلجأ الى بلاد اخرى او يحاول اللجوء اليها هربا من الاضطهاد .
- ٢ — لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية او لاعمال تنافض اغراض الامم المتحدة ومبادئها .

المادة الخامسة عشر

- ١ — لكل فرد الحق في التمتع بجنسية ما .
- ٢ — لا يجوز حرمان شخص من جنسيه تعسفا او انكار حقه في تغييرها .

المادة السادسة عشر

- ١ — للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون اي قيد بسبب الجنس او الدين ولها حقوق متساوية عند الزواج واثناء قيامه وعند انحلاله .

٢ — لا يبرم عقد زواج الا برضى الطرفين الراغبين في الزواج الرضى كاملا لا اكراه فيه .

٣ — الاسرة هي الوحدة الطبيعية الاساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .

المادة السابعة عشر

١ — لكل شخص حق التملك بمفرده او بالاشتراك مع غيره .

٢ — لا يجوز تجريد احد من ملكه تعسفا .

المادة الثامنة عشر

لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته او عقيدته وحرية الاعراب عنها بالتعليم والممارسة واتامة الشعائر ومراعاتها سواء اكان ذلك سرا ام مع الجماعة .

المادة التاسعة عشر

لكل شخص الحق في حرية الراي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الاراء دون اي تدخل واستقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها باية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية .

المادة العشرون

١ — لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السياسية.

٢ — لا يجوز ارغام احد على الانضمام الى جمعية ما .

المادة الحادية والعشرون

- ١ — لكل فرد الحق في الاشتراك في ادارة الشؤون العامة لبلاده اما مباشرة واما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا .
- ٢ — لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد .
- ٣ — ان ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عن هذه الارادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على اساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع او حسب اي اجراء مماثل يضمن حرية التصويت .

المادة الثانية والعشرون

لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي ان تحقق بواسطة الجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته .

المادة الثالثة والعشرون

- ١ — لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما ان له حق الحماية من البطالة .
- ٢ — لكل فرد دون اي تمييز الحق في اجر مساو للعمل .
- ٣ — لكل فرد يقوم بعمل الحق في اجر عادل مرض يكفل له ولاسرته عيشة لائقة بكرامة الانسان تضاف اليه عند اللزوم وسائل اخرى للحماية الاجتماعية .
- ٤ — لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم الى نقابات حماية لمصلحته .

المادة الرابعة والعشرون

لكل شخص الحق في الراحة وفي اوقات الفراغ ولا سيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية باجر .

المادة الخامسة والعشرون

- ١ - لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته وينضم ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة وله الحق في تأمين المعيشة في حالات البطالة والمرض والعجز والتمل والشيوخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن ارادته .
- ٢ - للامومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصين وينعم كل الاطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء اكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي ام بطريقة غير شرعية .

المادة السادسة والعشرون

- ١ - لكل شخص الحق في التعلم ويجب ان يكون التعليم في مراحله الاولى والاساسية على الاقل بالمجان وان يكون التعليم الاولى الزاميا وينبغي ان يعمم التعليم الفني والمهني وان ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة والتامة للجميع وعلى اساس الكفاءة .
- ٢ - يجب ان تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان انماء كاملا والى تعزيز احترام الانسان والحريات الاساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية او الدينية والى زيادة مجهود الامم المتحدة لحفظ السلام .
- ٣ - للاناء الحق الاول في اختيار نوع تربية اولادهم .

المادة السابعة والعشرون

- ١ - لكل فرد الحق في ان يشترك اشترائا حرا في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه .
- ٢ - لكل فرد الحق حماية المصالح الادبيه والمادية المترتبة على انتاجه العلمي او الادبي او الفني .

المادة الثامنة والعشرون

لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الاعلان تحقيقا تاما .

المادة التاسعة والعشرون

١ - على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته ان تنمو نموا حرا كاملا .

٢ - يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والاخلاق في مجتمع ديمقراطي .

٣ - لا يصح بحال من الاحوال ان تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع اغراض الامم المتحدة ومبادئها .

المادة الثلاثون

ليس في هذا الاعلان نص يجوز تأويله على انه يخول لدولة او جماعة او فرد اي حق في القيام بنشاط او تادية عمل يهدف الى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه .

معاهدة المدينة

« أو كتاب الرسول « ص » بين المهاجرين والانتصار واليهود »

بسم الله الرحمن الرحيم

- ١ — هذا كتاب من محمد النبي « ص » بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم .
- ٢ — انهم امة واحدة من دون الناس .
- ٣ — المهاجرون من قريش على ريعتهم يتعاقلون بينهم وهم يفتدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ٤ — وبنو عوف على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الاولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ٥ — وبنو الحارث على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الاولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ٦ — وبنو ساعدة على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الاولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ٧ — وبنو جشم على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الاولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ٨ — وبنو النجار على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الاولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ٩ — وبنو عمرو بن عوف على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الاولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- ١٠ — وبنو النبيت على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الاولى وكل طائفة تفدي عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

١١ — وبنو الاوس على ربيعته يتعاقلون معاقلهم الاولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

١٢ — ا — وان المؤمنين لا يتركون مفرحا بينهم ان يعطوه بالمعروف في فداء او عقل .

ب — وان لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه .

١٣ — وان المؤمنين المتقين على من بغى منهم او ابتغى دسيعة ظلم او اثم او عدوان او فساد بين المؤمنين وان ايديهم عليه جميعا ولو كان ولد احدهم .

١٤ — ولا يقتل مؤمن مؤمنا في كافر ولا ينصر كافرا على مؤمن .

١٥ — وان ذمة الله واحدة يجيز عليهم ادناهم وان المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس .

١٦ — وانه من تبعنا من يهود فان له النصر والاسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم .

١٧ — وان سلم المؤمنين واحدة لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله الا على سواء وعدل بينهم .

١٨ — وان كل غزاة غزت معنا يعقب بعضها بعضا .

١٩ — وان المؤمنين يبيء بعضهم عن بعض بما نال دماءهم في سبيل الله .

٢٠ — ا — وان المؤمنين المتقين على احسن هدى واقومه .

ب — وانه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفسا ولا يحول دونه على مؤمن

٢١ — وانه من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فانه قود بسه الا ان يرضي ولي المقتول وان المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم الا قيام عليه .

- ٢٢ — وانه لا يحل لمؤمن اقر بما في هذه السحيفة وآمن بالله واليوم الآخر
ان ينصر محدثا ولا يؤويه وانه من نصره او آواه فان عليه لعنة الله
وغضبه يوم القيامة ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل .
- ٢٣ — وانكم مهما اختلفتم فيه من شيء فان مرده الى الله عز وجل والى
محمد « ص » .
- ٢٤ — وان اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين .
- ٢٥ — وان يهود بني عوف امه مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم
وانفسهم الا من ظلم واثم فانه لا يوتغ الا نفسه واهل بيته .
- ٢٦ — وان ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف .
- ٢٧ — وان ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف .
- ٢٨ — وان ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف .
- ٢٩ — وان ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف .
- ٣٠ — وان ليهود بني الاوس مثل ما ليهود بني عوف .
- ٣١ — وان ليهود بني ثعلبه مثل ما ليهود بني عوف الا من ظلم واثم فانه
لا يوتغ الا نفسه واهل بيته .
- ٣٢ — وان جفنه بطن من ثعلبه كأنفسهم .
- ٣٣ — وان لبني الشطبية مثل ما ليهود بني عوف وان البر دون الاثم .
- ٣٤ — وان موالي ثعلبه كأنفسهم .
- ٣٥ — وان بطانة يهود كأنفسهم .
- ٣٦ — ا — وانه لا يخرج منهم احد الا باذن محمد « ص » .
ب — وانه لا ينحجز على ثار جرح وانه من ملك فينفسه واهل
بيته الا من ظلم وان الله على ابر هذا .

٣٧ — ١ — وان على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم وان بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة وان بينهم النصح والنصيحة والبر دون الاثم .

ب — وانه لم يَأْثَمَ امرؤ بحليفة وان النصر للمظلوم .

٣٨ — وان اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين .

٣٩ — وان يشرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة .

٤٠ — وان الجار كالنفس غير مضار ولا آثم .

٤١ — وانه لا تجار حرمة الا بأذن أهلها .

٤٢ — وانه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله « ص » وان الله على اتقى ما في هذه الصحيفة وأبره .

٤٣ — وانه لا تجار قریش ولا من نصرها .

٤٤ — وان بينهم النصر على من دهم يشرب .

٤٥ — ١ — واذا دعوا إلى صلح يصلحونه ويلبسونه وانهم اذا دعوا إلى مثل ذلك فانه لهم على المؤمنين الا من حارب في الدين .

ب — على كل اناس حصتهم من جانب الذي قبلهم .

٤٦ — وان يهود الاوس مواليهم وانفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة .

٤٧ — وانه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم وان من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة الا من ظلم أو آثم وان الله جار لمن بر واتقى ومحمد رسول الله « ص » .

المراجع

١ - الكتب

باللغة العربية

- ١ - ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، القاهرة .
- ٢ - ابن منظور : لسان العرب ، الطبعة الاولى ، مصر ١٣٠٣ هـ .
- ٣ - ابن هشام : السيرة النبوية ، طبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٣٦ .
- ٤ - ابو الاعلى المودودي : نظرية الاسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور ، بيروت ، ١٩٦٩ .
- ٥ - ابو الحسن البلاذري : فتوح البلدان ، المكتبة التجارية ، مصر ، ١٩٥٩ .
- ٦ - ابو الحسن الشيباني : الكامل في التاريخ ، طبعة المنيرية ، ١٣٤٩ هـ .
- ٧ - الدكتور/ ابو اليزيد المتيت : تطور الفكر السياسي ، مصر ، ١٩٧٠ .
- : البحث العلمي عن الجريمة ، اسكندرية ، ١٩٧٦ .
- ٨ - ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم : كتاب الخراج ، الطبعة الثالثة ، السلفية ، ١٣٨٢ هـ .
- ٩ - الدكتور / احمد سويلم العمري : التفرقة العنصرية ، مصر ، ١٩٦٤ .

- ١٠ - أدولف هتلر « ترجمة : كفاحي ، بيروت ، ١٩٦٨ .
لويس الحاج »
- ١١ - الراغب الاصفهاني : المفردات في غريب القرآن ، مصر ، ١٩٦١ .
- ١٢ - الدكتور / اسعد رزوق : الصهيونية وحقوق الاندلس العربي ، بيروت ١٩٦٨ .
- ١٣ - المقرئزي : امتاع الاسماع ، مصر ، ١٩٤١ .
- ١٤ - بيرتراندرسل « ترجمة : جرائم الحرب في فيتنام ، طبعة ١٩٧٠ .
الدكتور / يحي عويس »
- ١٥ - بيير رنومان « ترجمة : تاريخ العلاقات الدولية ، مصر ، ١٩٦٨ .
الدكتور / جلال يحي »
- ١٦ : جلال الدين السيوطي : الجامع الصغير في احاديث البشير النذير ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٧ - جندي عبد الملك : الموسوعة الجنائية ، مصر ، ١٩٣٦ .
- ١٨ - ج . ه . جانسن : اسرائيل والدول الافرواسيوية ، بيروت ، ١٩٧٠ .
- ١٩ - جواهر لال نهرو « ترجمة : لمحات من تاريخ العالم ، مصر .
لجنة من الاساتذة الجامعيين »
- ٢٠ - جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، القاهرة .
- ٢١ - جيمس هنري برستد : العصور القديمة ، وهو تمهيد لدرس التاريخ القديم واعمال الانسان الاول ، بسيروت ، ١٩٣٦ .

- ٢٢ - الدكتور / حامد سلطان : القانون الدولي العام في وقت السلم ،
الطبعة الرابعة ، مصر ، ١٩٦٩ .
- ٢٣ - حسين جميل : حقوق الانسان والقانون الجنائي ، مصر ،
١٩٧٢ .
- ٢٤ - الدكتور / رمسيس بهنام : النظرية العامة للقانون الجنائي ، اسكندرية
١٩٦٨ .
- ٢٥ - زكي شنوده : موسوعة تاريخ الاقباط ، الطبعة الثانية ،
مصر ، ١٩٦٨ .
- ٢٦ - سعد زغلول مؤاد : بن بركة انسان العالم الثالث ، مصر ،
١٩٦٩ .
- ٢٧ - الدكتور / سليمان الطماوي : عمر بن الخطاب واصول السياسة والادارة
الحديثة ، دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ،
مصر ، ١٩٦٩ .
- ٢٨ - سيد قطب : في ظلال القرآن ، بيروت ، ١٩٧٣ .
- ٢٩ - شفيق الرشيدات : العدوان الصهيوني والقانون الدولي ، « من
مطبوعات الامانة العامة للمحاميين العرب » .
- ٣٠ - الدكتور / شمران حمادي : ممارسة السلطات العامة في اسرائيل ،
القاهرة ، ١٩٧٥ .
- ٣١ - صبري جريس : العرب في اسرائيل ، بيروت ، ١٩٦٧ .
- ٣٢ - طارق خوري ومحمد
برمامست : من المبادرة الى المعاهدة ، تطورات الاحداث
وردود الفعل ، الاردن ، ١٩٧٩ .
- ٣٣ - الدكتورة / عائشة راتب : بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي
الاسرائيلي ، مصر ، ١٩٦٩ .

- ٣٤ — عباس محمود العقاد : الشيوعية والانسانية في شريعة الاسلام ،
دار الكاتب العربي ، بيروت .
- ٣٥ — عبد الحميد جوده السحار : وعد الله واسرائيل ، دار مصر للطباعة .
- ٣٦ — الدكتور / عبد الحميد : الماركسية والثورة البلشفية ، دراسة تحليلية
تقييمية ، مكتبة القاهرة الحديثة .
حشيش
- ٣٧ — الدكتور / عبد الحميد : مبادئ نظام الحكم في الاسلام مع المقارنة
بالمبادئ الدستورية الحديثة ، مصر ١٩٦٦
متولي
- ٣٨ — عبد الرحمن عزام : الرسالة الخالدة ، الكتاب ١٦ ، المجلس
الاعلى للشؤون الاسلامية ، ١٩٦٤ .
- ٣٩ — الدكتور / عبد العزيز كامل : الاسلام والتفرقة العنصرية ، القاهرة ،
١٩٧٠ .
- ٤٠ — الدكتور / عبد العزيز : القانون الدولي العام ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
سرحسان
الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان
والحريات الاساسية ، مصر ، ١٩٦٦ .
- ٤١ — الدكتور / عبد الفتاح : المجتمع القومي العربي ، مقوماته وامكانياته
ومشكلاته ، اسكندرية ، ١٩٦٩ .
الصيفي
- ٤٢ — عبد الكريم الخطيب : التفسير القرآني للقرآن ، مصر ، دار الفكر
العربي .

- ٤٣ - الدكتور / عز الدين فوده : الاحتلال الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام ، بيروت ، ١٩٦٩ .
- ٤٤ - الدكتور / علي صادق ابو هيف : حقوق الانسان في التاريخ وضماناتها الدولية ، طبعة دار الكاتب العربي .
- ٤٥ - الدكتور / غازي جرار : القانون الدولي العام ، الطبعة الثامنة ، اسكندرية ، ١٩٦٦ .
- ٤٦ - العقيد / غازي جرار : شرح قانون العقوبات الاردني ، القسم العام ، عمان ، ١٩٧٨ .
- ٤٧ - الدكتور / فايز صايغ : الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، بيروت ، ١٩٦٥ .
- ٤٨ - الدكتور / فايز صايغ : « ترجمة عبد الوهاب كيالي »
- ٤٩ - فيليب جيسوب « ترجمة : قانون عبر الدول ، القانون الدولي في ابعاد جديدة ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٥٠ - فؤاد محمد شبل : حضارة الاسلام في دراسة توينبي للتاريخ ، طبعة القاهرة .
- ٥١ - محمد ابو زهره : العلاقات الدولية في الاسلام ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٥٢ - محمد المزيروني : حرب الافيون ، مصر ، ١٩٦٨ .
- ٥٣ - الدكتور / حافظ غانم : مبادئ القانون الدولي العام ، مصر ، ١٩٦٨ .
- ٥٤ - المنظمات الدولية ، دراسة لنظرية التنظيم الدولي ولاهم المنظمات الدولية ، الطبعة الثالثة ، مصر ، ١٩٦٧ .
- ٥٥ - العلاقات الدولية العربية ، مصر ، ١٩٦٧ .

- ٥٢ — محمد حسين هيكل : حياة محمد ، الطبعة العاشرة ، مصر .
الفاروق عمر ، مصر ، ١٩٦٣ .
ابادي
- ٥٣ — محمد حميد الله الحيدر : مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي
ابادي
والخلافة الراشدة ، القاهرة ، ١٩٤١ .
- ٥٤ — الدكتور / محمد سامي : اصول القانون الدولي العام ، المجلد الاول ،
عبد الحميد
القاعدة الدولية ، اسكندرية ، ١٩٧٢ .
قانون المنظمات الدولية ، الكتاب الاول ،
الامم المتحدة في ضوء النظرية العامة
للمنظمة الدولية ، اسكندرية .
- ٥٥ — الدكتور / محمد سليم : الحريات العامة في الاسلام مع المقارنة
غزوي
بالمبادئ الدستورية الغربية والماركسية ،
رسالة دكتوراه ، اسكندرية ، ١٩٧٧ .
- ٥٦ — الدكتور / محمد طلعت : الاحكام العامة في قانون الامم ، قانون
الغنيمي
السلام ، اسكندرية ، ١٩٧٠ .
الاحكام العامة في قانون الامم ، التنظيم
الدولي ، اسكندرية ، ١٩٧١ .
نظرات في العلاقات الدولية العربية .
- ٥٧ — الدكتوران / محمد طلعت : قضية فلسطين امام القانون الدولي العام ،
الغنيمي ومحمد سامي
عبد الحميد
الطبعة الثانية ، اسكندرية ، ١٩٦٧ .
- ٥٨ — الدكتور / محمد عبد المعز : الصهيونية في المجال الدولي ، مصر ١٩٥٧ .
نصر
- ٥٩ — الاستاذ / محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشرعة ، طبعة الازهر ،
١٩٥٩ .

- ٦٠ - محمود كامل المحامي : الدولة العربية الكبرى ، مصر ، ١٩٥٨ .
- ٦١ - الدكتور/ محمود مصطفى : الجرائم العسكرية في القانون المقارن ، الطبعة الاولى ، مصر ، ١٩٧١ .
- : اصول قانون العقوبات في الدول العربية ، الطبعة الاولى ، مصر ١٩٧٠ .
- : شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، الطبعة الثامنة ، مصر ، ١٩٦٨ .
- ٦٢ - الدكتور / محي الدين : دراسات في القانون الدولي الجنائي ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٦٣ - مصطفى عبد العزيز : اسرائيل ويهود العالم ، بيروت ، ١٩٦٩ .
- ٦٤ - الدكتور / مصطفى كمال : محمد وبنو اسرائيل ، مصر ، ١٩٧٠ .
- ٦٥ - نورمان . د . بالمر : النظام السياسي في الهند ، مصر ١٩٦٥ .
- » ترجمة الدكتور / محمد فتح الله الخطيب «
- ٦٦ - و . ت . مالبسون « الابن » : الولاء المزدوج الذي تفرضه الصهيونية واسرائيل على اليهود في ضوء القانون الدولي العام ، من مطبوعات مركز دراسات الشرق الاوسط .
- ٦٧ - الدكتور / يعقوب خوري : حقوق الانسان في فلسطين المحتلة ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- ٦٨ - مناحيم بيغن من الارهاب الى السلطة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٧ .
- ٦٩ - العدوان والعنف « التجارب الغائدية للتغلب عليها » ، طبعة المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٧٠ - فلسطينيات ، ٢ ، طبعة بيروت ، ١٩٦٩ .

1. Alghunaim. M. Talaat : The Muslim Conception of International Law and the Western Approach, alexandria, 1970.
2. Daniel. J. : Le Probleme Du Chatiment Des Crimes De Guerre D,Apres Les Enseignements De La 2Em Guerre Mondiale, le caire, 1928.
3. Dinstein. Yoram. : The Defence of Obedience to Superior Order in International Law, ed, lyden.
4. Donnedieu De Vabre : Traite De Droit Criminel Ee De Legislation Penale Compare 3ed, paris, 1947.
: Les Principes Modernes Du Droit Penal International, ed, paris, 1926.
5. Garcon. Emile : Code Penal Annote, T.1, ed, paris, 1952.
6. Glaser, Stephan : Introduction A L,Etude Du Droit International Penal, ed, paris.
: Infraction International Ses Elements Constitutifs Et Ses Aspects Juridiques,, ed, paris, 1957.
7. Hauriou, Andre : Droit Constitutionnel Et Institutions Politique, ed, paris, 1975.
8. Marqueset, Joan : Les Droit Naturels, ed, paris, 1961, collection que sais-je?
9. Mouier. Raymond : Manual Elementaire De Droit Romain, T.1, ed, paris, 1947.
10. Porot, Antoine : Les Toxicomanies, ed, paris, 1953, collection que sais-je?

ب - المجلات

العربية

- ١ - الوقائع المصرية .
- ٢ - المجلة المصرية للقانون الدولي .
- ٣ - مجلة العلوم الجنائية .
- ٤ - مجلة المحاماة .
- ٥ - مجلة القضاء والقانون « وزارة العدل المغربية » .
- ٦ - مجلة الحق « اتحاد المحامين العرب » .
- ٧ - مجلة السياسة الدولية .
- ٨ - مجلة عالم الفكر .
- ٩ - مجموعة القواعد القانونية لاحكام محكمة النقض المصرية .
- ١٠ - مجموعة المكتب الفني لاحكام محكمة النقض المصرية .
- ١١ - منشورات الامانة العامة لجامعة الدول العربية .
- ١٢ - منشورات الامم المتحدة .

الفرنسية

1. Psyche : Revue International De Psychanalyse
Et Des Sciences De L'Homme, nu-
mero, 6 - 2 annee, ed, paris, avril, 1947
2. Recueil Dalloz De Doctrine De Jurisprudence Et De Legislation,
paris, 1954.

الفهرس

الصفحة


٧

خطبة الكتاب

القسم الاول فسي

- ١٣ خصائص جريمة ابادة الجنس البشري
- ١٦ الباب الاول : في ماهية الابادة
- ١٨ الفصل الاول : في الاستئصال المادي
- ٢٤ الفصل الثاني : في الاستئصال المعنوي
- ٢٩ الباب الثاني : في البواعث على الابادة
- ٣١ الفصل الاول : في البواعث الدينية
- ٣٤ الفصل الثاني : في البواعث السياسية والاجتماعية

القسم الثاني فسي

- ٣٩ مدى تدخل المنظمات الدولية للمحافظة على الجنس البشري
- الباب الاول : في الخطوات الايجابية التي قامت بها المنظمات الدولية
- ٤١ بعد الحرب العالمية الثانية
- ٤٣ الفصل الاول : في ماهية حقوق الانسان
- ٤٦ الفصل الثاني : في محاكمة نورمبرج
- الباب الثاني : في طبيعة المسؤولية عند ارتكاب جريمة ابادة
- ٥٧ الجنس البشري
- الفصل الاول : في مدى مسؤولية الدولة عن اعمال
- ٥٩ الابادة
- الفصل الثاني : في هل للفرد كيان دولي ليسال
- ٦٢ امام محكمة دولية
- ٦٧ الخاتمة : في الموقف  الابادة
- ٨٩ الملحق
- ١٥ المراجع

